E

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1992/37
5 February 1992
ARABIC
Original : CHINESE/ENGLISH

DIVISION DE LA DOCUMENTATION
Section de la distribution
COPIE DE DOCUMENTS
Prière de retourner
au bureau E. 4123

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثامنة والأربعون
البند ١٣ من جدول الأعمال

# مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم مع اشارة خاصة الى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

## الحالة في التبت

مذكرة من الأمين العام مقدمة وفقا للقرار ١٠/١٩٩١ الى اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات

المحتويات

| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| ألف - لمحة عامة ..... | ١ - ٢ | ١ |
| باء - رد الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية الى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ..... | ٣ - ٤ | ١ |
| جيم - معلومات أخرى ذات صلة ..... | ٥ - ٧ | ٧ |

المحتويات (تابع)

الصفحة

المرفقات

المرفق

الأول - ملحقات برد الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة ..... ٨

بيان صحفي مؤرخ في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩١ .

ملاحظات من الناطق باسم وزارة الخارجية الصينية ..... ٨

الهيكل الاجتماعي والتكوين الاجتماعي في التبت قبل عام ١٩٥٩ ..... ٩

حماية حقوق الانسان في التبت ..... ١٨

الثاني - المعلومات الواردة من المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري ٣٦

١ - منظمة العفو الدولية: الصين أوجه القلق التي تساور منظمة العفو الدولية بشأن التبت ..... ٣٦

٢ - المنظمة الدولية للمعوقين ، المدافعون عن حقوق الانسان ، الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان ، اتحاد المحاميات الدولي ، باكس كريستي - الحركة الكاثوليكية الدولية للسلام ، ومنظمة التنمية التعليمية الدولية والتحرير: الحالة في التبت: دراسة استقصائية لما يجري حاليا من انتهاكات لحقوق الإنسان بما في ذلك إنكار الحق في تقرير المصير ..... ٤٨

٣ - الإئتلاف الدولي للموئل: تحليل الحالة المتعلقة بالحق في الحصول على مسكن ملائم في التبت ..... ٥٧

٤ - حركة التصالح الدولية: انتهاكات حقوق الإنسان في التبت: منظور اجتماعي وثقافي ..... ٦٢

٥ - الرابطة الدولية لحقوق الإنسان : انتهاك حقوق الانسان في التبت ..... ٦٦

٦ - الرابطة القانونية لآسيا والمحيط الهادي (لواسيا): الأشكال غير القضائية للرقابة السياسية في التبت ..... ٧٩

٧ - فريق حقوق الأقليات: مباشرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالصين: منظور تبتي ..... ٨٦

## ألف - لمحة عامة

١ - اعتمدت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات في دورتها الثالثة والأربعين بتاريخ ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩١ القرار رقم ١٠/١٩٩١ الذي يحمل عنوان "الحالة في التبت" وهذا نصه:

"إن اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ،

إذ تسترشد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، والشرعة الدولية لحقوق الإنسان ، والصكوك الدولية الأخرى في مجال حقوق الإنسان ،

وإذ يساورها القلق إزاء التقارير المستمرة عن انتهاكات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية على نحو يهدد الهوية الثقافية والدينية والوطنية المتميزة لشعب التبت ،

١ - تطلب الى حكومة جمهورية الصين الشعبية أن تحترم بالكامل حقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعب التبت ،

٢ - وترجو الأمين العام أن يقدم الى لجنة حقوق الإنسان المعلومات الواردة من حكومة الصين ومن المصادر الأخرى الموثوق بها عن الحالة في التبت" .

٢ - وبناء على الفقرة ٢ من منطوق القرار سالف الذكر . وجه الأمين العام في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ مذكرة شفهية الى وزير الخارجية الصيني أشار فيها الى قرار اللجنة الفرعية ١٠/١٩٩١ المؤرخ في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩١ ورجا حكومة الصين ، إذا ما رغبت في تقديم معلومات وفقا للفقرة ٢ من منطوق القرار ، أن تفعل ذلك قبل ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ .

## باء - رد الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية الى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

٣ - وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، أدلى الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف بالرد التالي:

"يشرفني أن أشير الى كتابكم G/SO 214 (74) الموجه الى مستشار الدولة ووزير الخارجية في جمهورية الصين الشعبية بتاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ المتعلق بقرار بعنوان "الحالة في التبت" وأود الاجابة عليه بما يلي:

"كما تعلمون تولي حكومة جمهورية الصين الشعبية دائما اهتماما بكامل نطاق حقوق الإنسان والحريات الاساسية للمواطنين الصينيين وتحميها ، وتحترم ميثاق الأمم المتحدة وتفي بكافة التزاماتها الدولية . وللأسف تم توجيه اتهامات

لا أساس لها في قرار بعنوان "الحالة في التبت" اعتمدته بتاريخ ٢٣ آب / أغسطس ١٩٩١ اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات التابعة للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان . وقد عبر الناطق باسم وزارة الخارجية بتاريخ ٢٤ آب/أغسطس بقوة عن موقف الحكومة الصينية الرافض لهذا القرار رفضا قاطعا . ورغبة في زيادة توضيح الوقائع وكشف الاكاذيب وحماية سمعة الأمم المتحدة أود فيما يلي أن أكرر التأكيد على وجهات النظر التالية:

"١ - في السنوات الأخيرة ، دأبت حفنة من الانفصاليين التبتيين في المنفى وبعض القوى المعادية للصين في العالم على تكرار القول بأن التبت كانت دائما "دولة مستقلة" على مدى التاريخ وانها لم تفقد استقلالها إلا بعد غزو الصين المسلح لها" و"احتلالها" في أوائل الخمسينات من هذا القرن مما شكل انتهاكا لحقوق الإنسان في التبت . وما كل هذا الا تشويه للتاريخ وتغيير للوقائع . فمن المعلوم لدى الجميع أن القومية التبتية ما هي إلا واحدة من ٥٦ قومية لها تاريخها الطويل في الصين . وشكلت التبت منذ أوائل القرن الثالث عشر ، بوصفها أحد أهم مراكز تجمع الطوائف التيبتية ، مقاطعة ادارية تابعة للصين وجزءا اساسيا من الأرض الصينية . وخلال الـ ٧٠٠ سنة أو أكثر الماضية مارست الحكومات الصينية المتعاقبة سيطرة فعلية مستندة الى سلطة السيادة على التبت . ومنذ بداية التاريخ المعاصر لم تستطع القوى الامبريالية والاستعمارية أن تنجح في تغيير واقع امتلاك الصين للسيادة الكاملة على التبت رغم ما شنته هذه القوى من غزوات مسلحة وما مارسته من ضغوط على الحكومة المركزية في الصين وما خلقته من شقاق بين السلطات المحلية في التبت والحكومات المركزية في محاولة لفصل التبت عن الصين . ولم يعترف أي بلد في العالم قط بما يسمى "استقلال التبت" . وبعد تأسيس الصين الجديدة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٤٩ ، أوجبت مسؤوليات الحكومة الصينية والرغبة المشتركة لكافة القوميات الصينية ، بما فيها التيبتية ، في تحرير أرض التبت وطرد القوات الامبريالية وازالة العوائق الخارجية التي تحول دون تمتع شعب التبت بالمساواة والحرية ، وحماية سيادة الصين وسلامة أراضيها . في ظل هذه الظروف وبفضل الجهود المتضافرة لكل من الحكومة الشعبية المركزية وحكومة التبت المحلية ، أرسل الجانبان وفودا أجرت مفاوضات ودية وتم التوصل الى اتفاق على أمور شتى تتصل بتحرير التبت سلميا ، وهكذا تم التوقيع في ٢٣ أيار/مايو ١٩٥١ على الاتفاق بين الحكومة الشعبية المركزية وحكومة التبت المحلية بشأن التحرير السلمي للتبت . ويشكل هذا الاتفاق وثيقة هامة تلزم قانونا حكومة الصين الجديدة بتسوية مسألتها الاثنية المحلية . وفي ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر من السنة ذاتها ، أرسل الدالاي لاما ، بوصفه الزعيم الأكبر لحكومة التبت المحلية يومئذ ، برقية الى الرئيس ماوتسي دونغ في الحكومة

الشعبية المركزية يعبر فيها عن موافقته التامة على الاتفاق وتأييده له واستعداده لتنفيذه . وعبرت الحكومة المحلية للتبت في مناسبات عديدة عن الموقف نفسه . وقد بينت الوقائع صراحة أن تحقيق التحرير السلمي للتبت كان برهانا مجسدا على ممارسة الحكومة الصينية لسيادتها على التبت اضافة الى كونه مسألة صينية داخلية . وتسمية هذا الحدث ، الذي يقع في جوهره ضمن مجال السيطرة الوطنية لأي بلد ، "غزوا" أو "احتلالا" للتبت من قبل الصين واتهام الصين بناء على ذلك بانتهاك اعراف القانون الدولي وحقوق الإنسان في التبت لا يعدو أن يكون عملا يتعارض مع المبادئ الاساسية لميثاق الأمم المتحدة وينطوي على تدخل عمدي في الشؤون الداخلية للصين .

"٣- نجحت الحكومة الصينية في الغاء نظام العبودية الاقطاعي وفي تأسيس نظام اشتراكي ديمقراطي مسهمة بذلك اسهاما تاريخيا عظيما في ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعب التبت . فقد ساد خلال مئات السنين التي حكمت التبت فيها حكومات محلية بزعامة دالاي لاما بعد آخر نظام اقطاعي عبودي يدمج الدين في السياسة . وكان هذا النظام المظلم أكثر تخلفا من الأنظمة الاجتماعية التي سادت في اوروبا في القرون الوسطى ومن نظام العبيد الذي كان يمارس في الولايات المتحدة قبل الحرب بين الشمال والجنوب . وفي ظل هذا النظام لم يكن للارقاء والعبيد الذين كانوا يمثلون أكثر من ٩٥ في المائة من السكان أية حقوق سياسية أو اجتماعية تذكر ، بل كانوا محرومين من أبسط حرياتهم الأساسية الشخصية ومن حقهم الأساسي في العيش . ولم يكن لديهم أية وسائل للانتاج على الاطلاق وكانوا وذريتهم جزءا من ممتلكات ملاّك العبيد الذين كانوا يملكون حق الحياة أو الموت بالنسبة لأرقّائهم وعبيدهم وفق مشيئتهم ، كما كانوا يستطيعون بيعهم وتقديمهم هدايا أو قتلهم . وكانت توقّع عليهم عقوبات تتسم بقسوة لا يتصورها العقل كقطع آذانهم وأنوفهم ، أو فقء عيونهم أو بتر ايديهم واقدامهم . وفي عام ١٩٥٩ طبقت حكومة الصين الشعبية بنجاح الاصلاح الديمقراطي في التبت وألغت نظام الرق الاقطاعي الأسود . وحرر شعب التبت بذلك نفسه كليّةً مما كان يلقاه من عذاب على ايدي مُلاّك العبيد ، وحصلوا وللمرة الأولى على ما لهم من حقوق الانسان والحريات الاساسية وأخذوا يتمتعون بحقوق المواطنة وبالحقوق السياسية التي يكفلها دستور جمهورية الصين الشعبية وبجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ورغم هذا كله ، تسمّى قلّة من الانفصاليين التبتيين المنفيين طوعا وبعض القوى السياسية الاجنبية المؤيدة لهم ، الغاء نظام الرق الاقطاعي حرمانا للشعب التبيتي من حقوقه وحرياته الأساسية . وما هذا إلا خلط بين الحق والباطل .

"٣- الصين دولة موحدة متعددة القوميات . فبالاضافة الى القومية الهانية التي تشكل الأغلبية الساحقة لسكان البلد ، هنالك ٥٥ قومية من الاقليات بما فيها شعب التبت . وفي دولة متعددة القوميات كهذه ، تشكل دائما المعالجة المناسبة للمسألة والعلاقات الاثنية مسألة أساسية فيما يتصل باستقرار البلد وتنميته . لذلك فقد أولت حكومة الصين الجديدة منذ تأسيس الجمهورية الشعبية أهمية كبيرة للمسألة الاثنية والعمل الاثني . وفي هذا الصدد وضعت سياساتها وخطوطها الاساسية بحيث تؤدي الى تعزيز المساواة والوحدة الوطنية ، وممارسة الاستقلال الذاتي الاقليمي في مناطق الأقليات القومية ، وتحقيق التعاون لما هو في مصلحة الأطراف المختلفة وتعزيز التنمية المشتركة والازدهار لكافة القوميات . ويتضمن كل من الدستور الصيني والقانون الخاص بالاستقلال الذاتي الوطني الاقليمي أحكاما صريحة تنص على تمتع القوميات المختلفة بحقوق متساوية تماما في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها . وقد نفّذت هذه الأحكام تنفيذاً كاملا فيما يتعلق بالتبت . والتبت إحدى مناطق الحكم الذاتي في جمهورية الصين الشعبية ووحدة ادارية على مستوى المقاطعة . ولا يملك مؤتمر الشعب وحكومة اقليم التبت المتمتع بالحكم الذاتي نفس الصلاحيات التي تتمتع بها الأجهزة الحكومية المحلية في المقاطعات الأخرى فحسب بل يتمتعان أيضا بحقوق كثيرة خاصة بأقاليم الحكم الذاتي منصوص عليها في القانون الخاص بالحكم الذاتي الاقليمي . وتشمل هذه الحقوق الخاصة ، اقامة تنظيمات للحكم الذاتي لممارسة الحكم الوطني الذاتي ، ولاستخدام اللغة التبتية المكتوبة والمحكية وتطويرها ووضع القواعد بشأن ممارسة الحكم الذاتي وغيرها وفق السمات السياسية والاقتصادية والثقافية الخاصة بالتبت ، وتنفيذ قوانين الدولة وسياساتها بما يتفق مع الاوضاع القائمة محليا ، ووضع وتنفيذ السياسات الخاصة ، وتسيير مشاريع التنمية الاقتصادية المحلية وادارة شؤونها على وجه مستقل ، وادارة شؤون مشاريع التعليم والثقافة والصحة العامة على وجه مستقل ، وحماية الثقافة التقليدية وتطويرها ، وحماية البيئة الطبيعية المحلية ، والتنقيب عن الموارد الطبيعية المحلية واستغلالها على وجه مستقل . ويتمتع شعب التبت ، كجميع القوميات الأخرى في الصين ، بكافة حقوق المواطنة التي ينص عليها الدستور وقوانين الدولة ، كحرية المعتقد الديني ، كما يتمتع بحقوق خاصة أخرى وضعت وفق قواعد وأنظمة مؤسسات الحكم الذاتي بغرض حماية المصالح الخاصة للأقليات القومية . وقد تم خلال السنوات الأربعين الأخيرة في التبت تحقيق منجزات في مجال التنمية الاقتصادية والثقافية اعترف العالم بأسره بها . وقد جرى أيضا تطوير الموروث الثقافي التقليدي الباهر للتبت بما حقق تقدما لا سابقة له في ميادين التعليم ، والعلم ، والثقافة ، والصحة العامة وغيرها من مجالات الرعاية

الاجتماعية للصالح العام . وتم رفع مستوى معيشة السكان بشكل كبير . ووفرت الاحترام والحماية الكاملين لمعتقداتهم الدينية . واستنادا الى احصاءات عام ١٩٩٠ ، ارتفع متوسط معدل العمر في التبت من ٣٥ سنة في أوائل الخمسينات الى ٦٥ سنة . وارتفع عدد سكان التبت من حوالي مليون الى ٢,١٩ مليون منهم ٢,٠٩ مليون تيبيتي . وبلغ عدد الكوادر التبتية في اقليم التبت المتمتع بالحكم الذاتي ٠٠٠ ٣٧ أو يزيد أي بمعدل ٦٦,٦ في المائة من مجموع الكوادر في الاقليم . وتصل النسبة الى ٧٣ في المائة و٦١,٣ في المائة على التوالي على صعيدي الاقليم والمحافظة . ويشغل التبتيون كافة المناصب المسؤولة الهامة على مختلف مستويات مؤتمر الشعب ، والحكومة ، والمحاكم ، ومكتب المدعي العام . ويثبت كل هذا ، بما لا يدع مجالا للجدال ، بأن ما تتهم به الحكومة الصينية من "تدمير" و"تهديد" للخصائص الثقافية والدينية والاثنية الخاصة بالشعب التبتي ليس إلا مجرد تلفيق له ما وراءه من أهداف .

"٤- ومن المبادئ الاساسية الواردة في الدستور الصيني والواجبات الأساسية الملقاة على عاتق كل مواطن صيني "حماية وحدة الدولة والوطن" و"حظر أية أفعال تهدد وحدة القوميات أو تحرّض على الانقسام الوطني" . ومع ذلك فقد قامت حفنة من الانفصاليين التبتيين تدعمهما بعض القوى الأجنبية المعادية للصين ، منذ خريف عام ١٩٨٧ ، بالتخطيط والتحريض على اثارة اضطرابات في لهاسا عاصمة اقليم التبت المتمتع بالحكم الذاتي . وقد قام هؤلاء متذرعين بذريعة "استقلال التبت" ، بالهجوم على مؤسسات حكومية عديدة وتحطيمها ونهبها واحراقها ، وباقتحام المتاجر ، وباشعال الحرائق في المرافق العامة ، وبالحاق الأضرار بالمدارس ، بل وباطلاق النار على رجال الشرطة وعلى المواطنين الابرياء . وقد أدت افعالهم الى الاخلال بشكل خطير بالنظام الاجتماعي والحقت الأذى وعرضت للخطر حياة وممتلكات سكان لهاسا وسير عملهم وعيشهم الطبيعيين . ومن الواضح أن هذه الأفعال ليست "مظاهرات سلمية" تهدف الى تحقيق وحماية حقوق الإنسان في التبت ، بل هي أفعال مغرقة في العنف والأذى تشكل انتهاكات صارخة لدستور الصين وقوانينها . ولا يمكن لأي حكومة أو دولة ذات سيادة في العالم أن تتسامح مع حوادث عنف كهذه تهدد وحدة الدولة وتمزق وحدتها الوطنية وتزعزع نظامها الاجتماعي . ومن الضروري والمبرر تماما أن تتخذ الحكومة الصينية التدابير الرامية الى قمع هذه الاضطرابات بحزم . ولا تشكل هذه التدابير انتهاكات لحقوق الإنسان بل ، على العكس من ذلك ، هي تدابير عادلة لا جدال فيها ولا مناص منها للحفاظ على الحقوق المشروعة للعدد الأكبر من المواطنين .

"٥- وخلال عملية قمع الاضطرابات ، واستنادا الى القانون ، نقلت دوائر الأمن العام والقضاء في اقليم الحكم الذاتي من مسرح الاضطرابات ١٠٣٥

شخصا ممن شاركوا فيها وذلك لأغراض الاستجواب ، وافرج عن ٨٠٧ منهم بعد الاستجواب والتثقيف ضمن حدود المدة القانونية ، وتلقى ٩٧ منهم عقوبات تأديبية ، ولم تصدر احكام بالادانة وفقا للقانون إلا على ١٣١ منهم . ولم يُعدم أحد . وقامت الدوائر القضائية في الاقليم المتمتع بالحكم الذاتي بالتقيّد التام بالاحكام التي تحظر إساءة معاملة السجناء ، وعاملت المجرمين الذين ينفذون احكاما بالسجن ، معاملة انسانية . وجدير بالذكر أن الانفصاليين التبتيين في الخارج دأبوا خلال السنوات الأخيرة على تلفيق أكاذيب رعناء وغير معقولة يتهمون فيها الحكومة بانزال "العقوبات القاسية" و"الاعدام التعسفي" بالمسجونين . وقام عدد قليل من وسائل الاعلام والمنظمات غير الحكومية الغربية ، دون أي اعتبار للوقائع ودون شعور بالمسؤولية ، بجمع هذه المواد واعطائها دعاية واسعة وتوجيه اتهامات الى الصين عبر وكالات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان . ومع ذلك ، فقد ثبت ، بعد تحقيقات جادة أجرتها الدوائر الصينية المعنية ، أن بعض هذه الاتهامات قد انطوت على تشويه للوقائع بينما لا يستند البعض الآخر منها الى أي أساس . فعلى سبيل المثال ، ذكرت اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان في احدى وثائقها المرسلة الينا عن طريق مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٠ أن تسيتيب نورغيه ، وهو تبتي اعتقل بعد مشاركته في اضطرابات لهاسا ، قد فقد بصره نتيجة الضرب في السجن . والحقيقة هي أنه يتمتع بصحة جيدة وببصر طبيعي . وقد اطلعت وفود كثيرة من بلدان عدة خلال الدورة ٤٧ للجنة حقوق الإنسان على صور له ببصر طبيعي ، ومثال آخر هو تلك القضية التي أثارتها في عدة مناسبات عدة منظمات غير حكومية كمنظمة العفو الدولية عن يولوداوا تسيرينغ الذي يقال انه تعرض لمعاملة قاسية في السجن . ومع ذلك ، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، قام المبعوثون الدبلوماسيون للبلدان الشمالية النوردية بمقابلته عند زيارتهم لسجن لهاسا . واعترفوا بعد الاجتماع به بأن التقارير الخارجية عن القضية "غير صحيحة" . وتبقى الحقائق حقائقا ولا تصبح الاتهامات الكاذبة المستندة الى التقارير المشوهة والى الاكاذيب حقائق ووقائع لمجرد تكرار ذكرها . وفي السنوات الأخيرة قامت الحكومة الصينية ، انطلاقا من موقف جاد ومسؤول ، باعطاء ردود وتوضيحات شاملة ومفصلة وفي الوقت المناسب على الاستفسارات والاتهامات المحولة الينا عن طريق مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، والمقررين العامين وكذلك الفريق العامل المعني بالبلاغات . والاغلبية الساحقة لهذه الردود مدرجة في الوثائق ذات الصلة للجنة المعنية بحقوق الإنسان . واني لعلى يقين من أن أية دراسة متأنية لهذه الوثائق ستساعد الناس على رؤية حقيقة "مسألة حقوق الإنسان في التبت" والتوصل الى حكم واستنتاج منصفين بشأنها .

"٦- ومنذ سنوات عديدة ، تدعم بعض القوى الدولية أنشطة حفنة من الانفصاليين من أجل فصل التبت عن الصين وتتواطأ معها على ذلك . ولتبرير أنشطتهم هذه استخدموا "مسألة حقوق الإنسان في التبت" للهجوم المتعنت على الصين وللتشهير بها . هذه هي الخلفية التاريخية التي جعلت عددا من أعضاء اللجنة الفرعية يتآمرون لاعتماد القرار المتعلق ب "الحالة في التبت" . فاعتماد هذا القرار لا يشكل انتهاكا صارخا لسيادة الصين وسلامتها الاقليمية فحسب ، بل هو يشكل كذلك خرقا لغايات ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وسيؤدي التساهل بقبول اجراءات خاطئة كهذه الى تعريض سمعة الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية بحقوق الإنسان الى الخطر الشديد" .

٤ - وبناء على طلب الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة أدرجت الملحقات ١ و٢ و٣ من رد الحكومة في المرفق الأول لهذه المذكرة .

جيم - معلومات أخرى ذات صلة

٥ - تضم الفقرات من ٩١ الى ٩٨ من التقرير المقدم من المقرر الخاص المعني بحالات الاعدام باجراءات مبتسرة والاعدام التعسفي المقدم الى اللجنة في دورتها الثامنة والأربعين (E/CN.4/1992/30) رسائل المقرر الخاص ذات الصلة الموجهة الى حكومة الصين وردود الحكومة عليها . ويعكس تقرير المقرر الخاص عن مسألة التعذيب (E/CN.4/1992/17) في الفقرات من ٤١ الى ٤٣ النداءات التي وجهها المقرر الخاص الى حكومة الصين وكذلك ردود الحكومة عليها . ويقدم الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في الفقرات من ٨٣ الى ٨٨ من الوثيقة (E/CN.4/1992/18) تقريرا عن البلاغات المحالة الى حكومة الصين وكذلك عن ردود الحكومة عليها . وأخيرا يضم تقرير المقرر الخاص بشأن التعصب الديني (E/CN.4/1992/52) في الفقرات ٣٠ الى ٣٣ البلاغات المتصلة بهذا الموضوع التي أحيلت الى الحكومة الصينية وردود الحكومة عليها .

٦ - عملا بالفقرة ٣ من منطوق قرار اللجنة الفرعية ١٠/١٩٩١ ، يحيل الأمين العام ، في المرفق الثاني بهذه المذكرة ، معلومات قدمتها منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تتعلق بالقرار سالف الذكر .

٧ - وقدمت أيضا منظمتان حكوميتان أخريان هما "رصد الحالة في آسيا" و"مكتب التبت" معلومات بموجب قرار اللجنة الفرعية ١٠/١٩٩١ وهذه المعلومات متاحة للاطلاع لدى الأمانة .

المرفق الأول

ملحقات برد الممثل الدائم لجمهورية
الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة

الملحق رقم ١
(انظر الفقرة الرابعة من المذكرة)

بيان صحفي مؤرخ في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩١

ملاحظات من الناطق باسم وزارة الخارجية الصينية

١ - في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩١ ، اعتمدت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات التابعة للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قرارا بعنوان "الحالة في التبت" بتحريض من بعض أعضائها . إن الناطق باسم وزارة الخارجية الصينية مخول بالادلاء بالملاحظات التالية .

٢ - تشكّل التبت منذ القرن الثالث عشر جزءا لا يتجزأ من الاراضي الصينية . وهذه حقيقة تعترف بها كافة بلدان العالم وقد أولت الحكومة الصنية دوما اهتماما للحقوق والمصالح المشروعة لكافة القوميات وقامت بحمايتها بما فيها حقوق ومصالح شعب التبت الذي يتمتع منذ الأربعين عاما التي انقضت على التحرير السلمي للتبت بالحقوق المدنية وبالحق في الحكم الذاتي للأقليات القومية المنصوص عليها في دستور وقوانين جمهورية الصين الشعبية .

٣ - ومنذ زمن طويل وبعض القوى الدولية تدعم عددا قليلا من الانفصاليين التبتيين وتتواطأ معهم في أنشطتهم الهادفة الى فصل التبت عن الصين . فأخذوا ينسجون الاشاعات ، ويخترعون القصص ويهاجمون بطريقة عشوائية الحكومة الصينية ويشهّرون بها . وما القرار عن ما يسمى ب "الحالة في التبت" إلا جزءا من هذه المؤامرة المخطط لها منذ زمن طويل الهادفة الى تقسيم الصين والتي تشكل تدخلا في شؤونها الداخلية عن طريق استغلال قضية حقوق الإنسان . وهذا القرار يتناقض مع مبادئ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وفي القانون الدولي . لذلك فإن هذا القرار غير قانوني وباطل بطلانا مطلقا وغير مقبول بالمرة من الحكومة الصينية .

* * *

الملحق رقم ٢

(انظر الفقرة ٤ من المذكرة)

## الهيكل الاجتماعي والتكوين الاجتماعي
## في التبت قبل عام ١٩٥٩

١ - كانت التبت قبل عام ١٩٥٩ مجتمعا من مجتمعات رقيق الأرض الاقطاعي ، له سمات نظام رقيق الأرض الاقطاعي ومجتمع العبيد في آن واحد ، إذ كانت التبت يومئذ في المراحل الأولى للمجتمع الاقطاعي وكان يسود فيها نظام القيام بالخدمة بدلا من دفع الايجار . ويمتلك فيه اصحاب الرقيق العبيد ويربون الرقيق خدما مستعبدين تتوارثهم العائلات . وهذا نظام أكثر قسوة من نظام رقيق الأرض الذي ساد في أوروبا في القرون الوسطى .

### أولا - سمات الهيكل الاجتماعي الاقتصادي

٢ - كان الهيكل الاجتماعي والاقتصادي لنظام الرقيق الاقطاعي في التبت مقلوبا الى حد كبير . فأصحاب الرقيق ، الذين كانوا يؤلفون ٥ في المائة من السكان ، كانوا يشغلون مواقع الملكية والأمر والحكم بينما كان الرقيق والعبيد مقموعين ومستغلين ومستعبدين بقسوة . واقتصاديا كان الربا الفاحش والضرائب الباهظة والإتاوات ، وعمل السُخرة ثلاثة خناجر مغمدة في أجساد العبيد والرقيق الذين كانوا يشكلون ٩٥ في المائة من السكان .

### ثلاثة سادة اقطاعيين

٣ - كان ملاّك الرقيق في التبت يتألفون من ثلاث مجموعات من السادة الاقطاعيين: المسؤولون الحكوميون الارستقراطيون ، ولامات الطبقة العليا . وكانوا يشكلون معا مجرد خمسة في المائة من مجموع سكان التبت ، ولكنهم كانوا يملكون جميع الأراضي ، والمراعي ، ومعظم الماشية . وكان المسؤولون الحكوميون ، أو الحكومة المحلية للتبت ، يملكون مباشرة جزءا من الاراضي ويديرونه بينما كان الارستقراطيون يملكون الاراضي الوراثية ، والاقطاعيات المملوكة للأديرة والأراضي الموهوبة . وتفيد احصاءات حزيران/يونيه ١٩٥٩ انه كان في التبت ٣,٣ مليون كي (١٥ كي تعادل هكتارا واحدا) من الاراضي المزروعة قبل الاصلاح الديمقراطي . وكانت الحكومة المحلية تملك ١,٣٨٣٧ مليون كي من هذه الأراضي أي ما يشكل ٣٨,٩ في المائة منها ، والارستقراطيون ٠٠٠ ٧٩٠ كي أي ٢٤ في المائة والأديرة ولامات الطبقة العليا ١,٣١٤٤ مليون كي أي ٣٦,٨ في المائة منها والفلاحون ٠٠٠ ٩ كي فقط أي ٠,٠٣ في المائة منها .

رقيق وعبيد

٤ - لم يكن الرقيق والعبيد الذين يشكلون ٩٥ في المائة من سكان التبت يملكون لا ارضا ولا حرية شخصية . بل كانت تملكهم فئات السادة الاقطاعيين الثلاث جيلا بعد جيل وكانوا مقيدين الى الارض التي يملكها السادة الاقطاعيون . وكان الرقيق والعبيد على طبقات ثلاث: الشابا ، والتويشيونغ للرقيق واللانغشنغ للعبيد .

٥ - كان السادة الاقطاعيون يعطون الرقيق من الشابا قطعة من الأرض ليفلحوها ، إضافة الى ما يكلفهم به اصحاب الأرض من أعمال السُخرة . وكانوا مرتبطين بالأرض الممنوحة وملكا لأصحاب الرقيق . وكان الفرق بين الرقيق والفلاحين هو أنه لم يكن للرقيق حرية خاصة ولم يكن بوسعهم ترك سادتهم بإرادتهم ، بل كانوا رهن تصرف مالكيهم ليقوموا بالأعمال القسرية المختلفة ، وليفلحوا الأرض لمالكيهم دون مقابل ، وليدفعوا لهم ايجارات وضرائب مختلفة (عينا أو نقدا) . ولم يكن للرقيق حق إلا في استعمال الأرض المقدمة لهم لا في ملكيتها . وبالتالي فهم لا يستطيعون بيعها . وكان الرقيق من الشابا يؤلفون ٦٠ الى ٧٠ في المائة من كافة الرقيق .

٦ - وكان التويشيونغ ، أي "رقيق الدرجة الدنيا" أكثر فقرا من الشابا وأدنى منهم بكثير في المركز الاجتماعي . وكان بعض التويشيونغ يستأجرون مساحات صغيرة من الأرض من السادة الاقطاعيين مقابل عملهم مجانا في فلاحة أرض المالك . وكانت المحاصيل التي تجنى من الأرض المستأجرة قليلة بحيث أنها ما كانت لتكفي إلا للعيش الكفاف . وكان بعض التويشيونغ يمارسون الصناعات اليدوية ، بينما كان البعض الآخر يعيش على بيع جهده العضلي . وكان عليهم سنويا أن يدفعوا ضريبة السُخرة الى سادتهم . وكانوا بصورة عامة يؤلفون من ٣٠ الى ٤٠ في المائة من مجموع الرقيق .

٧ - أما اللانغشنغ ، وهم الرقيق الذين يربون في المنازل ، فقد كانوا عبيدا بالمعنى الحقيقي . فهم محرومون من كافة وسائل العيش ولا يتمتعون بأية حقوق شخصية . وكانوا يعملون طيلة حياتهم مجّانا لصالح ملاّك الرقيق ولا يتلقون إلا ما يكفي ليقيم أودهم . وكانوا واقعين تحت السيطرة الكاملة لمالكي الرقيق الذين يملكون تقديمهم كهبة للغير أو نقل ملكيتهم أو رهنهم أو بيعهم . وكان معظم اللانغشنغ يقومون بالأعمال المتغرقة التي يكلفون بها في منازل السادة الاقطاعيين . ولم يكن اطفالهم لهم ، فما أن يشبّوا عن الطوق حتى يصبحوا لانغشنغ ، أي عبيدا للأبد . ويبين تحقيق أجري أثناء الاصلاح الديمقراطي أنه كان يجري توارث اللانغشنغ جيلا بعد جيل . ويعتقد أن اللانغشنغ كانوا بقايا نظام العبودية في تاريخ التبت .

الاقطاعات والعشائر

٨ - كانت احدى السمات الاساسية لنظام الرق الاقطاعي في التبت ملكية الأرض وادارتها على اساس الاقطاعات أو الضياع الاقطاعية وهي تنقسم الى فئات ثلاث: الاقطاعات الحكومية وتسمى (كسونكجي بالتبتية) وتكون مملوكة مباشرة للحكومة ، والاقطاعات المملوكة للارستقراطيين (جكجي في اللغة التبتية) ، والاقطاعات المملوكة للأديرة (التي تسمى كوكجي) . وكان سادة الاقطاع يقسمون اراضيهم الى اراض يديرونها بأنفسهم مباشرة وأراض تسمى تشا ، تخصص للشابا . وكان الرقيق يقومون بكافة الأعمال في الاراضي التي يديرها الاقطاعيون دون أي مقابل كما كانت كافة المحاصيل التي تجنى من تلك الاراضي ملكا لأصحاب الأرض . وهكذا كان استغلال الرقيق يزداد بازدياد الأراضي المدارة مباشرة من قبل أصحاب الأرض . ولما كان الشابا يفلحون ما كان يخصصه الاقطاعيون لهم من أراض ، كان عليهم أن يقوموا بأعمال قسرية لصالح مُلاّك الأرض والحكومة المحلية معا .

١٠ - وكانت سلطة الاقطاعيين تشمل مناطق الرعي حيث تشكل القبائل الوحدات الاساسية . وبخلاف وضع القبائل في المجتمعات البدائية كانت قبائل التبت تشكل الاقاليم الادارية الموزعة على السادة الاقطاعيين في فئاتهم الثلاث كما تشكل المؤسسات الادارية التي كانت تستغل القنان المرتبطين بمناطق الرعي .

١١ - وكان لكل اقطاعي مناطق عشب خاصة به وكان يمتلك ما يلحق بمناطق الرعي من رقيق . وكان الفرق بين المناطق الرعوية والمناطق الزراعية هو أن رقيق مناطق العشب كان لهم ، بفضل التخصص في تربية الماشية ، الحق لا في رعي الماشية في الاراضي التي يملكها اقطاعي معين فحسب بل في مروج غيره من الاقطاعيين أيضا . وهكذا كان للرقيق الرعويين سادة مباشرين وسادة غير مباشرين . وكان عليهم بصفتهم مملوكين لسادتهم المباشرين أن يقوموا بأنواع عديدة من العمل لصالحهم ورغم أنهم لم يكونوا ملكا للسادة غير المباشرين كان عليهم دفع اجرة لقاء اكتراء العشب منهم .

"الشا" الذي يدفع عن طريق المشي و"الشا" الذي يدفع باليد

١٢ - كان اصطلاح "الشا" يعتبر في التبت اصطلاحا عاما له معانٍ عديدة للغاية ، تشمل السُخرة والضرائب وايجار الأرض . ويمكن تقسيم "الشا" الى قسمين رئيسيين: "الشا" الذي يدفع عن طريق المشي أو العمل الذي يقوم به رقيق الأرض والثيران والخيل والحمير ؛ و"الشا" الذي يدفع باليد ويشمل الدفع عيناً والدفع بالعملة . ويفيد الاستقصاء الذي أجري خلال الاصلاح الديمقراطي في التبت أن "الشا" الذي يدفع عن طريق العمل بطريق السُخرة يشكل نسبة تصل الى ٦٠ في المائة ؛ و"الشا" الذي يدفع عينا أو بالعملة يشكل ٤٠ في المائة . ويشكل العمل بطريق السخرة أكثر من ٦٥ في المائة من

مجموع وقت عمل الارقاء وكانت نسبة تزيد على ٦٥ في المائة من "الشا" العيني استغلالية . وبالاضافة الى ذلك كان الرقيق ملزمين بدفع عدة أنواع من الضرائب والرسوم الباهظة يتراوح عددها بين اثني عشر ومائة تقريبا .

"شا" الداخل و"شا" الخارج وعمل السخرة

١٣ - يشمل "شا" الداخل ما يسدده الأرقاء عينا أو ما يقومون به من أعمال سخرة لصالح الأديرة وضياع الاقطاعيين . أما "شا" الخارج المعروف ب "يولا الحمير" أو بعمل السخرة فهو انماط مختلفة من الأعمال التي تكلفهم بها الحكومة المركزية والحكومة المحلية . وكلمة "يولا" مستمدة أصلا من لغة التوجو وتفيد عمال السخرة الذين يسوسون الخيل وينقلون الرسائل والوثائق ويضطلعون بمهام النقل لصالح موظفي أسرة يوان الحاكمة (١٢٧١ - ١٣٦٨) الذين كانوا يسافرون بين التبت وكسنينغ . كذلك استخدمت أسرتا مينغ (١٣٦٨ - ١٦٤٤) وكنغ (١٦٤٤ - ١٩١١) عمال السخرة الذين كانوا يؤدون خدمات قسرية لموظفي الحكومة المركزية المسافرين في رحلات عمل داخل التبت وكانوا أيضا ينقلون المواد المختلفة لصالح حكومة التبت . وكانت هذه خدمات عمل قسرية تقوم الحكومة المحلية بتكليف الارقاء القيام بها ، وكافة هذه الأعمال تندرج في اطار "الشا الخارجي" .

ايجار رعي المواشي ، الثابت والمتغير

١٤ - كان يمارس في مناطق الرعي التبتية نمطان من ايجار ورعي المواشي: الثابت والمتغير . وكان الأول يعني إرغام الرعاة على رعي عدد معين من المواشي لصالح مالكي المواشي وعلى دفع ايجار ثابت لهم سنويا دون النظر الى عدد ما يولد او يموت منها . وكان الاقطاعيون يجبرون الرعاة على رعي الحيوانات لصالحهم ولم يكن بوسع الرعاة أن يخالفوا الأوامر أو أن يلغوا الايجار . وحتى حين كانت جميع المواشي تنفق كانت المسؤولية عن دفع الايجار المحدد اصلا تنتقل الى الأبناء والأحفاد ، وحتى في حالة موت كافة أفراد اسرة الراعي كان اقاربه او جيرانه يلزمون بدفع ايجار رعي المواشي عنه .

١٥ - وكانت حالة الايجار المتغير تنشأ في حالة رعي راع ما لعدد من المواشي لصالح مالك ما واعلانه بما يولد لها وما ينفق منها خلال السنة . وكان يجب تقديم البرهان على موت ماشية ما بابراز جلودها . فحين كان الراعي يسلم جلد حيوان نفق فقد كان يعفى من أداء الايجار عن ذلك الرأس . وكان الدخل الناتج عن الايجار المتغير لمراعي الماشية يبلغ نسبة تتراوح بين ٥٠ و٦٠ في المائة من الناتج السنوي من المنتجات الحيوانية ، بل كان أحيانا يبلغ ٧٠ في المائة .

الربا

١٦ - كان الربا يشكل احدى الوسائل الهامة التي يعتمدها الاقطاعيون في التبت لاستغلال الرقيق . وكان جميع سادة الاقطاع مرابين . وأنشأ الدالاي لامات في كافة العصور مؤسسات مهمتها اقراض المال للناس . وتفيد الارقام غير الرسمية المسجلة في دفتر حسابات يعود لعام ١٩٥٠ باقراض ٥٨١ ٠٣٨ ٣ تائل من الفضة التبتية بالربا الفاحش وبتحصيل فائدة قدرها ٨٥٥ ٣٠٣ تائل من الفضة التبتية .

١٧ - وكانت كافة الدوائر على كافة مستويات الحكومة المحلية وموظفيها تمارس الربا ، إذ أن الحكومة كانت تعتبر الاقراض وتحصل الفوائد من واجباتها الادارية . وكان معدل الفائدة التي تحصلها الحكومة يبلغ ١٠ في المائة .

١٨ - وكانت كافة الاديرة في التبت دون استثناء تمارس الإقراض بالربا . ويفيد تحقيق تم خلال الاصلاح الديمقراطي أن قروض الحبوب المقدمة من الأديرة الكبرى الثلاثة في لهاسا بلغت ٣٧٣ ٦٢٣ ١ كي (الكي الواحد يعادل ١٤ كيلوغرام) وان الدخل السنوي من الفائدة بلغ ٦٩٣ ٢٨٥ كي . وكانت الفائدة على القروض الربوية هذه تمثل من ٢٥ الى ٣٠ في المائة من اجمالي دخول الاديرة الثلاثة الرئيسية . وكانت الفائدة التي تتقاضاها الأديرة على القروض النقدية ٣٠ في المائة ، وعلى قروض الحبوب: اذا اقترض احدهم اربعة كي من الحبوب وجب عليه اعادة خمسة .

١٩ - وكان معظم الارستقراطيين في التبت يقرضون المال بفوائد الربا الفاحش وكان ما يجنونه من الفوائد المحصلة يبلغ نسبة تتراوح بين ١٥ و٢٠ في المائة من دخولهم . وكانت الفائدة على قروضهم النقدية ٣٠ في المائة . أما على قروض الحبوب فهي إن اقترض أحدهم أربعة كي وجب عليه إعادة خمسة ، وإن اقترض خمسة اعاد ستة .

٢٠ - وكشفت التحريات التي جرت في محافظات دنيكن ، وغيانغزي ، وبينانغ أن حجم عمليات الربا التي كانت تقوم بها الأديرة هي الأكبر إذ تمثل من ٤٠ الى ٥٠ في المائة من المجموع ، تليها الحكومة من ٢٠ الى ٢٥ في المائة ، فالارستقراطيون ، من ١٥ الى ٢٠ في المائة ، والآخرون من ٥ الى ١٠ في المائة .

ديون الأبناء والأحفاد

٢١ - كانت ديون الرقيق على نوعين: ديون الأبناء والأحفاد والدين المكفول بالتضامن . ويعرف دين الأبناء والأحفاد أيضا باسم الدين الوراثي . وكانت بعض الديون تبقى قائمة لأجيال عديدة . وقليلا ما كان الأرقاء أنفسهم يعرفون أي الأجيال استدان هذا الدين ، أو المبلغ المقترض اصلا وكم منه تم تسديده . كان الدائن يلوّح بصك

القرض ويطلب الى الرقيق المدين أن يدفع . وبقيت ديون كثيرة دون تسوية لأجيال . وحين كان الارقاء يعجزون عن تسديد ديونهم ، كان السيد الاقطاعي يسترد ارض الشا (أي الارض التي قدمها الاقطاعيون للارقاء ليفلحوها ويقدموا في مقابل ذلك عمل السخرة) لكي يرهنها وكيما يتمكن الرقيق من الاستمرار في العيش على الارض كان يجب عليه اعادة استئجار الارض التي استردها منه الاقطاعي سداداً لدينه . وهكذا يضطر الأرقّاء الذين يفلحون ارض الشا أن يكدوا في خدمة السيد كيما يدفعوا ايجار الارض عينا ليسددوا فائدة الدين . وتفيد الاستقصاءات أن نسبة تتراوح بين ٨٠ و٩٠ في المائة من الارقاء في التبت كانوا مدينين ، وان نسبة تتراوح بين ٣٠ و٤٠ في المائة كانت محمّلة بديون وراثية . وكانت الفائدة على الديون الوراثية أعلى حتى من هذه . وحين كان أحد الأرقاء يُقسّم عائلته ليعيش افرادها منفصلين عن بعضهم ، كانوا يُقَسّمون ديونهم . فكان كل جزء منها موقع عقداً مع الدائن ويسدد ديونه وفقا للعقد .

الديون المكفولة بالتضامن

٣٢ - حين تقوم اسرة ما في قرية ما بابرام قرض ما ، تقوم اسرة أو أكثر بضمانها . فاذا اقترضت كل الاسر في القرية ضمنت جميع أسر القرية بعضها البعض . واذا ما راوغت اسرة في سداد دينها تعين على ضامنيها أن يسددوه واذا ما عجزت اسرة عن الدفع ، سدد ضامنوها عنها الدين . واذا مات أحد الأرقاء دون ذرية سددت الأسر الكثيرة الأخرى دينه . واذا ما مات كافة أفراد العائلة المدينة بدين "الشابا" أو هربوا ، انتقلت مسؤولية تسديد ديونهم الى من خلف المدين في فلاحة الأرض التي تركها مدين الشابا الأول .

ثانيا - سمات النظام الاجتماعي السياسي

٣٣ - كان النظام الاجتماعي السياسي بجمعه بين الحكم الديني والدنيوي وبين التسلسل الهرمي الصارم والقوانين الجنائية القاسية يحمي المصالح الاقتصادية لمالكي الرقيق ويحافظ عليها . ولم يكن للأرقاء والعبيد ، المستغلين اقتصاديا أية حرية شخصية ولا حقوق اقتصادية . فهذه كانت حكرا على أصحاب الامتيازات الدينية . أما الأرقاء والعبيد فقد كانوا يعانون العذاب في هذه الحياة الدنيا على أمل أن يجدوا خيرا في الآخرة .

السلطة السياسية المحلية تقوم على الجمع بين الحكم الديني والعلماني

٣٤ - كان النظام السياسي الديني يقوم على المزج بين السلطة الدينية والسلطة السياسية . وكان شعب التبت يسمي الحكومة المحلية كاشاغ التي تعين "المؤسسة التي تصدر الأوامر" . وكانت الحكومة المحلية تتألف من اللامات المشهورين ومن

الارستقراطيين الذين يمثلون مصالح أصحاب الرقيق . وكان مركز الموظفين الدينيين أعلى من مركز الموظفين العاديين . وعملا بنظام حكم أسرة كنغ كانت الكاشاغ تحت القيادة المباشرة للدالاي لاما ولمسؤول حكومة كنغ المقيم في التبت وكانت تتألف من أربع كابلونات . وكان الدالاي لاما الثالث عشر قرر أنه ينبغي أن يكون رئيس الكابلونات شخصية دينية . وتحت الكاشاغ ، وهو الجهاز الاداري الأعلى ، توجد الأمانة التي تتألف من أربعة مسؤولين دينيين ودائرة مراجعة مكونة من أربعة موظفين اعتياديين ورغم كون الأمانة ملحقة بالكاشاغ فقد كانت في واقع الأمر تحت السلطة المباشرة للدالاي لاما . وحين كانت الكاشاغ تود إعلام الدالاي لاما بأمر هام كان عليها أن تفعل ذلك عن طريق الأمانة . وبصورة عامة كانت الادارات الأدنى (المعادلة للمديريات أو المحافظات) التابعة لحومة التبت المحلية تدار من قبل لاما وموظف مسؤول عادي ، وكان اللاما هو الرئيس . وكانت بعض الأديرة الكبيرة تتمتع ببعض الامتيازات السياسية الخاصة ، وكان لها حق تعيين الموظفين وإنشاء المحاكم والسجون وممارسة السلطة القضائية .

الأرقاء ، من الممتلكات الخاصة لأصحاب الرقيق

٣٥ - كان سادة الاقطاع يملكون الأرض ووسائل الانتاج الأخرى وكان باستطاعتهم بالتالي حرمان الأرقاء من المواد الأساسية التي يعيشون عليها ، واستغلالهم واعتبارهم من ممتلكاتهم الخاصة . وكانت الأرض أشبه بالاغلال التي تقيد الأرقاء الذين كانوا ، ككافة وسائل الانتاج الأخرى ملكا للسيد الذي تزداد ثروته بازدياد عدد ما يملكه منهم . وكان مُلاّك الرقيق يؤجرونهم أو ينقلونهم أو يقامرون عليهم أو يرهنونهم ، أو يهبونهم أو يبيعونهم وكان بعض الأرقاء يباعون أو يوهبون عدة مرات متتالية وما أن يولد طفل لأحد الأرقاء حتى يصبح مملوكا لصاحب الرقيق منذ لحظة ولادته . وحين يموت أحد الأرقاء لا يفعل صاحبه أكثر من محو اسمه . وإذا ما أراد أحد الأرقاء الزواج كان عليه أولا أن يقدم الهدايا إلى السيد . وإذا ما اشترك سيدان في ملكية أحد الأرقاء كان على هذا الرقيق الحصول على موافقتهما معا ليتزوج . وفي بعض الأحيان كان يتعين على العبد الرقيق أن يشتري حريته قبل أن ينتقل إلى سيد الزوج الآخر وكثيرا ما كان يشترط أن يحل رقيق ثالث محل أحد الأرقاء قبل الزواج . وحتى بعد الزواج يبقى الزوجان ملكا لسيديهما وتكون ذريتهما من الذكور ملكا لمالك الأب وذريتهما من الاناث ملكا لمالك الأم .

ضريبة السخرة

٣٦ - كان الأرقاء الذين لا يؤدون مباشرة أعمالا مجانية لصالح سادتهم وأولئك الذين يكسبون عيشهم بعيدا عن موطنهم ، ملزمين بدفع ضريبة السخرة إلى سادتهم . فمهما بلغ بعدهم عن موطنهم ، كانوا مقيدين بأصفادهم دون أية امكانية لأن يصبحوا أحرارا .

"درجات ثلاث ، وطبقات تسع"

٣٧ - كان الناس في التبت مقسمين وفق قواعد الحكومة المحلية للتبت إلى ثلاث درجات وتسع طبقات: الدرجات هي العليا والوسطى والدنيا ، وفي كل درجة ثلاث طبقات هي العليا والوسطى والدنيا . وكان جميع البوذات الأحياء والارستقراطيين من الدرجة الأولى ، أما التجار والموظفون ومالكو القطعان وكبار الشابا في المناطق الريفية فكانوا من الدرجة الثانية . وكانت الدرجة الثالثة تضم عمال المستوى الأدنى والأرقاء والعبيد . وكان الحدادون والجزارون وحاملو الموتى في أدنى الدرجة الدنيا ، وكان مركزهم أدنى من مركز المواطنين العاديين ، ولم يكن باستطاعتهم الجلوس إلى نفس المائدة كأنداد للناس العاديين ولا شرب الشاي أو النبيذ من نفس الوعاء معهم . وإذا ما أساء شخص من الدرجة الدنيا إلى شخص من الدرجة العليا ، تعرض لعقوبات مختلفة . وتنص القواعد أيضا على أنه "لما كان الناس على درجات وطبقات مختلفة ، فإن أثمان حياتهم مختلفة أيضا" .وكانت جثة الشخص من الدرجة العليا تساوي وزنها ذهبا ، أما جثة من ينتمي إلى الطبقة الدنيا من الدرجة الدنيا فتساوي حبلا من القش .

نظام القضاء والعقوبات

٣٨ - كان مالكو الأرقاء يستغلونهم ويضطهدونهم ويعاملونهم كمجرد ممتلكات لهم . وبغية دعم النظام السياسي - الديني تم سن سلسلة من القوانين المتعلقة بالجمع بين الديني والعلماني في الحكم .وتقضي القواعد القانونية بأن حكم فئات السادة الثلاث للأرقاء هو مشيئة الله . فَقَدَر الرقيق أن يعاني وعليه أن لا يقاوم القدر . وكان للحكومة المحلية وللاجهزة المقابلة للمديريات أو المحافظات ولسادة الاقطاع ومالكي الأرقاء صلاحية النظر في الدعاوى . وكان في كل دير كبير قضاة للنظر في القضايا . فإن اقترف راهب ما جرما يعاقب عليه القانون وجبت محاكمته في الدير أولا دون أن تملك أية سلطة حكومية أيا كان مستواها أن تتدخل . وكان لأي حكم يصدر عن دير نفس شرعية الأحكام الصادرة عن الحكومة . وكانت السلطات الحكومية على كافة المستويات تتخذ من أقبية المباني سجونا وكان سادة الاقطاع يقيمون سجونا في ضياعهم وكان في الأديرة أماكن لسجن الأرقاء وكان المجرمون أحيانا يتسولون الطعام في شوارع لهاسا والأصفاد في أيديهم وأرجلهم ، وكان يرسل ببعضهم إلى المناطق النائية ليكونوا أرقاء مدى الحياة . وكانت المحاكم والسجون في التبت تعاقب كل من ينتهك القانون بأشكال قاسية مختلفة عديدة منها فقء العيون وجدع الأنوف وصلم الآذان وبتر الأيدي والأقدام أو ارغام الشخص على ارتداء قبعة من حجر أو على الوقوف في قفص من حجر ، أو سجنه في سرداب . وما كان في مجتمع كهذا ديمقراطية أو حرية أو حقوق إنسان يمكن الحديث عنها .

## ثالثا - الركود والتدهور الاجتماعي

٢٩ - هبط المجتمع التبتي تحت حكم نظام الرقيق الاقطاعي الطويل إلى حالة من الركود والتدهور أعاقت إلى حد كبير التقدم الاجتماعي وتطوير الانتاجية . وازدادت التناقضات الاجتماعية حدة يوما بعد يوم .

### التدهور الاقتصادي

٣٠ - اضطر بعض الناس في التبت بسبب عدم توفر إلا أبسط وسائل الانتاج وفي غياب الأدوات الحديدية إلى استخدام المحاريث والمعازيق الخشبية واضطر البعض إلى الاعتماد على الزراعة التي تقوم على القطع والحرق . ونتج عن ذلك انخفاض شديد في الانتاجية في التبت وبقي انتاج الحبوب في حالة ركود لمائة سنة أو مائتين وانخفض أحيانا . وأدت الطرائق الرعوية البدائية إلى تدهور في الأراضي العشبية وفي الحيوانات الزراعية وتفشت الأمراض والآفات بين الحيوانات الزراعية وكان متوسط عمر الحيوانات الزراعية منخفضا . إضافة إلى ذلك ، كانت وسائل معالجة منتجات الحيوانات الزراعية بدائية .

### الركود الثقافي

٣١ - نتيجة مزج الحكم الديني بالزمني ، أصبح الدين يشكل الايديولوجيا الاجتماعية المسيطرة . وكيما يضفي سادة الاقطاع القدسية على امتيازاتهم الاقطاعية قاموا باستعباد الناس روحيا مستخدمين الدين وسيلة لجعل الناس تصبر وتحتمل وتقدم التنازلات وتخضع للاضطهاد . وكان كل ما يتعارض مع ارادة الطبقة الحاكمة سواء أكان عقيدة أو ثقافة أو علما أو تكنولوجيا جديدة يعتبر خروجا على الدين . وهكذا كان الناس أسرى عقائديا وكان يحال دون نشر التعليم على نطاق واسع ودون تطوير العلم والثقافة . وكان تسعون في المائة من الشعب الذي خلق تلك الحضارة القديمة الرائعة أميا .

### فقر الشعب

٣٢ - كان الأرقاء والعبيد يُرغمون على أداء الأعمال المرهقة لصالح مالكيهم وأن يقوموا بأعمال السخرة المجهدة وأن يدفعوا ايجارات وضرائب مختلفة وكانوا يعانون من الاستغلال الاقتصادي القسري المفرط . وكانوا يناضلون من أجل مجرد البقاء على حافة الفقر وحافة الجوع وحافة الموت . وقبل الاصلاح الديمقراطي بلغ عدد المتسولين في لهاسا ما بين ٠٠٠ ٤ و٠٠٠ ٥ من مجموع عدد السكان البالغ ٠٠٠ ٣٧ ، وفي شيغازي كان ٠٠٠ ٣ إلى ٠٠٠ ٣ شخص يعيشون عن طريق التسول من أصل ٠٠٠ ١٠ هم مجموع سكان المدينة . وكثيرا ما كان يتفشى الطاعون والأوبئة في التبت دون اتخاذ اجراء للسيطرة

عليها . وكان معدل طول العمر حوالي ٣٥,٥ سنة وقد انخفض عدد سكان التبت من عدة ملايين إلى أقل من مليون وقاوم الأرقاء والعبيد الاستغلال والاضطهاد بالابطاء في العمل وبالامتناع عن دفع الضرائب والقيام بالسخرة وبالهرب أو بالتمرد .

* * * *

الملحق رقم ٣

انظر الفقرة ٤ من المذكرة

## حماية حقوق الإنسان في التبت

١ - ما هي حقا حالة حقوق الإنسان في التبت؟ ستقدم هذه الوثيقة بعض الحقائق الأساسية على أمل أن تساعد الناس على بلوغ فهم شامل لأوضاع حماية حقوق الإنسان في التبت .

### ألف - الحكم الذاتي الوطني الاقليمي

٢ - الصين بلد موحد متعدد القوميات . والتبت أحد الأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي في الصين . والحكم الذاتي الوطني للأقاليم سياسة تم اعتمادها في المناطق التي تعيش فيها الأقليات في مجتمعات محلية متراصة . وتتيح هذه السياسة للناس ممارسة الحكم الذاتي في الأقاليم ، وإقامة أجهزة الحكم الذاتي وممارسة حقوق الحكم الذاتي . والحكم الذاتي القومي للأقاليم يكشف عن رغبة الدولة في احترام حقوق الأقليات القومية احتراما كاملا يكفل للأقليات القومية ادارة شؤونها المحلية ، وهو يعكس أيضا مبدأ المساواة بين القوميات ووحدتها وازدهارها المشترك .

٣ - وينص البند رقم ٣ من الاتفاق الخاص بتدابير التحرير السلمي للتبت الذي وقعته حكومة الشعب المركزية والحكومة المحلية للتبت في ٢٣ أيار/مايو ١٩٥١ على أنه عملا بالسياسة المعمول بها تجاه القوميات والمنصوص عليها في البرنامج المشترك للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني ، يتمتع شعب التبت بحق ممارسة الحكم الذاتي القومي الاقليمي تحت القيادة الموحدة للحكومة الشعبية المركزية .

٤ - في نيسان/ابريل ١٩٥٦ ، وبناء على موافقة مجلس الدولة تم انشاء اللجنة التحضيرية لاقليم التبت المتمتع بالحكم الذاتي على أن يكون رئيسها الدالاي لاما ونائب رئيسها الأول باينكن اردينى .

٥ - في اذار/مارس ١٩٥٩ ، قامت الطُغمة الرجعية من الطبقات العليا في التبت بشن عصيان مسلح بهدف فصل التبت عن الصين وغادر الدالاي لاما البلاد إلى المنفى في الخارج وقام مجلس الدولة إثر ذلك باصدار أمر في ٢٨ اذار/مارس ١٩٥٩ بحل حكومة التبت المحلية وبتخويل اللجنة التحضيرية لاقليم التبت المتمتع بالحكم الذاتي ممارسة مهام الحكومة المحلية للتبت . وتم في الوقت نفسه تعيين باينكن اردیني رئيسا بالانابة .

٦ - في أيلول/سبتمبر ١٩٦٥ ، أنشئ اقليم التبت المتمتع بالحكم الذاتي . ويتمتع هذا الاقليم بحقوق حكم ذاتي مختلفة تشمل السياسة ، والاقتصاد ، والثقافة وكافة جوانب التنمية الاجتماعية . وتضم هذه الحقوق ما يلي:

(أ) الحق الموكل إليه من الدولة بوضع الأنظمة المحلية . وقد أصدر الاقليم المتمتع بالحكم الذاتي ما مجموعه ٦٠ من الأنظمة واللوائح المحلية ، والصكوك القانونية ، والقرارات المتعلقة بالهيكل السياسي وبالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وبالسلطة القضائية ، وبالموارد الطبيعية ، وبحماية البيئة ، وغيرها .

(ب) الحق في تنفيذ قوانين الدولة وسياساتها ، وفي وضع السياسات واتخاذ التدابير الخاصة وتنفيذها حسب الحالة الراهنة في المناطق . والسياسات الرئيسية الخاصة في التبت هي كما يلي: السياسة التي يتم بموجبها ادخال "الأراضي التي تستخدمها الأسر وتستقل بادارتها" ضمن المناطق الزراعية ، مع التعهد "بعدم تغيير وضعها لسنوات طويلة قادمة" . وفي المناطق الرعوية تطبق سياسة "تربية الماشية من قبل الأسر بشكل مستقل وللاستعمال الخاص" وستبقى هذه السياسة أيضا "دون تغيير لسنوات طويلة قادمة" . ولن تجبى أية ضرائب على الزراعة أو تربية الحيوان وسيتم الغاء عمليات الشراء من قبل الدولة ضمن فترة محددة من الزمن . ويجوز للمزارعين والرعاة بيع منتجاتهم بحرية . وفي مجالات الصناعة والتجارة يتم دعم الفنون والحرف القومية وتشجيع الأنشطة الصناعية والحرف الجماعية والخاصة . وفي مجال التعليم ، نجد أن المدارس الداخلية لأبناء المزارعين والرعاة مجانية بالنسبة للمصروفات الدراسية والطعام والاقامة .

(ج) حق شعب التبت في ضمان استخدامه وتطويره الحر للغاته المنطوقة والمكتوبة . وفي عام ١٩٨٧ ، اعتمد المؤتمر الشعبي لاقليم التبت المتمتع بالحكم الذاتي عددا من القواعد المتعلقة بدراسة واستعمال وتطوير اللغة التبتية وأقر مبدأ استخدام كلا اللغتين التبتية والصينية على أن تكون التبتية اللغة الرئيسية . وتم أيضا تشكيل لجنة عمل معنية باللغة التبتية . وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ ، أصدرت حكومة اقليم الحكم الذاتي التعليمات التفصيلية المتعلقة بتنفيذ هذه القواعد .

(د) يشغل التبتيون مراكز رئيسية مسؤولة على كافة المستويات في دوائر الاقليم الحكومية والقضائية . ويوجد في التبت حاليا ما يزيد عن ٠٠٠ ٣٧ من موظفي فئة الأطر (الكوادر) التبتية تمثل ٦٦,٦ في المائة من مجموع الكوادر في الاقليم ،

وتبلغ نسبة الكوادر التبتية على مستويي اقليم الحكم الذاتي والمحافظة ٧٣ في المائة و٦١,٣ في المائة على التوالي . ويشغل التبتيون معظم المراكز على مستوياتها المختلفة في المؤتمرات الشعبية ، وفي أجهزة الحكومة ، والمحاكم ، ومكاتب المدعين العامين .

(هـ) الحق في ادارة المشاريع الاقتصادية المحلية واتخاذ ما تتطلبه من اجراءات على وجه مستقل .

(و) الحق في الادارة المستقلة لشؤون التعليم المحلي ، والثقافة ، والصحة العامة ، وفي تطوير الثقافة المحلية .

(ز) الحق في حماية الموارد الطبيعية المحلية واستغلالها واستخدامها على وجه مستقل وفقا للقانون .

(ح) الحق النابع من الحكم الذاتي في اقامة علاقات اقتصادية وتجارية خارجية . وقد تعاونت التبت مع عدد من البلدان الأجنبية ومع خبراء من وكالات دولية في دراسات للجدوى الاقتصادية بشأن استغلال واستخدام موارد الحرارة الأرضية والموارد المائية المتوفرة في هضبة التبت وتصنيع منتجات الماشية . كما أنها قبلت مساعدة برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة في استغلال نهر لهاسا . وفي ذات الوقت ، فتح ميناء زانغمو المجاور لنيبال لتطوير التجارة عبر الحدود . وبهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية الأجنبية والتجارة الخارجية بنت الحكومة المركزية سياسات خاصة بمقتضاها جعلت معدل ضرائب الاستيراد والتصدير على السلع في اقليم التبت ، أقل من معدلها على المستوى القومي وتنص على احتفاظ التبت بكافة دخولها الأجنبية .

## باء - الحقوق السياسية للمواطنين

٧ - تنص القواعد التفصيلية التنفيذية المنظمة لانتخاب المندوبين للمؤتمرات الشعبية على مختلف المستويات في اقليم التبت المتمتع بالحكم الذاتي أن لكافة مواطني جمهورية الصين الشعبية ممن بلغوا أو تجاوزوا سن ١٨ والقاطنين في اقليم الحكم الذاتي ، بغض النظر عن انتمائهم القومي أو العرقي ، أو جنسهم ، أو مهنتهم ، أو أصلهم العائلي ، أو معتقدهم الديني ، أو مستواهم التعليمي ، أو حجم ممتلكاتهم ، أو مدة اقامتهم ، الحق في الانتخاب والترشيح ، ويحتفظ مواطنو اقليم الحكم الذاتي المقيمون في الخارج بحق الانتخاب والترشيح وبامكانهم المشاركة في الانتخابات التي تعقد في مسقط رأسهم أو في الأماكن التي كانوا يقطنونها قبل مغادرتهم الصين .

٨ - في الوقت الحاضر ، ينتخب مندوبو المؤتمرات الشعبية دون المستوى الاقليمي مباشرة من قبل الناخبين . بينما ينتخب المندوبون الذين يحضرون دورات مؤتمر الشعب القومي وعلى مستويي المدينة والاقليم من قبل المندوبين من ذوي المستوى الأدنى من المؤتمرات الشعبية . وهنالك ٤٤٥ مندوبا إلى مؤتمر الشعب الحالي في الاقليم يضمون ممثلين عن المزارعين ، والرعاة ، والعمال ، والمثقفين ، والمناضلين ، والزعماء الدينيين ، والمواطنين العائدين من الخارج إلى الوطن .

٩ - وأصبح اجراء المشاورات السياسية واقامة التعاون بين مختلف النواب الوطنيين والدينيين عرفا يمارس بانتظام . واليوم يشغل ما يزيد عن ١ ٧٠٠ نائب وطني ودبني مناصب على مختلف الأصعدة في المؤتمرات الشعبية ، والحكومات ، والمؤتمرات الاستشارية السياسية كيما يمارسوا واجباتهم في الرقابة الديمقراطية .

١٠ - ويتمتع مواطنو التبت ، شأنهم شأن مواطني القوميات الأخرى ، بنطاق واسع من الحقوق السياسية التي ينص عليها الدستور . فهم يتمتعون بالاضافة إلى الحق في الانتخاب والترشيح بحرية التعبير ، والنشر ، والتجمع ، وتكوين النقابات ، والتظاهر والمشاركة في المسيرات . وهنالك العديد من الروابط ، والمعاهد ، وأفرقة البحث والصناديق المالية التي تمارس أنشطة على وجه مستقل وفقا للدستور والقانون .

١١ - واضافة إلى ادارة شؤونهم المحلية الخاصة بهم ، يشارك التبتيون أيضا في معالجة شؤون الدولة . فنائب رئيس مجلس الشعب القومي نغابوي نغاوانغ جيغمي ونائب رئيس المؤتمر الاستشاري السياسي باغبالها غيليد نامغياي هما من التبت . وهنالك عشرات التبتيين المنتخبين أعضاء في اللجنة الدائمة لمجلس الشعب القومي وللمؤتمر الاستشاري السياسي القومي . وتشغل كثير من الكوادر التبتية مناصب هامة أعلى من مستوى المديرين في مؤسسات الحزب والحكومة .

١٢ - لم يكن للنساء في ظل نظام الرقيق الاقطاعي في التبت أي حق في المشاركة في أية أنشطة اجتماعية أو سياسية . وكان المعتقد المحلي في التبت صريحا جدا في أحكامه التي تحظر على الأرقاء والنساء المشاركة في الأنشطة العسكرية والسياسية . وقد طرأت على مركز المرأة التبتية التي كانت تعاني ما لا يوصف من العذاب ، تغييرات أساسية بعد التحرير السلمي للتبت وبخاصة منذ الاصلاح الديمقراطي . وقد بدأت أعداد كبيرة من النسوة التبتيات العمل في مختلف الدوائر الحكومية وتشغل بعضهن مناصب هامة . وتفيد الاحصاءات أن النساء تشغلن ١٠,٣ في المائة من المناصب الرئيسية على مستوى القطر . وفي المجال الاقتصادي تتمتع النساء في التبت بنفس حقوق الرجل في

العمل والأجر . وتزيد نسبة النساء في مجال العمالة عن ٣٠ في المائة من مجموع عدد العاملين . وقد أصبح عدد كبير من النساء في التبت خبيرات في العلم والتكنولوجيا وغيرهما من المجالات المهنية ، وتبلغ نسبة النساء بين أصحاب المهن ذوي الألقاب العالية ١٧ في المائة .

## جيم - البناء الاقتصادي ومعيشة الشعب

### ١ - الزراعة وتربية الماشية

١٣ - في السنوات القليلة التي تلت التحرير السلمي للتبت ، واستنادا إلى احصاءات عام ١٩٥٢ بلغ اجمالي قيمة منتجات الزراعة وتربية الماشية ١٨٣ مليون يوان فقط ، وبلغ انتاج الحبوب ١٥٥ مليون كيلوغرام ، وبذر اللفت ١,٨ مليون كيلوغرام والماشية ٩,٧٤ مليونا . وفي عام ١٩٩٠ بلغ اجمالي قيمة المنتجات الزراعية وتربية الحيوانات الزراعية للتبت ٧٨٩ مليون يوان ، وبلغ انتاجها من الحبوب ٥٥٥ مليون كيلوغرام ، ومن بذر اللفت ١٥ مليون كيلوغرام وعدد الحيوانات الزراعية ٢٣,٨ مليونا ، أي أكثر من ٣,٣١ مرة و٢,٧٥ مرة ، و٧,٣ مرة و١,٣٤ مرة على التوالي . وفي عام ١٩٩٠ وفرت الماشية في التبت ٩٣ مليون كيلوغرام من اللحوم ، وأنتجت ١٧٨ مليون كيلوغرام من اللبن ، و٨,٥ مليون كيلوغرام من الصوف و٠٠٠ ٤٩٦ كيلوغرام من وبر الماعز .

### ٢ - الصناعة

١٤ - لم يكن في التبت صناعة حديثة تذكر . وفي السنوات الأربعين الأخيرة أسست التبت ٣٦٣ مشروعا صناعيا يعمل فيه ٠٠٠ ٣٦ عامل (٦٠ في المائة منهم تبتيون) في ١٠ صناعات متخصصة في توليد الطاقة ، والتعدين ، وصناعة المنسوجات الصوفية ، ودباغة الجلود ، ومواد البناء ، والصناعات الكيماوية ، وصناعة الورق ، والطباعة ، وحفظ الأطعمة ، وخلال فترة الخطة الخمسية السابعة (١٩٨٦-١٩٩٠) ، بلغت الأصول الثابتة المضافة ١,٩ بليون يوان . وفي عام ١٩٥٦ كانت قيمة الانتاج الصناعي ١,٧ مليون يوان فقط ، وفي عام ١٩٩٠ بلغت قيمته ٢٣٥ مليون يوان ، أي بزيادة تجاوزت ١٣٠ ضعفا . وفي عام ١٩٩٠ بلغ انتاج الاسمنت ٠٠٠ ١٣٠ طن ، وانتاج الخشب ٠٠٠ ٣٠٠ متر مكعب والسجاد ٠٠٠ ٢٥ متر مربع ، ومعدن الكروم ٠٠٠ ٨٧ طن ، وتم تجديد ٠٠٠ ٣ مركبة .

## ٣ - الكهرباء

١٥ - كان في التبت القديمة محطة كهربائية صغيرة واحدة ذات طاقة انتاجية تبلغ ١٢٥ كيلوواط . أما اليوم فقد أنشأت التبت ٤٣٣ محطة كهربائية تبلغ جملة طاقتها الانتاجية ٠٠٠ ١٥٠ كيلوواط ، و٣٠٠ مليون كيلوواط في السنة . واليوم تملك ٨٠ في المائة من المقاطعات محطات لتوليد الكهرباء خاصة بها . ويتم تزويد ٣٢ في المائة من المدن الصغيرة بالكهرباء . أما طاقة الحرارة الأرضية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح فيزداد استخدامها باستمرار . وأكبر محطة لطاقة الحرارة الأرضية في الصين هي محطة يانغاينغ في التبت بطاقة انتاجية قدرها ٠٠٠ ٢٥ كيلوواط ، وهنالك محطة يامزونغ يومكو قيد الانشاء وتبلغ طاقتها الانتاجية ٠٠٠ ٦٠ كيلوواط .

## ٤ - النقل

١٦ - لم يكن في التبت في الماضي طريق واحد جيد وكان النقل شاقا للغاية داخل التبت وبينها وبين الخارج . وفي اواخر الأربعينات ، أرسل أحد الأجانب سيارة إلى الدالاي لاما الرابع ، ولكن نظرا لعدم وجود طرقات ، جرى تفكيكها وحملها إلى لهاسا على ظهور الرجال والحيوانات . وفي السنوات الأربعين الماضية استثمرت الدولة أكثر من ٣ بليون يوان لتطوير مرافق الاتصالات والنقل في التبت . ففي عام ١٩٥٤ انتهى العمل في طريقي شيسوان - التبت وكينغهاي - التبت المشهورين . وهنالك اليوم طرق يبلغ طولها ٨٣٤ ٢١ كيلومترا و٧٣٠ جسرا تشكل شبكة من ١٥ خطا رئيسيا و٣١٥ خطا فرعيا انطلاقا من مدينة لهاسا . وباستثناء مقاطعة موتوو ، تصل الطرق اليوم إلى كل المقاطعات وإلى ٧٧ في المائة من مدن الاقليم . ويوجد في الاقليم أكثر من ٠٠٠ ٣٠ سيارة معظمها خاص يملكه المزارعون والرعاة . وفي منتصف السبعينات جرى مد خط أنابيب لنقل النفط يبلغ طوله ٠٨٠ ١ كيلومترا بين غولمود ولهاسا . وتم منذ عام ١٩٥٦ وتدريجيا افتتاح خطوط طيران بين لهاسا وكل من لانزهو ، وكشيان ، وشنغدو ، وغوانغزو ، وغولمود ، وكاتماندو عاصمة نيبال .

## ٥ - البريد والاتصالات اللاسلكية

١٧ - في الماضي كانت الرسائل ترسل عن طريق السعاة الذين يسافرون على ظهور الخيل . وتفيد الاحصاءات انه حتى عام ١٩٩٠ كان قد تم انشاء ١٢٠ مكتب بريد وأن خطوط البريد في اتجاه واحد بلغ طولها ٤٠١ ٧١ كيلومترا كما بلغ في المناطق الريفية ٧٢٥ ٥٦ كيلومترا . وتتوفر الخدمات البريدية في كافة المقاطعات والمدن . وتم انشاء سبع محطات أرضية للأقمار الصناعية في لهاسا ، وشيغازي ، وكمدو ، ونغشو ،

ونغاري ، وشاننان ونينغشي . ونظام الهاتف الآلي للمخابرات البعيدة مفتوح في لهاسا وهو جزء من الشبكة الدولية والوطنية للاتصالات الهاتفية الآلية البعيدة . وقد ارتفع عدد أجهزة الهاتف في لهاسا من ٤٦٠ في عام ١٩٥٩ إلى ٠٣٠ ٢٢ اليوم . وفي لهاسا وكثير غيرها من المديريات تتوفر مرفق للبرقيات باللغة التبتية وتزداد شبكة البرق اتساعا .

## ٦ ـ صناعة الحرف اليدوية الوطنية

١٨ ـ تزهو صناعة الحرف اليدوية المشهورة عبر العصور بمهارات حرفية فريدة . إلا أنها كانت حتى التحرير متخلفة للغاية ، وتعمل لصالح الارستقراطيين والأديرة بشكل رئيسي . وكان الحرفيون والصناع في الدرك الأسفل من السلم الاجتماعي مما كان يعوق كثيرا تطور الصناعة . وقد تم خلال الأربعين سنة الماضية ، وبمساعدة الحكومة إعادة بناء صناعة الحرف اليدوية وتطويرها بسرعة . وفي التبت اليوم ١٣٠ منشأة للحرف اليدوية الوطنية تنتج ما يزيد عن ٦٠٠ ١ صنفا من المنتجات . وقد دخلت بعض منتجاتها ذات اللون المحلي المتميز السوق الدولية . وفي عام ١٩٨٩ ، بلغ اجمالي قيمة منتجات صناعة الحرف اليدوية الوطنية ٤١,٠٧ مليون يوان .

١٩ ـ في الوقت ذاته ، يوجد اليوم ٩٩٩ ٦ منشأة ومشروعا ريفيا تعمل في أنماط متنوعة من الانتاج (منها ٣١٩ تديرها المدن ، و١١٠ تديرها القرى ، و٤٨٠ تديرها مجموعات من الأسر ، و٠٩٠ ٦ يديرها الأفراد) وتدر دخلا وصل في مجموعه إلى ٣٢٠ مليون يوان عام ١٩٩٠ .

## ٧ ـ التجارة ، والتجارة الخارجية ، والسياحة

٢٠ ـ كانت التبت في الماضي وظلت لزمن طويل مغلقة الأبواب أو شبه مغلقة في وجه العالم . وفي عام ١٩٩٠ ، بلغ عدد المؤسسات التجارية الحكومية المنشأة ٩٤٦ ، وعدد التعاونيات التموينية والتسويقية الجماعية ٨٨٠ ، وعدد المشاريع التجارية المنزلية ٠٠٠ ٤٠ . وبلغ الحجم الكلي لمبيعات التجزئة في الاقليم ١,٥ بليون يوان كما بلغ حجم الاستيراد والتصدير ٢٤٥ مليون يوان .

٢١ ـ في الفترة بين ١٩٨٠ و١٩٩٠ ، وبمساعدة من الحكومة المركزية والمقاطعات والبلديات الأخرى ، أنشأت التبت مجموعة من الفنادق والمطاعم الحديثة وأدخلت تحسينات على مرافقها السياحية ، واستقبلت ٠٠٠ ١٠٨ سائحا وكسبت ٢٢٥ مليون يوان و٢٧

مليون دولار أمريكي بالعملة الأجنبية . ومن كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ استقبلت التبت أكثر من ٠٠٠ ١٥ سائح أجنبي .

## ٨ - معيشة الشعب

٣٢ - صاحب التنمية الاقتصادية والثقافية تحسن ملحوظ في مستويات معيشة شعب التبت . ففي عام ١٩٩٠ بلغ معدل الدخل الصافي للفرد بين مزارعي ورعاة التبت ٤٣٠ يوان ومعدل استهلاك الحبوب واللحم للفرد ٢٥٠ كيلوغراما و٤٣,٥ كيلوغرام على التوالي . وكان التحسن أوضح في توفير الأغذية ، والملابس ، والسكن ووسائل المواصلات للمقيمين في المناطق الحضرية . ففي عام ١٩٩٠ كان معدل استهلاك المقيمين في لهاسا للحبوب ٣٣٠ كيلوغراما للفرد وبذر اللفت ٢٤ كيلوغراما للفرد . وكان نصيب الفرد من المساحات الخضراء عشرة أمتار مربعة ومن المساحة السكنية ٩ أمتار مربعة .

## دال - التعليم والعلوم

٣٣ - كان التعليم في التبت قبل تحريرها السلمي ينحصر في الأديرة لدراسة الكتب المقدسة ، وفي عدد قليل من المدارس الخاصة لأبناء النبلاء والموظفين المحليين . وكان أكثر من ٩٠ في المائة من التبتيين إما أميين أو أنصاف أميين . ولم يكن يتابع الدراسة بالمدارس سوى ٢ في المائة من الأطفال الذين هم في سن التعليم المدرسي . أما اليوم ففي الاقليم ثلاث جامعات يبلغ مجموع عدد الطلبة المسجلين فيها ١ ٩٧٣ ، وفيها ١٥ مدرسة ثانوية مهنية وفنية يبلغ عدد طلبتها ٣ ٩٦٨ ، و٦٨ مدرسة متوسطة عادية يداوم فيها ٠٠٠ ٢٣ تلميذ ، و٣ ٣٩٨ مدرسة ابتدائية عدد تلامذتها ٠٠٠ ١٣٩ . ويداوم على المدرسة اليوم ٥٤,٤ في المائة من مجموع الأطفال الذين في سن التعليم المدرسي . اضافة إلى هذا قامت ١٨ مقاطعة وبلدية في داخل البلاد بافتتاح صفوف اعدادية متوسطة وأخرى فنية ثانوية للتبتيين وبلغ عدد التلاميذ المسجلين فيها ٠٠٠ ٧ . وتشجع التبت أيضا التعليم غير النظامي كبرامج تعليم الكبار ، والتعليم بواسطة الوسائل السمعية البصرية وكذلك الأنشطة الهادفة إلى محو الأمية وغيرها من الدورات التدريبية .

٣٤ - وتفيد احصاءات التعداد السكاني القومي الرابع أنه كان في الاقليم في تموز/يوليه ١٩٩٠ ما مجموعه ٦١٠ ١٢ ممن تلقوا تعليما جامعيا ، و١٣٩ ١٣١ شخصا ممن تلقوا تعليما ثانويا بينهم ٥٩٠ ٤٦ ممن درسوا المرحلة الثانية من التعليم الثانوي و٥٣٩ ٨٤ ممن درسوا المرحلة الأولى من هذا التعليم ، و٣٨٤ ٤٠٨ ممن تلقوا تعليما ابتدائيا .

٣٥ - وبالمقارنة مع احصاءات تعداد السكان القومي الثالث يتبين أنه بين كل ٠٠٠ ١٠ شخص ارتفع عدد من تلقوا تعليما جامعيا من ٤٣ إلى ٥٧ ، وبين من تلقوا المرحلة الثانية من التعليم الثانوي ارتفع من ١٢١ إلى ٢١٣ وبين من تلقوا المرحلة الأولى من التعليم الثانوي ارتفع من ٣٦١ إلى ٣٨٥ وبين من تلقوا تعليما ابتدائيا ارتفع من ٦٦٤ ١ إلى ٨٦٠ ١ . ويبلغ عدد الأميين أو أنصاف الأميين (أي الأشخاص الذين بلغوا الخامسة عشرة أو تجاوزوها والذين لا يستطيعون القراءة والكتابة أو لا يستطيعونها إلا قليلا) . ٦٥٣ ٩٧٥ ، أي ٤٤,٤٣ في المائة من مجموع السكان ، وكانت النسبة تبلغ ٤٦,١٢ عام ١٩٨٢ .

٣٦ - لدى شعب التبت خبرات كثيرة متراكمة في الطب ، والفلك ، وفن العمارة ، والحرف اليدوية الوطنية ، وفي الانتاج الزراعي وتربية الماشية وقد طور هذا الشعب مهارات فريدة في هذه الميادين . وبصورة عامة ، لم يكن للعلوم والتكنولوجيا الحديثة أي وجود في التبت قبل الخمسينات . أما اليوم ففي الاقليم ١٣ مؤسسة للبحث العلمي تشمل الأحراج ، والبيولوجيا ، والايكولوجيا ، والطاقة الشمسية ، والفلك والتقويم ، والطب والصيدلة التبتيين . وقد تجاوز عدد العلماء والتقنيين في الاقليم ٠٠٠ ٢٦ ، ٥٤ في المائة منهم تبتيون . ويبلغ عدد العاملين في البحث العلمي على المستويين الأعلى والمتوسط من التبتيين والاثنيات الأخرى ١٩٦ و٢٦٣ ٢ على التوالي أي ٣٧ في المائة و٥٣ في المائة من المجموع في الاقليم . ومعظمهم جرى تدريبهم بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية .

٣٧ - أتمت التبت في السنوات الأخيرة أكثر من ٠٠٠ ١ مشروع للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مجالات الزراعة وتربية الماشية ، والأحراج ، والجيولوجيا ، وعلم الأرصاد الجوية ، والطب . وقد نالت ٣٤٣ من هذه المشاريع جوائز من الدولة ، ومن الاقليم المتمتع بالحكم الذاتي ومن الدوائر ذات الصلة .

## هاء - الضمان الطبي والصحي العام والاجتماعي

٣٨ - للطب والعلاج في التبت تاريخ طويل وباع فريد . إلا أنه لم يكن في التبت قبل التحرير سوى عدد قليل من المؤسسات الطبية وعيادات الطب الشعبي لخدمة النبلاء والموظفين بشكل رئيسي . ولم يكن بوسع جماهير الشعب التبتي الوصول إلى الطب أو الأطباء وكانت الأمراض متفشية في البلاد . ففي عام ١٩٣٥ قضى أكثر من ٠٠٠ ٧ شخص في لهاسا وحدها من الجدري وفي عامي ١٩٣٤ و١٩٣٧ مات بالتيفوئيد ما يزيد عن ٠٠٠ ٥ تبتي .

٢٩ - أولت الحكومة بعد التحرير السلمي اهتماما خاصا لصحة شعب التبت وأدخلت نظام الرعاية الطبية المجانية إلى البلاد . وخلال العقود الأربعة الأخيرة خصصت الحكومة اعتمادات خاصة بلغت ٧٠٠ مليون يوان لتطوير الخدمات الطبية في التبت . ويوجد اليوم في الاقليم ٩٠٠ مؤسسة طبية وللصحة العامة فيها ٠٠٠ ٥ سرير . ويزيد عدد العاملين الصحيين على ٠٠٠ ٩ ، وتبلغ نسبة التبتيين منهم ٧٧ في المائة . وقد زاد عدد مؤسسات الطب التبتي من ٣ عام ١٩٥٩ إلى ٧٤ اليوم . وفي عام ١٩٨٥ ، بلغ معدل تحصين الأطفال ضد الأمراض ٨٥ في المائة وتمت السيطرة الفعالة على كثير من الأمراض التي كانت تتهدد بالخطر حياة وصحة التبتيين في الماضي . وارتفع معدل العمر لشعب التبت من ٣٥ سنة في الخمسينات إلى أكثر من ٦٥ سنة اليوم .

٣٠ - طبقت الحكومة سياسة تقوم على دعم الانتاج وتوفير الغوث للمناطق والأسر الفقيرة في التبت . وخصصت الحكومة في الفترة بين ١٩٧٩ و١٩٩٠ ما يزيد عن ٨٠ مليون يوان ، و٤٠ مليون كيلوغرام من الحبوب ، و٠٠٠ ٧٠٠ قطعة ملابس ، و٠٠٠ ٣٧ غرفة ، و٠٠٠ ١٣ خيمة ، و٠٠٠ ٧٥ أداة انتاج و٠٠٠ ٨٠٠ عربة آلية للفقراء وأتاحت لـ ٠٠٠ ٣٠٠ شخص من ٠٠٠ ٦٠ أسرة أن ينتزعوا أنفسهم من براثن الفقر . وقد انتقل منذ ذلك الوقت ٠٠٠ ٨٠ شخص من ٠٠٠ ١٠ أسرة إلى حياة أكثر رخاء .

٣١ - تقدم الحكومة ضمانات متعددة لليتامى والمسنين في التبت . وقد تم تأسيس ٧ مرافق للرعاية و٥٠ بيتا للمسنين في الاقليم . كما تم تطبيق "نظام الضمانات الخمس للأسرة" (وهي الغذاء ، والملبس ، والرعاية الطبية ، والاسكان ، ونفقات الدفن للمتوفين ممن لا ذرية لهم ، وذلك للمرضى من المسنين ، وللضعفاء ، وللمرضى ، وللعاجزين عن العمل) . وفي عام ١٩٨٩ بلغ عدد المنتفعين بهذا النظام ٣٠٠ ٧ شخص من المناطق الزراعية والرعوية التي كانت الحكومة تقدم لها ٣,٥ مليون يوان سنويا كاعتمادات اغاثة .

## زاي - التراث وتنمية الثقافة التقليدية

### ١ - الموروثات الثقافية والآثار

٣٢ - اعتمد مؤتمر الشعب لاقليم الحكم الذاتي النظام المؤقت بشأن ادارة الموروثات الثقافية . وتم انشاء لجنة ادارة الموروثات الثقافية في الاقليم لمراقبة وحماية الموروثات كما تم تنظيم معارض كثيرة لهذه الموروثات في الداخل والخارج . وقامت الدولة والاقليم بادراج عدد من الأديرة كقصر بوتالا ودير جوخانغ كمواقع رئيسية للموروثات الثقافية ووضعتها تحت رعاية الدولة والاقليم . ومنذ منتصف السبعينات

قامت التبت بأنشطة منهجية في مجال البحث عن الآثار في هضبة التبت واكتشفت عشرات الآثار والموروثات الثقافية .

## ٣ ـ وسائل الاعلام والمطبوعات

٣٣ ـ في الماضي لم تكن الأعمال الكلاسيكية التبتية تتوفر إلا في مخطوطات أو في نصوص محفورة على ألواح من الخشب . أما اليوم ، فإن التكنولوجيا الحديثة تستخدم في خزن المصنفات التبتية في الحاسب الالكتروني . وفي التبت اليوم ٣٠ صحيفة ومجلة تصدر باللغتين الصينية والتبتية . وبحلول عام ١٩٩٠ ، كانت دار الشعب للنشر في التبت قد أصدرت أكثر من ٢٠٠ ١ مصنفا و٣٥,٦ مليون نسخة من الكتب التي كان ٨٠ في المائة منها باللغة التبتية . اضافة إلى ذلك ، أصدرت هذه الدار أكثر من ٣٠٠ عنوانا وأكثر من مليون نسخة من المصنفات الكلاسيكية التبتية . وهنالك العديد من الأعمال الكلاسيكية التي ظلت غير معروفة لمئات السنين حتى تم أخيرا طبعها وتجليدها تجليدا جميلا للمرة الأولى .

## ٣ ـ الآداب والفنون والثقافة الشعبية

٣٤ ـ أدرجت دائرة العلوم الاجتماعية في الدولة انقاذ الملحمة الشهيرة الملك جيزار وحفظها ودراستها كبند رئيسي في بحوثها . وقد أنشأت الدائرة المعنية مؤسسة خاصة لهذه الغاية . وحتى اليوم تم نشر ٦٢ مجلدا من هذه الملحمة باللغة التبتية كما تم بيع ٣ ملايين نسخة منها . وجرى أيضا جمع ونشر ثماني مسرحيات تبتية تقليدية ، ومختارات من القصص الشعبية التبتية ، ومختارات من الأغاني الشعبية التبتية ، وأمثال من التبت ، وأعمال أخرى تتصل بالموسيقى والرقص التبتيين . وتم مؤخرا إحياء مهرجان اللبن وتطويره من مجرد عروض لمسرحيات تبتية تقليدية إلى تجمع فني كبير لشعب التبت .

## ٤ ـ دراسة العلوم التبتية

٣٥ ـ تم انشاء ثماني مؤسسات بحوث في الاقليم منها أكاديمية العلوم الاجتماعية ومعهد بحوث القوميات التابع لكلية القوميات . كما تم انشاء ما يزيد عن ٤٠ مؤسسة متخصصة لدراسة العلوم التبتية وذلك في مختلف أنحاء البلاد . وفي ٣٠ أيار/ مايو ١٩٨٩ ، أنشئ في بيكنغ المركز الصيني التبتي لأبحاث العلوم . وقد قامت مؤسسات البحوث التبتية هذه باستقصاءات اجتماعية واسعة النطاق وعملت على الحفاظ على الكتب القديمة . وقامت بدراسة وتصحيح "التريبيتاكا" باللغة التبتية ونشرت "الباترا"

باللغة السنسكريتية . وعقدت عدة ندوات علمية ومناقشات أكاديمية هامة حول العلوم التبتية . وتم نشر ما يزيد عن ٣٠ مجلة تعنى بالبحوث كمجلة دراسة التبت والعلوم التبتية في الصين وتبت الصين . ويوجد في مختلف أنحاء الصين اليوم ٣٠ ٠٠٠ باحث يقومون بدراسة العلوم التبتية منهم ٣٠٠ من كبار الباحثين وفي الفترة بين ١٩٧٨ و١٩٨٩ تم تدريب ما يزيد عن ٧٠ طالب دراسات عليا من حملة درجة الماجستير في العلوم التبتية وكان ٥٠ في المائة منهم تبتيون .

## ٥ - الاذاعة والسينما والتلفزيون

٣٦ - بحلول عام ١٩٩٠ ، كانت التبت قد قامت بإنشاء محطتي اذاعة ، و١٤ محطة بث على الموجتين المتوسطة والقصيرة و٧٤ محطة لاعادة البث في عدة مدن ومقاطعات . هنالك أيضا محطتان تلفزيونيتان و١٩ محطة نقل تلفزيوني ، و١٦٣ محطة أرضية للاذاعة والتلفزيون بواسطة الأقمار الصناعية . وتغطي اذاعات الموجة المتوسطة للراديو والتلفزيون في الاقليم مساحة يعيش فيها ٢١,٨ في المائة و٣٤ في المائة من السكان المحليين . وفي الاقليم ٨٣ مؤسسة لتوزيع الأفلام وعرضها ، و٥٥٣ فريق عرض للأفلام ، و١٣ دارا للسينما والمسرح . وتجري دبلجة الأفلام باللغة التبتية بمعدل ٣٥ فيلما طويلا في السنة . ومنذ التحرير السلمي يجري عرض الأفلام مجانا في المناطق الزراعية والرعوية .

## ٦ - الحياة الثقافية

٣٧ - في التبت اليوم عشر فرق فنية محترفة ، و٣٥ مجموعة أداء صغيرة ، وما يزيد على ١٥٠ فرقة هواة للمسرح والفنون التبتية . وقد جاوز عدد العاملين في الفن الـ ٥ ٠٠٠ . وقد اكتسبت بعض الفرق شهرة في الداخل والخارج كفرقة اقليم التبت المتمتع بالحكم الذاتي للغناء والرقص وفرقة لهاسا للغناء والرقص وكذلك عدد من الفنانين التبتيين كسيدان زويميا . وحصلت مسرحيات وروايات ورسومات وصور فوتوغرافية كثيرة من انتاج التبتيين على جوائز دولية ووطنية .

## زاي - السكان

٣٨ - لم يكن في التبت أية بيانات صحيحة عن التعداد السكاني عند تحريرها سلميا في عام ١٩٥١ ، وكان عدد السكان وفقا لبيانات الحكومة المحلية مليونا واحدا . ومنذ تأسيس الصين الجديدة تم اجراء أربعة تعدادات سكانية قومية . حين جرى التعداد السكاني القومي الأول عام ١٩٥٣ كان في التبت مليون نسمة استنادا إلى تقارير الحكومة المحلية يومئذ إلى مؤسسة التعداد السكاني . وبحلول التعداد السكاني

الثاني عام ١٩٦٤ ، ارتفع الرقم إلى ١,٢٥ مليونا لا تشمل ٠٠٠ ٦٧ شخص هربوا تحت تهديد الثوار خلال العصيان المسلح عام ١٩٥٩ . وتبين من التعداد السكاني القومي الثالث عام ١٩٨٢ ان عدد سكان التبت بلغ ٠٠٠ ٨٩٢ ١ نسمة . وبينت نتائج التعداد السكاني القومي الرابع في تموز/يوليه ١٩٩٠ ان عدد سكان التبت بلغ ٠٠٠ ١٩٦ ٢ نسمة منهم ٠٠٠ ٠٩٦ ٢ تبتي . وبذلك يكون عدد سكان التبت ارتفع بما يزيد على الضعف في الفترة ما بين ١٩٥٣ و١٩٩٠ .

٣٩ - يعتبر تطبيق تنظيم الأسرة من سياسات الصين الأساسية . ونظرا للفروق الموجودة بين المجموعات الاثنية المختلفة في البلاد من حيث السكان والحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وضعت الحكومة سياسة خاصة لهذه المجموعات الاثنية ، بما فيها التبتيين ، تقول بضرورة تشجيع تنظيم الأسرة أيضا في مناطق الأقليات على أن تقوم سلطات الحكم الذاتي بوضع الأنظمة والتدابير المتعلقة بتنظيم الأسرة في مناطق الأقليات الاثنية على ضوء الظروف المحلية . وحين اعتمدت رسميا في السبعينات سياسة تنظيم الأسرة التي تنص على "طفل واحد لكل زوجين" لم تطبق إلا على الكوادر والعمال الهان العاملين في التبت بينما إستُثني التبتيون منها . وفي عام ١٩٨٥ ، واستنادا إلى الحالة السكانية في التبت في ذلك الوقت ، اقترحت حكومة الشعب لاقليم التبت المتمتع بالحكم الذاتي تنفيذ سياسة لتنظيم الأسرة في صفوف الكوادر والعمال التبتيين تشجع الأزواج على انجاب طفل واحد أو اثنين مع فترة بينهما . أما في أوساط المزارعين والرعاة فلم ينفذ سوى التثقيف حول الوسائل العلمية للحد من النسل والرعاية الصحية للنساء والرُضع ولم تضع الحكومة أي حد لعدد الأطفال .

٤٠ - شهدت التبت نموا سريعا في عدد السكان وارتفاعا نوعيا في صفوفهم . وتفيد الاحصاءات التي أعدتها الدائرة المختصة في التبت أن متوسط الزيادة في طول المراهقين الذكور بين سن ٧ و١٧ هو ٨,١١ سم ، ولدى الاناث ٨,٤٦ سم ، أما متوسط زيادة الوزن لدى الذكور فهي ٤,٥٧ كيلوغراما ولدى الاناث ٣,١٦ كيلوغراما .

٤١ - لا يسكن التبتيون وحدهم التبت بل يسكنها أيضا منذ الزمن القديم شعوب من قوميات مختلفة كالهان ، والهوي ، والموينبا واللوبا وكذلك الدنغ والشاربا . إلا أن التبتيين كانوا دوما يؤلفون الأغلبية الساحقة . واستنادا إلى بيانات التعداد السكاني القومي بلغت نسبة التبتيين إلى مجموع سكان التبت البالغ ٠٠٠ ٢٠٩ ١ عام ١٩٦٤ ، ٩٦,٦٣ في المائة ، وفي عام ١٩٨٢ كانت نسبتهم ٩٤,٤ في المائة إلى المجموع البالغ ٥٠٠ ٧٨٦ ١ ، وفي عام ١٩٩٠ كانت نسبتهم ٩٥,٤٦ في المائة من مجموع السكان البالغ ٠٠٠ ٠٩٦ ٢ . وكان عدد السكان من قومية الهان خلال الفترة ذاتها وعلى التوالي ٠٠٠ ٣٧ ، و٧٠٠ ٩١ ، و٢٠٠ ٨١ تشكل على التوالي النسب التالية ٣ في

المائة ، و٤,٨٥ في المائة ، و٣,٧ في المائة . وكانت المجموعات الاثنية الأخرى كانت الأرقام على التوالي هي الآتية: ٠٠٠ ٥ و١٠٠ ١٤ و٤٠٠ ١٨ وهي تشكل نسبة ٠,٣٧ في المائة ، و٠,٧٥ في المائة و٠,٨٤ في المائة من مجموع سكان التبت .

٤٢ - لم تضع الحكومة الصينية ولا نفذت خطة للهجرة إلى التبت . فالدولة قامت حسب متطلبات إعمار التبت باختيار عدد قليل من العاملين من الهان ومن قوميات أخرى للخدمة في التبت . ومعظم هؤلاء من العاملين المهنيين والفنيين ذوي المستوى العالي من التعليم والمهارة . وقد قاموا مع الشعب التبتي بالاسهام في الإعمار الاقتصادي والثقافي للتبت . وهم يجدون الترحيب من الشعب التبتي .

٤٣ - طبقت التبت في السنوات الأخيرة سياسة اقتصادية تقوم على الانفتاح والاصلاح ، وقد ذهب عدد من الأشخاص من قوميتي الهان والهوي إلى التبت للتجارة أو كحرفيين . وهؤلاء دائمو التحرك ومحدودو العدد . وهم لم يهاجروا إلى التبت .

## حاء - حرية المعتقد الديني

٤٤ - كانت التبت في الماضي مجتمع رقيق اقطاعي تسير فيه الحكومة والدين يدا بيد وتسوده ديكتاتورية الرهبان الأغنياء . وبعد الاصلاح الديمقراطي عام ١٩٥٩ تم الفصل بين الحكومة والدين وأصبحت كافة المذاهب الدينية سواء . وتم الغاء الامتيازات الاقطاعية للأديرة ونظام القمع والاستغلال الاقطاعي . وأصبحت الأديرة تدار وفق نظام ديمقراطي: واليوم فتحت التبت ورممت أكثر من ٤٠٠ ١ دير وموقع ديني آخر يقيم فيها ٠٠٠ ٣٤ راهب وراهبة . وخصصت الدولة خلال السنوات العشر الماضية ما يزيد عن ٤٣ مليون دولار أمريكي لترميم الأديرة . وفي عام ١٩٨٩ قررت الدولة تخصيص ٤٠ مليون دولار أمريكي لصيانة قصر بوتالا الذي ظل لمدة طويلة في حالة سيئة للغاية . كما أعيد إحياء المهرجانات الدينية التقليدية .

٤٥ - تولي الحكومة دوما احتراما للمناضلين الوطنيين من الأوساط الدينية في التبت . ويوجد اليوم ٦١٥ مناضلا وطنيا متدينا من التبت بصفة مندوبين منتخبين في مؤتمر الشعب وفي اللجنة الاستشارية السياسية على كافة المستويات وأعضاء في المجلس البوذي . وتحترم الحكومة أيضا نظام تناسخ بوذا في البوذية التبتية .

٤٦ - في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، توفي البانيكين العاشر . وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ أعلن مجلس الدولة أن الدولة ستخصص اعتمادات معينة لبناء برج وقاعة تخليدا لذكراه . وأن الرابطة البوذية الصينية وفرع التبت للرابطة البوذية

الصينية سيساعدان في التماس وتشبيت "الصبي الروح" في رحلة تناسخ روح البانيكين العاشر .

٤٧ - يوجد في الاقليم فرع التبت للرابطة البوذية الصينية وقد أنشئت فيها ٧ رابطات بوذية في سبع بلدات ومدن . وقد أنشأت الحكومة الشعبية لاقليم الحكم الذاتي لجنة الشؤون الدينية للقوميات . ويوجد في التبت معهد للبوذية كما توجد في الأديرة صفوف لتعليم البوذية . وفي كل عام تنظم أنشطة لتعليم ودراسة البوذية . وقد بدأت الرابطة البوذية التبتية في نشر مجلة بعنوان "البوذية التبتية" باللغة التبتية . وقامت بعض الأديرة الكبيرة بطبع الكتب المقدسة بموافقة من الحكومة . ويجري حاليا ترميم الكثير من الكتب المقدسة في قصر بوتالا من بينها الكتاب الجامع "دانزهوير" الذي يقوم الخطاطون بنسخة .

٤٨ - وتتمتع الجماهير المؤمنة بالدين في التبت بحق انشاء قاعات للكتب المقدسة ، وتلاوة النصوص المقدسة ، والذهاب إلى المعابد لحرق البخور ، وعبادة بوذا ، ومد البسط ، واطالة السجود ، واتباع حياة التقوى .

## طاء - الضمانات القضائية لحقوق الإنسان

٤٩ - من الأغراض والمهام الأساسية لدوائر الأمن العام والقضاء حماية الحقوق والحريات الأساسية لشعب التبت ، والممتلكات العامة والممتلكات الخاصة المشروعة للمواطنين ، وحفظ النظام الاجتماعي ، ومعاقبة المجرمين وفقا للدستور والقانون .

٥٠ - ومكاتب الادعاء العام والمحاكم على اختلاف مستوياتها في الاقليم هي أجهزة قضائية حكومية محلية يتم انشاؤها وفقا للقانون . وتمارس هذه الأجهزة حقوقها في الادعاء العام والسلطة القضائية بشكل مستقل وهي لا تخضع إلا لسلطة القانون وهي تتمتع بحصانة من تدخل الأجهزة الادارية الأخرى ، أو الجمعيات أو الأفراد . ويُنتخب المدعون العامون ورؤساء المحاكم من قبل مؤتمر الشعب لاقليم التبت المتمتع بالحكم الذاتي . ويجدر بالذكر أن الموظفين الرئيسيين في مكاتب الادعاء العام وفي المحاكم هم على كافة الأصعدة من التبتيين .

٥١ - عملا بأحكام القانون ذات الصلة تتعاون محاكم الشعب ومكاتب النيابة العامة ودوائر الأمن العام فيما بينها على معالجة القضايا الجنائية وذلك وفقا لمسؤولياتها ، كما تتكامل مع بعضها . ولا يجوز لها ممارسة سلطاتها إلا ضمن نطاق واجباتها ولا يجوز لها أن تتصرف نيابة عن بعضها . ويجوز لدوائر الأمن العام ، لأغراض

الحصول على الأدلة ، أن تفتش المتهمين أو المشتبه فيهم وأملاكهم ومنازلهم ، ولكن يجب أن يتم ذلك وفقا للقانون بدقة تامة . وتقوم النيابة العامة بمراقبة أنشطة دوائر الأمن العام في التحقيق . والنيابة العامة هي التي تقرر وفقا للقانون ما إذا كانت القضايا التي فرغ التحقيق فيها ستحال إلى المحكمة أم لا . وباستثناء القضايا التي لا يمكن نظرها في جلسات علنية تتم اجراءات كافة القضايا الأخرى علنا في محكمة الشعب وفقا للقانون . وينبغي أن تنشر المحكمة قبل الجلسة مضمون القضية ، وأسماء المتهمين وموعد ومكان انعقاد الجلسة ويجوز للزوار حضورها . ويجب أن يتم إعلان حكم المحكمة .

٥٢ - استنادا إلى القانون الصيني ، للمتهم الحق في الدفاع عن نفسه . ولما كان معظم الناس في التبت تبتيين فقد أقر مؤتمر الشعب للاقليم نظاما خاصا يترتب بموجبه على كافة المحاكم الشعبية ومكاتب النيابة العامة أن تكفل للمواطنين التبتيين حق استخدام لغتهم الوطنية خلال المحاكمة ويجب على التبتيين المعنيين بالاجراءات القانونية استخدام اللغة التبتية في معالجة القضايا ويجب أن تكون كافة الوثائق القانونية بالتبتية .

٥٣ - كافة الأشخاص العاملين في دوائر الأمن العام والقضاء في الاقليم ملزمون بالتصرف في أعمالهم وفق القانون ، والتعذيب محظور بشكل صارم ويعامل المجرمون معاملة انسانية .

## طاء - الموارد الطبيعية ، وحماية البيئة والأحياء

### ١ - حماية الأحراج

٥٤ - أصدر اقليم الحكم الذاتي "لائحة حماية الأحراج في اقليم التبت المتمتع بالحكم الذاتي" ، و"القواعد الثمان لمنع الحرائق الصادرة عن مكتب الأحراج في اقليم التبت المتمتع بالحكم الذاتي" ، و"اللائحة المؤقتة لمراقبة نقل الأخشاب في اقليم التبت المتمع بالحكم الذاتي" .

### ٢ - حماية الموارد المعدنية

٥٥ - قام الاقليم باعتماد "طرائق ادارة المشاريع الجماعية والأفراد للمناجم واستغلالها" وذلك بهدف ادارة استغلال وحماية الموارد . ففي مناطق المناجم ، يجوز القيام بالتعدين بموافقة الحكومة وبتوجيه فني من الدوائر المختصة ويجب على من

يرغب في ادارة منجم ونقل مواد التعدين أن يقوم باتخاذ اجراءات دقيقة للغاية للحصول على الموافقة .

## ٣ ـ حماية الحيوانات البرية

٥٦ ـ أصدر الاقليم لوائح بشأن حماية الحيوانات البرية وأنشأ رابطة لحماية الحيوانات البرية وأقام ٧ مناطق حماية للطبيعة كمنطقة حماية كومولانغما ومناطق لحماية الحيوانات البرية . وهكذا توفر الحماية الفعالة لعدة أنواع من الغابات والنباتات والحيوانات البرية المهددة .

## ٤ ـ حماية البيئة والحياة

٥٧ ـ في عام ١٩٩٠ أنفقت الدولة ٠٠٠ ٩٠٠ ٣ يوان على انشاء محطة مراقبة البيئة في الاقليم . وأقامت هذه المحطة ثلاث محطات لاختبار عينات من الجو في الأجزاء العليا والوسطى والدنيا من نهر لهاسا ، وأقامت ثلاث وحدات مراقبة نهرية و٣٧ وحدة لمكافحة ضجيج حركة المرور . وتبين نتائج المراقبة أن كثافة ثاني اوكسيد الكربون الضار بالإنسان فوق لهاسا هي أقل من معدلها في الدولة بنسبة ١,٠ في كل متر مكعب من الهواء . فالجو لا يحوي اوكسيد كربون ضار ونسبة الغبار فيه أقل من ٠,٤ ملليغرام . وتفيد عمليات مراقبة النهر والتربة في محافظة داغونغ وفي لهاسا الواقعة في الجزء العلوي من نهر لهاسا ، وعند ملتقى نهري لهاسا ويارلونغ تسانغبو ، بأن نسب الحموضة والقلوية والصلابة واستهلاك الاوكسجين في الماء لا تتغير أكثر من ثلاث نقاط . ولا يوجد في النهرين أي تلوث ناتج عن الرصاص والزنك والنحاس أو أي تلوث اشعاعي اصطناعي . ولا وجود اطلاقا لأي تلوث ذري . والقدر القليل من التلوث الاشعاعي الطبيعي الناتج عن الارتفاع هو أيضا ضمن الحدود الطبيعية . ويبلغ معدل تدفق حركة المرور في عدد من طرق لهاسا ٨٢٤ مركبة في الساعة . وهنالك بعض الضجيج لانعدام المراقبة الصارمة على استعمال آلة التنبيه .

٥٨ ـ اعتمدت الدوائر المعنية بالبيئة سلسلة من التدابير لحماية البيئة البيولوجية ، كبناء محطة بحيرة يانغزويونغ للطاقة ومناجم حديد شاغان لووبوسالوو وغيرهما من المشاريع الكبيرة إذ يتم تنفيذها جميعا تحت مراقبة وادارة صارمة وفق قانون حماية البيئة . وقد تم نقل موقع التخلص من النفايات قرب لهاسا للتخفيف من تلوث نهر لهاسا ، وتم بناء معمل لمعالجة مياه المجاري . ويستخدم معهد الاستشعار عن بعد التابع للأكاديمية الصينية للعلوم ومكتب الأرصاد الجوية للتبت التكنولوجيا الحديثة لمراقبة التنمية الزراعية للمناطق الواقعة على امتداد نهر يارلونغ زانغبو ، ونهر نيامغ كو ونهر لهاسا .

٥٩ - وقد أصدر اقليم التبت المتمتع بالحكم الذاتي: "طرائق ادارة حماية البيئة في البناء" ، و"لائحة الصحة البيئية في لهاسا" ، و"لائحة الاحراج في لهاسا" . وينتظر أن يفرغ من إعداد "لائحة حماية بيئة التبت" . وخطوة خطوة أخذت حماية البيئة والحياة تأخذ مجراها في طريق التطبيق القانوني .

## المرفق الثاني

## المعلومات الواردة من المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري*

### ١ - منظمة العفو الدولية: الصين أوجه القلق التي تساور منظمة العفو الدولية بشأن التبت

#### ألف - مقدمة

١ - تقوم منظمة العفو الدولية في هذه الوثيقة ببيان دواعي القلق الذي يساورها ازاء انتهاكات حقوق الانسان في اقليم التبت المتمتع بالحكم الذاتي وغيره من المناطق التبتية المتمتعة بالحكم الذاتي في الصين .

٢ - وتشمل انتهاكات حقوق الانسان التي تثير قلق منظمة العفو الدولية بشأن التبت ، اعتقال سجناء الرأي وغيرهم من السجناء السياسيين بعد محاكمتهم محاكمة غير عادلة ، كما تشمل تعذيب المعتقلين واساءة معاملتهم وإصدار أحكام بالاعدام والاعدام بدون محاكمة . وتُقَيِّد الأحكام الدستورية والقانونية في التبت ممارسة الحريات الأساسية ، وتفتقر الى ضمانات حقوق الانسان المطابقة للمعايير الدولية .

٣ - وعقب مرور أكثر من أربعة أعوام على بداية سلسلة من المظاهرات وغيرها من الأنشطة التي اضطلع بها التبتيون المطالبون بالاستقلال عن الصين ، ما زالت سلطات حكومة الصين في اقليم التبت المتمتع بالحكم الذاتي وفي بيجينغ مستمرة في فرض رقابة صارمة على المعلومات المتصلة بحقوق الانسان في التبت ، ويبدو بوضوح أنها أحجمت عن تقديم المسؤولين عن انتهاكات حقوق الانسان إلى المحكمة . ولم ترد هذه السلطات مطلقا على النداءات التي وجهتها اليها منظمة العفو الدولية ولا على أسئلتها المتصلة بانتهاكات حقوق الانسان على نحو ما ورد في هذه الوثيقة . ولقد رفضت وزارة الخارجية الصينية القرار ١٠/١٩٩١ بشأن "الحالة في التبت" الذي اعتمدته اللجنة الفرعية للأمم المتحدة لمنع التمييز وحماية الأقليات بتاريخ ٢٣ آب/

---

* توخيا للايجاز والفعالية تولى مركز حقوق الانسان عملية اعادة صياغة البلاغات التي تضمنها هذا المرفق واعدادها للنشر . فتم حذف المعلومات المتشابهة التي وردت في بلاغات متعددة حتى لا تنشر أكثر من مرة واحدة فقط ؛ كما تم حذف كافة الحواشي . أما النصوص الأصلية بصيغتها الكاملة فهي متاحة لدى الأمانة لمن يرغب في الاطلاع عليها .

أغسطس ١٩٩١ ووصفته بأنه "غير قانوني بالمرة ، وباطل ، وغير مقبول مطلقا من الحكومة الصينية" .

## باء - سجناء الرأي والسجناء السياسيون

### ١ - "الاصلاح من خلال العمل"

٤ - يعتقد بأن عدد سجناء الرأي والضمير المعتقلين حالياً في التبت تعدى المائة سجين وبينهم عدد من الرهبان والراهبات البوذيين الذين اعتقلوا لأنهم دعوا بصورة سلمية الى استقلال التبت عن الصين ، وتبتيون علمانيون قيل بأنهم أعربوا عن تأييدهم لاستقلال التبت أو أنه عثر لديهم على وثائق مطبوعة في السر وكتابات سياسية وأعلام تبتية قومية أو معلومات ليست للنشر . ولقد صدر حكم "باصلاح بعض هؤلاء الأشخاص من خلال العمل" بعد محاكمتهم محاكمة كانت بعيدة كل البعد عن معايير العدالة الدولية . وحكم على البعض الآخر بفترات من الاحتجاز الاداري (ما يعرف "باعادة التأهيل من خلال العمل") دون توجيه تهمة اليهم رسميا أو محاكمتهم بصورة رسمية .

٥ - وكان بين هؤلاء الذين يقضون الحكم الذي صدر عليهم "بالاصلاح من خلال العمل" ، رهبان وراهبات بوذيون اتهموا بالدعوة الى استقلال التبت . وقيل بان خمسة رهبان من دينغ - غار ، وهو دير بوذي تبتي واقع في تولونغ ديشان قرب مدينة لهاسا عاصمة اقليم التبت المتمتع بالحكم الذاتي ، احتجزوا بعد ظهر يوم ١٧ آذار/مارس ١٩٩١ بينما كانوا يحاولون نشر عَلَم تبتي في بداية مظاهرة على طريق باركور وهو طريق حج دائري في مركز مدينة لهاسا . وذكر شهود عيان أنه تم اعتقال الرهبان الخمسة عندما بدأوا يهتفون بشعارات تدعو الى استقلال التبت عن الصين .

٦ - واعتقل الرهبان الخمسة في بادئ الأمر في مركز غوتسا للاعتقال بمدينة لهاسا . وذكرت التقارير أنه تمت محاكمة هؤلاء الأشخاص وصدر حكم بحقهم وهم ينفذون الآن في سجن درابشي عقوبة السجن التي حكم عليهم بها . اما هؤلاء الأشخاص فهم: نغوانغ زويبا البالغ ٣٨ عاما من العمر وهو من بلدة دو باقليم دامشونغ وقيل انه حكم عليه بالسجن لمدة ٦ سنوات ؛ وكيلسانغ غيالتسن البالغ ٣٥ عاما من العمر وقيل انه حكم عليه بالسجن لمدة ٥ سنوات ؛ ونغاونغ تسوندرو البالغ ٣٦ عاما من العمر وقيل انه حكم عليه بالسجن لمدة ٤ سنوات ؛ ونغاونغ لينشي البالغ ٣٣ عاما من العمر وقيل انه حكم عليه بالسجن لمدة ٤ سنوات ؛ ونغاونغ نامغيال البالغ ٣٣ عاما من العمر من دامشونغ وقيل انه حكم عليه بالسجن لمدة ٣ سنوات .

٧ - ولقد اتُّهِمَ تبتيون آخرون بتوزيع منشورات تدعو الى استقلال التبت ، وهم يقضون الآن فترة "الاصلاح من خلال العمل" التي حكم بها عليهم . ومن بين هؤلاء الأشخاص ثوبتن تسيرنغ وتسيتن نورغيال وقد تم اعتقالهما إما في شهر اذار/مارس أو نيسان/ابريل من عام ١٩٨٩ للشك في اشتراكهما في أنشطة تدعو الى استقلال التبت ، وتم توقيفهما رسميا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ . ويبدو من التهمة الموجهة ضد تسيتن نورغيال وثوبتين تسيرنغ في شباط/فبراير ١٩٩١ ، أنهما اتهما أساساً بالمساعدة على توزيع منشورات تدعو إلى استقلال التبت ؛ ولم يدّع أحد مطلقا أنهما حرضا على العنف أو قاما بأعمال العنف . وقيل إنه صدر حكم على تسيتن نورغيال بالسجن لمدة أربع سنوات ، وأنه صدر حكم على ثوبتين تسيرنغ بالسجن لمدة خمس سنوات .

٨ - وأُعتقل تيبيتي كان يحاول جمع معلومات تتعلق بالأشخاص المعتقلين ، بسبب الدعوة إلى استقلال التبت ، واتهم هذا الشخص بالتجسس ، وصدر حكم عليه بالسجن لمدة ١٣ سنة . بعد محاكمة جرت في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ . وأُتهم جمبا نغودروب ، وهو طبيب يعمل في "عيادة سيتي باركور" في لهاسا بتهمة "القيام ، لأغراض مناهضة الثورة بتجميع قوائم بأسماء الأشخاص الذين اعتقلوا أثناء فترة القلاقل [الأنشطة التي اضطلع بها تيبيتيون من مدينة لهاسا في عام ١٩٨٨ من أجل استقلال التبت] ، وبتوزيع هذه القوائم على أشخاص آخرين بقصد زعزعة النظام الشرعي وانتهاكاً [لأحكام] السرية" ، وذلك وفقا للحكم الذي أصدرته المحكمة في هذه القضية . واعتقل جامبا نغودروب بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، وقبض عليه رسميا بتاريخ ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ . وتمت محاكمته والحكم عليه بتاريخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ .

٩ - وكان جامبل شانغشوب ونغوانغ فولشونغ بين الرهبان العشر من دير دريبونغ الذين تمت محاكمتهم في محكمة لهاسا الشعبية المتوسطة التي قضت عليهم ، بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، بالسجن لمدة تتراوح بين ٥ سنوات و١٩ سنة "لاقترافهم جرائم تتعلق بمناهضة الثورة" بما في ذلك الإدعاء بقيامهم "بأعمال التجسس" المتصلة بدعوتهم الى استقلال التبت . وحُكم على جامبل شانغشوب ونغوانغ فولشونغ بالسجن لمدة ١٩ عاما ، واتهم هذان الشخصان مع المشتركين في الدفاع عنهما بتشكيل مجموعة سرية في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، واصدار منشورات وبيانات تتضمن نقداً للحكومة الصينية . وبثت اذاعة لهاسا الرسمية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ بياناً على الهواء بشأن نغوانغ فولشونغ ومجموعة رهبان دير دريبونغ ، وكان نص البيان كما يلي:

"تبين الجرائم التي ارتكبها نغوانغ فولشونغ وغيره من المجرمين أن ما يسمى بحقوق الإنسان ، والحريات ، والديمقراطية ، وهي أمور يتذرع بها الانفصاليون

سواء في الداخل أو في الخارج ، ليست سوى مجموعة من الأكاذيب المضللة . ولقد قام هؤلاء في طيش واهتياج بأنشطة اجرامية لتجزئة أرض الوطن . وتعمدوا التخطيط من أجل تشكيل هيئات مناوئة للثورة ، وعلقوا الملصقات ، ونشروا الإشاعات ، وجمعوا المعلومات ...

لقد كان نغوانغ فولشونغ والمجرمون الآخرون من كهان اللاما البوذيين سابقا ولكنهم اشتركوا اشتراكا ايجابيا في الأنشطة الاجرامية المناوئة للثورة والهادفة الى تجزئة أرض الوطن . وخانوا تعاليم الدين البوذي وقواعده أكبر خيانة بالأعمال التي قاموا بها ..." .

١٠ - وكان بين الوثائق التي اتهمت المجموعة بطباعتها ، ترجمة باللغة التبتية للاعلان العالمي لحقوق الإنسان . وشملت الوثائق الاخرى التي نشروها تقارير عن نشاط انفصالي تم الاضطلاع به في التبت في الآونة الأخيرة وعن أشخاص تبتيين أطلقت الشرطة النار عليهم وقتلتهم في مظاهرة مناصرة للاستقلال ؛ كما شملت تقارير عن الدعم الخارجي المقدم للحركيين التبتيين المناصرين للاستقلال ، ووثيقة اصدرتها المجموعة نفسها تحت عنوان "معنى الدستور الديمقراطي القيّم للتبت" (The Meaning of the Precious Democratic Constitution of Tibet) .

## ٣ - الاحتجاز الاداري

١١ - ذكرت التقارير أن أكثر من ٣٠٠ سجين سياسي بينهم عدد كبير من سجناء الرأي اعتقلوا في التبت في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ بتهمة الاشتراك في انشطة تشجع على استقلال التبت عن الصين . ويبدو ان عدداً كبيراً من هؤلاء الاشخاص اعتقلوا دون تهمة أو محاكمة وذلك في اطار نظم تنص على امكانية قيام السلطات الادارية بفرض عقوبة "اعادة التأهيل من خلال العمل" لفترات قد تصل الى أربعة سنوات . أما "اعادة التأهيل من خلال العمل" فهي عقوبة تفرضها السلطات الادارية بناء على طلب الشرطة . ولا يتم رسميا توجيه تهمة أو محاكمة الذين تفرض عليهم "اعادة التأهيل من خلال العمل" ، كما لا تتاح لهم فرصة الدفاع عن أنفسهم بصورة فعالة أو نقض الادعاءات التي أدت الى سجنهم .

١٢ - وذكرت التقارير الرسمية أنه تم في الفترة المتراوحة بين شهر أيلول/سبتمبر من عام ١٩٨٧ وعام ١٩٩١ فرض "اعادة التأهيل من خلال العمل" دون محاكمة على ٩٧ تبتياً من بينهم عدد كبير من الراهبات الشابات . وذكرت مصادر غير رسمية أن بعض السجناء الأحداث الذين اعتقلوا لاشتراكهم في أنشطة سياسية سلمية وضعوا مع سجناء بالغين ؛ وبينهم صبي يبلغ ١٤ عاما من العمر قيل في عام ١٩٩٠ إنه كان معتقلاً في

سجن درابشي في مدينة لهاسا . واحتجز أطفال آخرون في مركز غوتسا للاعتقال وكانت بينهم بنت لا تبلغ سوى ١٢ عاما من العمر وقد أُعتقلت لعدة أشهر في عام ١٩٨٩ ، وقيل إنها عوملت معاملة سيئة .

١٣ - ومن بين الأشخاص الذين ذكرت التقارير الحالية أنهم يقضون الآن فترات احتجاز اداري ، كيلسنغ فونسوغ البالغ ٣١ عاما من العمر وهو من لاخانغ دونغتسو في مقاطعة نيومو وهو يعمل في الطباعة باستعمال قوالب خشبية ، وراهب في دير سيرا . وذكرت التقارير انه اعتقل عندما كان يوزع منشورات عن طريق باركور للحجّ بتاريخ ٤ آب/أغسطس ١٩٩١ . وقيل إنه مكث ليلة واحدة في مخفر شرطة باركور وأرسل فيما بعد الى مركز غوتسا للاعتقال . وقيل إن المنشورات تضمنت شعارات تدعو إلى استقلال التبت وتدعو "الصينيين" إلى الجلاء عن التبت والى منح الشعب التبتي حقوق الإنسان .

١٤ - وكذلك حكم على راهبات بوذيات بالاحتجاز الاداري لفترة معينة لاشتراكهن المزعوم في مظاهرات غير مصرح بها مناصرة لاستقلال التبت . ولقد تم اعتقال كالسانغ وانغمو (الاسم الدنيوي: بيدشو) التي تبلغ ٣١ عاما من العمر وهي من نييشانغ ، وتانزين شوكي البالغة ٣٠ عاما من العمر وهي من شوزول ، لاشتراكهما في مظاهرة بتاريخ ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ . وحكم على كل منهما بثلاثة أعوام "من اعادة التأهيل من خلال العمل" وفقا لتقرير نشر في جريدة "تبت ديلي" الرسمية بتاريخ ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ . وحكم بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ على كونشوغ درولما البالغة ٢٩ عاما من العمر وهي من لوخا ، وعلى شوني لامو البالغة ١٩ عاما من العمر وهي من نييمو ، وهما راهبتان من دير شوبسانغ للراهبات ، بقضاء ثلاثة أعوام "من اعادة التأهيل من خلال العمل" للادعاء باشتراكهما في مظاهرة بتاريخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، وذلك وفقا لتقرير نشر في جريدة "ديلي تبت" بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

١٥ - وذكرت التقارير أن آما فوربو البالغة ٥٩ عاما من العمر ، وهي من صغار التجار في باركور غارو شار في لهاسا ، اعتقلت بتاريخ ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ بعد أن فتش رجال الشرطة منزلها ووجدوا فيه منشورات تدعو إلى استقلال التبت . وقيل إنها شاركت في صلوات جماعية أقيمت على طريق باركور للحجّ في عام ١٩٨٩ إحياء لذكرى المتظاهرين الذين قتلتهم الشرطة . وقيل إن آما فورتو تقضي الآن فترة "اعادة تأهيل من خلال العمل" مدتها ثلاث سنوات في مركز غوتسا للاعتقال .

١٦ - ذكر تبتيون وصلوا إلى نيبال من التبت في شهر آب/أغسطس ١٩٩١ ، أن لوبسانغ تاشي البالغ ٣٨ عاما من العمر ، وهو راهب بوذي قيل بأنه اعتقل في أواخر عام ١٩٨٩

أو في مطلع عام ١٩٩٠ ، كان ينتظر في أواخر شهر تموز/يوليه ١٩٩١ معاقبته إدارياً أو مقاضاته جنائيا في شامدو وهي مركز مقاطعة في اقليم التبت المتمتع بالحكم الذاتي . وكان لوبسانغ تاشي راهبا في دير زيتو قرب شاندو ، عندما قيل بأنه اعتقل لقيامه بتوزيع وعرض منشورات تتضمن نداءات تدعو إلى استقلال التبت عن الصين .

## جيم - تعذيب المعتقلين أو المعتقلين السابقين ، واساءة معاملتهم ووفاتهم

١٧ - تشير تقارير متضافرة ، وبينها شهادات أدلى بها معتقلون سابقون وأقارب المعتقلين الذين غادروا التبت بصفة غير قانونية ، أن الأشخاص الذين احتجزوا في مخافر الشرطة واعتقلوا في السجون ومراكز الاعتقال في اقليم التبت المتمتع بالحكم الذاتي قد تعرضوا بصورة منهجية مستمرة للتعذيب واساءة المعاملة . أما أساليب التعذيب التي أفادت معظم التقارير أنها استخدمت فهي الضرب ، وتوجيه صدمات كهربائية الى الأعضاء التناسلية وأخمص القدمين أو الفم ، واستخدام الكلبشات والأغلال أو الحبال لارغام السجناء على المكوث في أوضاع قصد بها أن تسبب الألم . وذكرت التقارير أن الحرمان من النوم أو الغذاء والتعريض للبرد والارغام على المكوث في أوضاع مرهقة جسمانيا ، هي ممارسات تستخدم بصفة عامة خلال الاستجوابات . وتم الابلاغ عن حالات وفاة وقعت أثناء الاحتجاز خلال السنوات الثلاث الماضية ، كما أُبْلِغَ عن وفاة معتقلين سابقين بعد مرور أسابيع قليلة على الافراج عنهم . وقيل إن بعض حالات الوفاة حصلت نتيجة لاساءة المعاملة ولعدم توفر العناية الطبية في السجن .

١٨ - وينص قانون العقوبات المعمول به في الصين على "أنه يحظر حظرا باتا انتزاع الاعتراف عن طريق التعذيب" (yanjin xingxun bigong ، المادة ١٣٦) . وينص هذا القانون على السجن في هذه الحالة لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات أو أكثر اذا ما أصيبت الضحية بجروح . ويكرر قانون الاجراءات الجنائية النص على حظر "انتزاع الاعتراف عن طريق التعذيب" أو "بأساليب غير قانونية أخرى" . وتنص لوائح مراكز الاعتقال التي دخلت حيز النفاذ في شهر آذار/مارس ١٩٩٠ على "أن الضرب والسباب الشفوي والعقوبات البدنية" و"اساءة المعاملة" (nüedai) من الأعمال التي "يحظر حظرا باتا" استخدامها مع "المجرمين" (المادة ٤) .

١٩ - وبيّن ممثلو الصين لدى الأمم المتحدة أمام لجنة مناهضة التعذيب في عام ١٩٩٠ أنه منذ أن أصبحت الصين عضوا في هذه اللجنة في عام ١٩٨٨ ، أصبحت أحكام اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة سارية المفعول في الصين تلقائيا ، لذا لم يكن ثمة ما يستدعي وضع تشريعات

خاصة للتمكين من إعمال أحكام هذه الاتفاقية . ولكنهم أضافوا أن صيغة اتفاقية مناهضة التعذيب تختلف عن صيغة قانون العقوبات وغيره من التشريعات الصينية . إذ تعتبر كلمة "التعذيب" (kuxing) على نحو ما ورد تعريفها في اتفاقية مناهضة التعذيب ، أوسع بكثير في مفهومها من عبارة "انتزاع الاعتراف عن طريق التعذيب" الذي يعتبر جريمة في اطار قانون العقوبات المعمول به في جمهورية الصين الشعبية . وأعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها ازاء شدة ضآلة ضمانات حظر التعذيب المتاحة في الصين فعليا بالمقارنة مع الضمانات العديدة لحظر التعذيب المنصوص عليها في مختلف الصكوك الدولية ، كما أعربت عن قلقها ازاء عدم اطلاع الجماهير على الوسائل المستخدمة للتحقيق في الادعاءات بوقوع التعذيب وازاء عدم الاعلان عن النتائج التي تسفر عنها تلك التحقيقات .

٣٠ - قدمت الصين تقريرها الأول عن تنفيذها لاتفاقية مناهضة التعذيب في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ . وقامت لجنة مناهضة التعذيب بالنظر في التقرير في شهر نيسان/ابريل ١٩٩٠ ؛ وأحاط رئيسها علماً بأن اللجنة تلقت "معلومات بشأن ادعاءات التعذيب في الصين ، ولا سيما في التبت ، من منظمات غير حكومية ومن المقرر الخاص ، أيضاً ، [المعني بمسائل التعذيب] للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان . وكانت هذه الادعاءات عديدة تؤكد بعضها البعض الآخر: ولم يبد أن التعذيب كان ظاهرة طارئة . ولم يتناول تقرير الصين الادعاءات بوقوع التعذيب في التبت . ولاحظ أعضاء اللجنة أن "أغلبية الأسئلة التي طرحوها ظل الجزء الأكبر منها بدون رد" . وطلبت اللجنة من الوفد الصيني أن يرسل لها قبل نهاية عام ١٩٩٠ تقريراً إضافياً يتم فيه تناول المواضيع التي أثارت قلق اللجنة . ولم تستجب الصين إلى هذا الطلب ولم يتم تقديم أي تقرير إضافي حتى شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ .

١ - تقارير عن تعذيب السجناء وإساءة معاملتهم

٣١ - يهيء السجن الانفرادي والاعتقال التعسفي لفترات طويلة من الزمن دون تهمة أو محاكمة كما يشكل الاحتجاز الاداري الذي يتم دون إشراف قضائي فرصاً مؤاتية غالباً ما يتم فيها اللجوء إلى استخدام التعذيب . ويتم في التبت اللجوء إلى التعذيب وإساءة المعاملة نتيجة للممارسة المنتشرة المتمثلة في محاولة الحصول على اعترافات المعتقلين قبل مقاضاتهم لتخويفهم بغية إرغامهم على تقديم معلومات عن أشخاص آخرين .

٣٢ - قام ٢٠ شرطياً تقريباً بتاريخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، باعتقال سونام دولكار وهي امرأة من لهاسا تبلغ ٣٤ عاماً من العمر ، وفتش رجال الشرطة منزلها لاشتباههم في اشتراكها في أنشطة مؤيدة للاستقلال . وأخذوها ، في بادئ الأمر ، إلى مخفر شرطة

لهاسا الشرقية ، وتم تحويلها ، فيما بعد ، بتاريخ ٣٠ تموز/يوليه إلى مركز اعتقال سيترو حيث تم استجوابها . وهربت في شهر أيار/مايو ١٩٩١ من مستشفى كانت قد نقلت إليه في شهر شباط/فبراير . وأجريت مقابلة خارج جمهورية الصين الشعبية مع سونام دولكار بعد أن غادرت التبت سراً ؛ وقالت في هذه المقابلة إنها كانت تعذَّب بصورة منتظمة طوال الأشهر الستة التي كانت قد أودعت خلالها في سجن انفرادي في زنزانة بمركز اعتقال سيترو بمدينة لهاسا . وأضافت أن الأشخاص الذين قاموا باستجوابها استخدموا الصدمات الكهربائية على جسمها حتى فقدت الوعي . وقالت أيضاً إن هؤلاء الأشخاص أدخلوا في مهبلها عصاً كهربائية تستخدمها الشرطة ، وبينت أن على صدرها آثار جرح كبير سببه لها أحد الحراس عندما ركلها . وقالت إنه كان يتم تعذيبها كل يومين خلال بضعة أشهر وأنها ظلت مربوطة بقيود وأغلال في القدمين خلال كامل فترة اعتقالها . وكانت سونام دولكار ، وفقاً لأقوالها قد احتُجزت دون تهمة أو محاكمة لفترة عشرة أشهر اعتباراً من يوم ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ وحتى شهر أيار/مايو ١٩٩١ تقريباً وكانت مسجونة في مركز اعتقال سترو في زنزانة خالية بدون نوافذ تعتقد أنها كانت تقع تحت الأرض . وقالت إنها لم تر أبداً أياً من المعتقلين ، وأن الغذاء الذي كان يقدم لها لم يكن كافياً ، وأنه كان سيئاً ، وأنها كانت تضطر إلى النوم على أرض زنزانتها المصنوعة من الاسمنت حتى خلال أشهر الشتاء الباردة . وأضافت أن صحتها تدهورت ، وأن العناية الطبية كانت منعدمة بالفعل ، وإن كان المسؤولون قد كفوا عن تعذيبها بالصدمات الكهربائية بعد أن فحصها أحد الأطباء عقب مرور ستة أشهر على اعتقالها . وبيَّنت أنه لم تتم محاكمتها ، كما لم يُسمح لها بالاتصال بأي شخص خارج مركز الاعتقال خلال فترة وجودها في السجن .

٣٣ - وتم ، في حالة أخرى في عام ١٩٨٩ ، احتجاز صبية مراهقة من لهاسا لفترة تجاوزت أربعة أشهر لاشتراكها في مظاهرة استخدم خلالها مراهقون مقاليع لقذف أفراد قوات الشرطة العسكرية في لهاسا بقطع من الحجارة ، ولم يُذكر اسم هذه الصبية حفاظاً عليها وعلى أسرتها . وقيل إنه تم اعتقالها مع شباب آخرين في مركز اعتقال سانغيب في لهاسا . وقيل أيضاً بأن معاملتها قد أسيئت أثناء الاستجواب في مركز الاعتقال في يوم ٨ آذار/مارس ١٩٨٩ أو بعد فترة قليلة . وقيل إن أربعة أو خمسة من رجال الشرطة المسلحين قاموا بركلها في رأسها وجسمها وأنها عُذّبت بصدمات كهربائية وجهت اليها بواسطة عصي كهربائية بينما كانت مطروحة على الأرض . وقالت إنها لم تستطع تذكر ما حصل عقب ذلك لمدة بضعة أيام ، ولكنها أحست بعد مرور ثلاثة أيام على ضربها ، بأن ساقها اليسرى قد أصبحت عرجاء . وتم فيما بعد نقلها إلى المستشفى لمعالجة إصابة ساقها . وعقب خروجها من المستشفى بعد أسبوعين ورجوعها إلى مركز الاعتقال ، أُلحِقَت بمجموعة مؤلفة من ١٥ من النساء المعتقلات اللواتي أُرغمن على العمل ، وكان هذا العمل يشمل القيام بتنظيف البراز من المراحيض . ويبدو أنها

أُخضعت لاستجوابات إضافية كل فترة تتراوح بين أربعة وسبعة أيام ، وأنها كانت تُضرب أحياناً أثناء هذه الاستجوابات . وما زالت تعاني منذ الافراج عنها في عام ١٩٨٩ من عرج في ساقها اليسرى وعجز في ذراعها الأيمن نتيجة لضربها أثناء فترة الاعتقال .

٣٤ - وذكرت التقارير أن تسيرينغ دوندروب البالغ ٣٦ عاماً من العمر والذي يعمل بالحفر على الخشب ، اعتقل أولاً في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ لقيامه بصناعة ألواح خشبية نقشت عليها شعارات تدعو إلى استقلال التبت . واحتُجز في مركز اعتقال أوتريدو بلاسا حيث قيل إنه أرغم على الوقوف حافياً على منصة اسمنتية في الهواء الطلق ، وفي جو بارد بينما كان الحراس يصبون المياه على قدميه . وعندما كان يُسمح له بتحريك قدميه كان بعض جلد قدميه يظل لاصقاً بالأرض . وقيل بأنه تم الإفراج عن تسيرينغ دوندروب عقب مرور أربعة أشهر على اعتقاله بدون تهمة أو محاكمة . وقيل أيضاً بأنه اعتُقل من جديد حوالي شهر آب/أغسطس ١٩٩٠ ، وحُكم عليه بالسجن لمدة ٧ سنوات بتهم غير معروفة .

## ٣ - تقارير عن وفاة أشخاص معتقلين أو كانوا معتقلين من قبل

٣٥ - وذكرت التقارير الواردة أن عدداً من المعتقلين في السجون ومراكز الاعتقال في إقليم التبت المتمتع بالحكم الذاتي توفوا وهم في السجن أو في غضون أسابيع قليلة عقب الافراج عنهم ، وذلك كما هو واضح بسبب إساءة معاملتهم أو عدم توفر العناية الطبية في السجن . وقيل بأن يشي وهو رسام من لهاسا يبلغ ٣٥ عاماً من العمر توفي في المستشفى في أواخر شهر آب/أغسطس ١٩٨٩ ، عقب مرور بضعة أيام على الإفراج عنه بعد سجن دام خمسة أشهر عقب إعلان الأحكام العرفية في لهاسا بتاريخ ٧ آذار/مارس ١٩٨٩ . وقيل إن وفاته ترجع إلى إساءة معاملته وهو في السجن .

٣٦ - وفي أواخر آب/أغسطس أو أوائل أيلول/سبتمبر من عام ١٩٩١ توفت تساملا وهي تاجرة من لهاسا ، بعد مرور ثلاثة أشهر على الافراج عنها من سجن دام سنتين ونصف السنة ، وكانت تبلغ ٣٩ عاما من العمر تقريبا . وتذكر التقارير الواردة من منظمة العفو الدولية أن وفاتها كانت نتيجة لاساءة معاملتها ولعدم توفر العناية الطبية . وقيل ان تساملا اشتركت في عدد من المظاهرات المؤيدة للاستقلال في لهاسا في سنة ١٩٨٨ ، وقيل إنها اوقفت واعتقلت في مركز اعتقال غوتسا عقب مظاهرة جرت بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ (وإن كان قد ذكر في تقرير آخر أنه تم اعتقالها عقب مظاهرة جرت بتاريخ ١٩ آذار/مارس ١٩٨٩) . واودعت في سجن انغرادي خلال الاسابيع الستة الأولى على الأقل من سجنها ، وقيل إنها ضُربت مراراً وتكراراً خلال هذه الفترة وذلك أثناء الاستجواب . وتفاقم وضعها على مر الأشهر التي قضتها في السجن ، وقيل انه

تم نقلها في شهر أيار/مايو أو في شهر حزيران/يونيه ١٩٩١ الى عيادة قرب غوتسا ، ومن بعدها الى المستشفى الشعبي في لهاسا ، حيث اجريت لها جراحة استكشافية تبين منها انها تعاني من انفجار الطحال . وقيل لها أثناء مكوثها في المستشفى انه تم الافراج عنها وانه يمكنها أن تعود الى بيتها . وتوفيت في منزلها بعد مرور ثلاثة أشهر تقريبا نتيجة للاصابات التي اصيبت بها عندما كانت في السجن .

٣٧ - وتوفي ، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، لاكبا تسيرينغ وهو سجين تبتي من سجناء الرأي يبلغ ٣٠ عاما من العمر ، وكانت وفاته ترجع ، على ما يبدو ، الى عدم توفر العناية الطبية الملائمة عندما كان يقضي في سجن درابشي فترة سجنه . وقيل إن جثمان لاكبا تسيرينغ سُلم الى عائلته بتاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وان العائلة طلبت اجراء تحقيق عن سبب الوفاة . فتم فحص الجثة في مكان الدفن وبحضور طبيب تبتي وموظف من المكتب الشعبي للمدعي العام المحلي ولكن لم تعلن النتائج . واستلمت منظمة العفو الدولية في حزيران/يونيه ١٩٩١ تقريرا مفصلا عن الظروف التي سبقت وفاة لاكبا تسيرينغ . وتشير التفاصيل التي كتبها أشخاص قريبون من السجين الى أنه كان يعاني من مرض الديسنطاريا ، ويتألم كثيرا ، وأنه لم يكن قادرا على تناول الطعام خلال فترة سجنه ، وأنه طلب مرارا مساعدة طبية . ولكن قيل إن أطباء السجن رفضوا ، رغم ذلك ، أن يقدموا له العناية الطبية المناسبة ، وذلك في ثلاثة مناسبات ، على الأقل ، خلال الأيام التي سبقت وفاته . وقيل إن سلطات الحكومة المحلية عرضت ، في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، على أقارب لاكبا تسيرينغ مبلغا على سبيل الهبة ، قدره ٣٠٠ يوان أي ما يعادل أجر شهرين تقريبا تعويضا عن وفاته .

## ٣ - تقارير عن الاعدام بدون اجراءات قضائية

٣٨ - قُتل في مناسبات متعددة خلال أعوام ١٩٨٧ و١٩٨٨ و١٩٨٩ مشاركون في مظاهرات سلمية كانوا يدعون الى استقلال التبت عندما أطلقت الشرطة ووحدات الجيش النار عليهم . وقيل بأن أكثر من ٦٠ شخصا قُتلوا نتيجة لذلك شخصية أغلبهم غير معروفة . ولكن قيل انه كان بين الضحايا راهبان تبتيان كانا يقودان مظاهرة سلمية في مدينة لهاسا بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، ويبدو أن قوات الأمن اطلقت عليهما الرصاص من مسافة قريبة .

## دال - المحاكمات غير العادلة

٣٩ - تعتبر اجراءات المحاكمة المتبعة في التبت وفي باقي أنحاء الصين بعيدة كل البعد عن المعايير الدولية لتحقيق العدل ؛ وحقوق المتهمين محدودة للغاية كما ان ممارسة تحديد الحكم قبل المحاكمة هي ممارسة منتشرة للغاية وهي ممارسة تعرف

"بالحكم أولا والمحاكمة ثانيا" (xian pan hou shen) - ولا تلبي اجراءات المحاكمة المعمول بها في القانون الصيني الحد الأدنى من المعايير المنصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الانسان من أجل محاكمة عادلة - ولا سيما فيما يتعلق بحق الحصول على الوقت الكافي والتسهيلات اللازمة لاعداد الدفاع ، والحق في أن يعتبر الشخص بريئا حتى تثبت ادانته بحكم يصدر من محكمة قانونية ، والحق في استجواب شهود الاثبات واستدعاء شهود نفي .

٣٠ - وينص قانون الاجراءات الجنائية على انه يتعين على رؤساء المحاكم أن يعرضوا "كافة القضايا الكبيرة والصعبة" على "لجنة البت" (وهي هيئة تنشأ في كل محكمة للاشراف على الاجراءات القضائية) "للمناقشة واتخاذ القرار" "كلما رأوا ضرورة لذلك" . ويبدو أن ذلك يعطي رؤساء المحاكم سلطة تخولهم تحديد القضايا التي ينبغي أن تنظر فيها لجان البت ولكن الذي يحدث في الواقع هو أن لجنة البت ، تفصل سلفا في جميع القضايا قبل المحاكمة . ويجوز أيضا عرض الأحكام على لجان الحزب الشيوعي المسؤولة عن الاجراءات السياسية - القانونية لكي تنظر فيها وتوافق عليها قبل المحاكمة . وتعرض هذه اللجان على المحاكم رأيها بشأن القضايا أيضا ، وتشكل هذه الآراء في الواقع تعليمات للمحاكم بشأن القرارات والأحكام التي يجب اصدارها .

٣١ - وبصفة عامة يُمنَع المعتقلون السياسيون ، من الاتصال بأقاربهم لفترات طويلة عقب احتجازهم . ولا يمكن للمعتقلين الاتصال بمحامٍ إلا بعد توجيه التهمة اليهم قبل محاكمتهم رسميا ، ولا يحصل ذلك في أغلب الأحيان إلا قبل بداية المحاكمة بيوم واحد أو يومين . ولقد تلقت منظمة العفو الدولية تقارير تبين أن طلبات بعض التبتيين المتهمين بجرائم سياسية بخصوص الاستعانة بمحامٍ قد رفضت . ويواجه المحامون الذين يحاولون بذل قصارى جهودهم للدفاع عن السجناء السياسيين ، عقبات هائلة فضلا عن التهديد بفرض عقوبات عليهم . وجاء في مقال نشر في عام ١٩٨٨ في مجلة قانونية صينية "Faxue (The science of Law)" ما يلي:

> "يعاني المحامون ... من تدخل الحزب والهيئات الحكومية ، لا سيما هيئات الادارة القضائية في عملهم . فتتبع بعض مكاتب العدل ، على سبيل المثال ، قانونا يُطلب بموجبه الى المحامي الذي يرغب في بناء دفاعه على أساس طلب "البراءة" في قضية جنائية ، أن يحصل أولا على اذن من هيئة الحزب في مكتب العدالة المعني" .

٣٢ - ويعتبر تمتع المتهمين بمحاكمة عادلة أبعد احتمالا في القضايا السياسية منه في القضايا الجنائية العادية: وغالبا ما تكون النتيجة معروفة سلفا . وتكون أغلبية المحاكمات السياسية سرية لا يجوز للجمهور حضورها ، ولا يسمح ، في أحسن الأحوال ، إلا

لأقارب المتهمين الأقربين أو لأعضاء "وحدة عملهم" بالحضور . وتمتد فترة الاحتجاز السابقة على المحاكمة الى عدة أشهر عادة . ولا يُسمح ، خلال هذه الفترة ، للمعتقلين بالحصول على خدمات محام ، أو برؤية أهلهم ، ومن الشائع كثيرا أن تُمارس عليهم ضغوط مستمرة لكي تنتزع منهم معلومات تدينهم ولارغامهم على الاعتراف بالتهم الموجهة اليهم ، فضلا عن أن دور المحامين يقتصر عادة على طلب تخفيف العقوبة . وتصدق هذه الاعتبارات على القضايا المتعلقة بالحركيين المناصرين للاستقلال الذين حوكموا في لهاسا في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ ، بما فيها قضايا جامبا نغودروب وتسيتن نورغيال والرهبان البوذيين من دير دريبونغ التي ورد تلخيص لها أعلاه .

## هاء - عقوبة الاعدام

٣٣ - ما زالت عقوبة الاعدام مطبقة في التبت وفي جميع أنحاء الصين . ومنذ عام ١٩٩٠ حكم في اقليم التبت المتمتع بالحكم الذاتي على ما لا يقل عن ١٣ سجينا بالاعدام . وذكرت التقارير بأن الحكم نفذ حتى الآن في ستة من بينهم على الأقل . وذكر تلفزيون لهاسا في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٠ ، أنه صدر حكم بالاعدام في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٠ على ثلاثة سجناء تبتيين محبوسين في سجن درابشي على أساس الادعاء بأنهم خططوا من أجل الهرب . وحُكِمَ على شخص رابع اشترك في خطة الهرب المزعومة بتمديد فترة سجنه . وتم الاعلان عن الأحكام التي صدرت بالاعدام في حشد جماهيري نظمته محكمة لهاسا الشعبية المتوسطة داخل مجمع السجن وبحضور سجناء آخرين على ما يبدو .

٣٤ - ويشير حكم المحكمة الذي صدر ضد مغمار تاشي ، وداوا ، والذي حصلت منظمة العفو الدولية على نصه في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، الى أن سلطات الادعاء ركزت على الطابع السياسي للدوافع التي حثت المتهمين على ما سمي بالتخطيط من اجل الهرب . ولم تأخذ هذه الأحكام في الاعتبار أن الهرب لم يقع فعلا ، أو أنه لم يقع شروع في الهروب . ولا يعتبر التخطيط من أجل الهرب من السجن جريمة كبرى تستأهل بحد ذاتها الحكم بالاعدام في اطار القانون الجنائي - ولا يصبح جريمة من هذا النوع إلا "اذا كان الضرر ... خطيرا بصفة خاصة ، والظروف فظيعة بصفة خاصة" . وأعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها ازاء الاعتبارات السياسية التي لعبت دورا رئيسيا في اصدار الحكم بالاعدام على السجينين .

٣٥ - وأعربت منظمة العفو الدولية عن معارضتها لحكم الاعدام في كافة الحالات على أساس أنه يشكّل انتهاكا للحق في الحياة وانتهاكا للحق في عدم الخضوع للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة على النحو الوارد في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وغيره من الصكوك الدولية لحقوق الانسان .

* * *

٣ - المنظمة الدولية للمعوقين ، المدافعون عن حقوق الانسان ، الاتحاد الدولي لحقوق الانسان ، اتحاد المحاميات الدولي ، باكس كريستي - الحركة الكاثوليكية الدولية للسلام ، ومنظمة التنمية التعليمية الدولية والتحرير: الحالة في التبت: دارسة استقصائية لما يجري حاليا من انتهاكات لحقوق الانسان ، بما في ذلك إنكار الحق في تقرير المصير

١ - يتمثل الهدف من هذا البحث في تقديم لمحة عامة عن أكثر العناصر المتعلقة بحالة حقوق الانسان في التبت الحاحا . ويبدو أن حالة حقوق الانسان في التبت تتصل اتصالا وثيقا بمطلب التبتيين في تحقيق تقرير المصير . ومن الواضح أن للشعب التبتي حق شرعي في تقرير المصير وأن حالة حقوق الانسان في التبت لن تتحسن بصورة ملموسة ما لم تتح للشعب التبتي الفرصة لممارسة حقه في تقرير المصير .

٢ - ويعاني التبتيون اليوم من انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان تؤثر على حياتهم كأفراد وتهدد شخصيتهم الثقافية والدينية والوطنية المميزة كشعب . ويعتبر نقل السكان ؛ والتعصب الديني ؛ والتوقيف أو الاحتجاز تعسفا والاعدام بناء على اجراءات مبتسرة ؛ وتقييد امكانية الحصول على المعلومات ، من بين المشاكل الأكثر الحاحا .

## ألف - الانتهاكات الجارية لحقوق الانسان الخاصة بالتبتيين

### ١ - نقل السكان

٣ - تشير التقارير الواردة الى أنه يتم نقل مستوطنين صينيين الى داخل الأراضي التبتية مما يثير الخوف من أن يصبح التبتيون أقلية قليلة في بلدهم عما قريب . ويهدد هذا النقل بقاء الشخصية الوطنية والثقافية والدينية التبتية ويشكل بناء على ذلك انتهاكا خطيرا لحق هذا الشعب في تقرير مصيره .

٤ - لقد انتقل آلاف المدنيين الصينيين الى التبت بتشجيع قوي من حكومة الصين . وتشير الظواهر الآن الى أن عدد الصينيين قد أصبح يتجاوز عدد التبتيين في كافة المدن التبتية الرئيسية التي تشكل مراكز اقتصادية وسياسية وثقافية بالنسبة للشعب التبتي المميز . ولقد قام المستوطنون الصينيون بإنشاء مزارع في بعض المناطق التي

تعد من أخصب المناطق الزراعية ، لا سيما تلك الموجودة في محافظتي خام وأندو الشرقيتين ، ودفع هؤلاء المستوطنون ، التبتيين الى الاقامة في مناطق نائية أقل خصوبة . ولقد أدى وصول أعداد كبيرة من المستوطنين الصينيين والقوات العسكرية الصينية الى وجود أحياء صينية وأحياء تبتية منفصلة في المدن الرئيسية ، ومن الواضح أن الأحياء التبتية أفقر من حيث نوعية المساكن والخدمات الاجتماعية المتوفرة فيها . ولقد أدى نقل السكان الى ظهور البطالة بين التبتيين وذلك بغض النظر عن مستوى مهاراتهم واستعدادهم للانضمام الى القوى العاملة . وثمة دلائل كثيرة للغاية تشير الى أن نقل السكان أدى في واقع الأمر الى وجود نظام قائم على التمييز في توفير منافع اجتماعية مثل السكن والتعليم والرعاية الصحية .

٥ - وتنفي الحكومة الصينية عامة اتباعها لسياسة نقل السكان وقدمت احصاءات تؤيد ما تدعيه بشأن قلة عدد الصينيين الذين انتقلوا إلى التبت منذ عام ١٩٥٠ . ولكن كانت هذه الاحصاءات مضللة في الماضي لسببين . فيجب ، أولا ، التذكير بأن جمهورية الصين الشعبية تعني بكلمة "التبت" المنطقة التي تصفها بأنها "اقليم التبت المتمتع بالحكم الذاتي" وهي منطقة جغرافية تشمل أقل من نصف المساحة التي يعتبرها التبتيون بلدهم ؛ وتتركز أكبر مجموعة من المستوطنين الصينيين في شرقي وشمالي التبت خارج نطاق اقليم التبت المتمتع بالحكم الذاتي . ويعتقد ، ثانيا ، أن الاحصاءات الرسمية لا تشمل عددا كبيرا من المستوطنين الصينيين الذين لم يسجلوا أنفسهم كمقيمين في التبت ، أحيانا بسبب خوفهم من فقدان بعض الامتيازات التي حصلوا عليها في الصين .

## ٣ - التعصب الديني

٦ - لا يتمتع التبتيون بالحرية في ممارسة طقوس ديانتهم وتنظيم أمورها دون تدخل الحكومة ، رغم ما تَضْمَنُه المادة ٣٦ من الدستور الصيني من حرية العقيدة الدينية . ولا نزاع في أن الصين حررت السياسات الدينية في الفترة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٧ مما أدى إلى انتعاش البوذية التبتية بعد ما سببته الثورة الثقافية من دمار كبير . ويسمح اليوم بممارسة العديد من المظاهر الخارجية للعقائد الدينية (مثل نشر رايات الصلاة ، وادارة عجلات الصلاة ، والطواف حول الأماكن المقدسة) . ومع ذلك فما زال الحزب الشيوعي يعارض ، البوذية التبتية انطلاقا من مبدأ السياسة الماركسية ، وهي معارضة تزداد أهمية في حالة التبت نتيجة للدور الرئيسي الذي تؤديه البوذية في الحركات الوطنية والاستقلالية التبتية . وتفرض الدولة ، اليوم ، سلسلة من تدابير المراقبة التي تهدد بقاء البوذية التبتية التقليدية .

٧ - وتقوم الحكومة الصينية بتنظيم البوذية التبتية من خلال شبكة ادارية معقدة يشترك فيها الحزب الشيوعي والادارات الحكومية على حد سواء . فتقوم ، في القمة ، اللجنة المركزية للحزب مع المكتب السياسي بالاشتراك مع مجلس الدولة الحكومي ، بوضع السياسة المتبعة في الشؤون الدينية . وتدخل المسؤولية عن إدارة سياسة الشؤون الدينية في الصين والتبت بصورة رئيسية في اختصاص اللجنة المعنية بشؤون الجنسيات والديانات (المعروفة أيضا بمكتب الشؤون الدينية) . وتوجد الآن في كل دير كبير في منطقة لهاسا وغيرها من المدن الرئيسية في اقليم التبت المتمتع بالحكم الذاتي لجنة ادارية ديمقراطية تتألف من رهبان تعينهم الحكومة ، وتقوم هذه اللجنة بتنفيذ السياسات المتبعة في الشؤون الدينية والسياسية ، وبمساعدة شرطة الأمن . وتضع هذه الشبكة الادارية عقبات تعوق انتشار البوذية التبتية وممارستها بدرجات تتفاوت تفاوتا كبيرا بحسب الموقع الجغرافي الذي يوجد فيه الدير وبحسب النشاط السياسي الذي يضطلع به المقيمون فيه . (أو ما يعتقد أن هذا النشاط قد يشكله من تهديد) .

٨ - ولقد سمحت السلطات الصينية في مدينة لهاسا لبعض المعلمين فقط بممارسة مهمة تعليم الناس داخل أديرة الرهبان والراهبات ، وذلك في إطار الجو السياسي السائد حاليا . ولقد فكر الصينيون في التحكم باختيار الرهبان المتناسخين وبينهم المتناسخ عن اللاما بانشين ، وفي اشراك اللجان الادارية الديمقراطية في عملية اختيار رؤساء الأديرة . وفي حين يسمح للتبتيين عموما بحيازة مواد دينية إلا أنه كانت ثمة محاولات لمنع توزيع ما هو مستورد منها بما في ذلك الصور الفوتوغرافية للدلاي لاما .

٩ - ويعتبر التدخل الحكومي في شؤون الأديرة أقوى في منطقة لهاسا والمدن الكبيرة التابعة لاقليم التبت المتمتع بالحكم الذاتي ، في حين تولي الدولة اهتماما أقل بكثير لأديرة الرهبان والراهبات الموجودة في المناطق الريفية النائية عن المدن والطرق . ويبدو فضلا عن ذلك أن السياسة المتبعة رسميا تجاه الأديرة الموجودة في المناطق التبتية شرقي اقليم التبت المتمتع بالحكم الذاتي تتسم بمرونة أكبر بكثير وتسمح بقدر أكبر نسبيا من امكانية التوسع في هذه الأديرة وذلك حتى عام ١٩٨٧ على الأقل . ولقد تولت الدولة الاشراف على أغلبية الشؤون الادارية في الأديرة بما فيها المالية والتعليم (وما يتعلق بالرهبان والراهبات من جداول أعمال وبرامج ونظام) . ولقد تم تسجيل نقص في عدد الطلاب والأساتذة المؤهلين ، ولا يتوفر في العديد من الأديرة الوقت الكافي للاضطلاع بدراسات دينية .

١٠ - وفي الوقت الذي تم فيه تدمير الهيكل الأساسي الديني في التبت تماما في الفترة بين عامي ١٩٥٩ و١٩٧٦ فانه يجب لإعادة تعمير المواقع الدينية ، الحصول على موافقة لجنة شؤون القوميات والشؤون الدينية أو موافقة الممثلين المحليين

الرسميين ، ويبدو أن الموافقة على اعادة التعمير تعتبر من قبيل التسامح وليست حقا يحظى بالتشجيع . ويحظر في منطقة لهاسا تشييد المباني الجديدة منذ عام ١٩٨٩ . ولقد وضعت الحكومة الصينية قيودا لإعاقة الانخراط في سلك الاكليروس ، على الأقل فيما يتعلق بالأديرة الكبرى الموجودة في المدن حيث يجب التحري عن المعتقدات السياسية للرهبان الجدد ، كما يجب عليهم أن يحصلوا على اذن من الدولة قبل الالتحاق رسميا بالدير . وبصورة عامة يتم ، منذ عام ١٩٨٨ ، فيما يتعلق بالأديرة الكبرى ، تحديد عدد الرهبان الجدد الذين يمكن أن يلتحقوا بهذه الأديرة . ويبدو أن كافة أديرة الرهبان والراهبات في اقليم التبت المتمتع بالحكم الذاتي قد حُظر عليها قبول أي راهب جديد أو راهبة جديدة رسميا . وفي حين تسمح التقاليد للرهبان والراهبات بالالتحاق بالأديرة عندما يبلغون السابعة أو الثامنة من العمر ، يحظر القانون الصيني قبول الرهبان والراهبات الجدد قبل بلوغ الثامنة عشرة من العمر . وتضع الحكومة قيودا على الحج أيضا .

١١ - وثمة نقص اليوم في عدد الاساتذة المؤهلين الذين يمكن أن يحلوا محل الذين قتلوا أو هربوا ليعيشوا في المنفى أو أرغموا على التخلي عن الرهبنة في عام ١٩٥٩ والاعوام اللاحقة . وثمة نزعة أيضا إلى عدم السماح لرهبان اللاما الموجودين في بلاد المهجر بالقدوم إلى التبت للتعليم في الاديرة . ويُسمح في بعض الحالات لمعلمين من مناطق تبتية أخرى تحتلها الصين بالتعليم في الاديرة لفترات قصيرة فقط . ذلك بالاضافة الى أن اللجان الادارية الديمقراطية تطلب انجاز قدر ضخم من العمل اليدوي اليومي ، على الأقل في بعض الاديرة الكبيرة مما لا يترك إلا القليل من الوقت لاجراء دراسات جدّية في ميدان الفلسفة البوذية . ومن جهة أخرى قد تكافأ الأديرة التي تتفادى الاشتراك في المنازعات السياسية ، بمنحها قدرا أكبر من الحرية يتيح لها مواصلة الدراسات المتعلقة بالرهبنة . ولقد كثفت الحكومة ، لا سيما منذ شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، تدخلها في الأديرة التي أعربت ولو بصورة سلمية فقط عن معارضتها للحكم الصيني في التبت . ويشمل هذا التدخل محاصرة القوات العسكرية لثلاثة من الأديرة الرئيسية في منطقة لهاسا بهدف إرغام الرهبان على البقاء داخل الأديرة والحد من اتصالاتهم مع الحركيين الموجودين في الخارج .

## ٣ - التوقيف والاعتقال تعسفا ، والتعذيب ، والاعدام بناء على إجراءات مبتسرة

١٢ - يتم اعتقال التبتيين تعسفا كما يتم تعذيبهم ، وإساءة معاملتهم بطرق أخرى أثناء فترة احتجازهم . ويتم أحيانا اعدامهم بناء على اجراءات مبتسرة لمجرد احتجاجهم بطرق سلمية على احتلال الصين للتبت . ولكن قام التبتيون ، رغم ذلك بزيادة

عدد مسيرات الاحتجاج والمظاهرات وغيرها من الأنشطة السياسية الرامية إلى مناصرة حرية التبت وحقوق الإنسان ؛ ولقد تجاوز عدد المظاهرات التي جرت في جميع أنحاء التبت خلال السنوات الأربع الماضية ، ٦٠ مظاهرة .

١٣ - وثمة دلائل موثوق بها تشير إلى أن قوات الأمن الصينية لجأت إلى استخدام القوة بإفراط لفض المظاهرات . ولقد أطلقت قوات الامن ، في ستة مناسبات على الأقل منذ عام ١٩٨٧ ، النار على الجماهير مباشرة فقتلت بعض التبتيين وأصابت بعضا آخر بجروح . وذكرت تقارير بعض شهود العيان أن الشرطة المسلحة أطلقت النار في يوم ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ على الجماهير التي احتشدت أمام مخفر شرطة في لهاسا تطلب الافراج عن بعض الذين اعتقلوا لأنهم هتفوا بهتافات تدعو الى الاستقلال ؛ ولاقى ما لا يقل عن سبعة من التبتيين حتفهم في هذه المناسبة . وذكرت تقارير أن قوات الامن اطلقت النار في يوم ٥ آذار/مارس ١٩٨٨ على جماهير من التبتيين أثناء مظاهرة جرت في اليوم الأخير من مهرجان الصلاة الكبير في لهاسا . ويبدو ، فضلا عن ذلك ، أن قوات الأمن نفذت استراتيجية الرد بالقتل في الأمكنة التي يُتوقع قيام مظاهرات فيها في مدينة لهاسا يومي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ و ٥ آذار/مارس ١٩٨٩ . وقامت قوات الامن خلال مظاهرة عام ١٩٨٨ التي تم تنظيمها للاحتفال باليوم الدولي لحقوق الإنسان وبالذكرى الأربعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، بإطلاق النار دون إنذار فقتلت بعض التبتيين وأصابت العديد من التبتيين الآخرين بجروح . وأطلقت الشرطة يوم ٥ آذار/مارس ١٩٨٩ النار على متظاهرين مسالمين ؛ كما أطلقت النار بأسلحة اوتوماتيكية بصورة عشوائية على الجماهير في مناسبات متعددة خلال أعمال العنف التي تلت ذلك والتي استمرت ثلاثة أيام . وذكر شهود عيان متعددون أنهم رأوا القناصة وهم يطلقون النار في ذلك الوقت على التبتيين من مواقع على سطوح مخافر الشرطة . ويتراوح عدد التبتيين الذين توفوا نتيجة لاصابتهم بجروح خلال هذه الأيام الثلاثة بين ٨٠ و١٥٠ تبتيا . وتشير هذه الأحداث إلى أن قوات الأمن اعتمدت استراتيجية استفزاز المتظاهرين والسماح بتصاعد الاحتجاجات لكي تطلق النار على جماهير التبتيين بصورة عشوائية .

١٤ - ولقد قام بعض المعتقلين بوصف أساليب التعذيب فذكروا توجيه الصدمات الكهربائية إلى أماكن حساسة من الجسم مثل الفم والأعضاء التناسلية للرجال والنساء ، أو اغتصاب النساء ومن بينهن الراهبات ؛ وتعليق الأشخاص من أقدامهم أو في وضع "الطائرة" ، أو على قدر من فلفل شيلي اللاذع ؛ أو تعليقهم من ابهامي اليدين أو أجزاء أخرى من الجسم ؛ وغمر الأشخاص عرايا في المياه الباردة إلى درجة التجمد ؛ وتحريض كلاب السجن لكي تعقرهم . ولقد أصيب بعض المعتقلين بعاهات دائمة ، وتوفى بعض آخر من جراء تعذيبهم .

١٥ - وتثير القلق بصفة خاصة التقارير التي تشير الى اعتقال أطفال تبتيين وسجنهم أو معاقبتهم بأساليب أخرى لقيامهم بأنشطة مؤيدة للاستقلال ، فذكرت تقارير ، على سبيل المثال ، أنه حكم على فتى يبلغ ١٤ عاما من العمر واسمه لكبا تسيرنغ بالسجن لمدة سنتين لاعداده منشورات مناصرة للاستقلال في مدرسته . وتذكر التقارير بالإضافة الى ذلك ان صبيا تبتيا صغيرا اسمه ميغمار قبض عليه يوم ٦ آذار/مارس لاشتراكه في مظاهرة . وأبلغ هذا الصبي عقب الافراج عنه بعد أن أمضى سنة كاملة في الحبس بأنه لن يُسمح له بالعودة إلى المدرسة لمواصلة دراسته بناء على أمر رسمي صدر بذلك .

## ٤ - القيود الموضوعة على امكانية الحصول على المعلومات

١٦ - رغم أن المادة ١٩ من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على الحق في تلقي المعلومات ونقلها إلا أن الصين تفرض قيودا شديدة على امكانية الحصول على المعلومات في التبت . وتقوم جمهورية الصين الشعبية بتنظيم تدفق المعلومات الى التبت وخروجها منها عن طريق فرض رقابة شديدة على السائحين الأجانب والصحفيين والعاملين في ميدان حقوق الإنسان (وأحيانا بإغلاق حدود التبت تماما أمام هؤلاء الزوار) ، وبتقييد الاتصالات مع هؤلاء الأشخاص ؛ وبمعاقبة التبتيين الذين يتكلمون بحرية مع الأجانب عن المواضيع الممنوعة مثل استقلال التبت ؛ وباعتبار بعض عمليات جمع المعلومات من أعمال "التجسس" ؛ وبمعاملة المعارضة السياسية والإعراب عن آراء مؤيدة للاستقلال كجرائم ؛ وبقمع المظاهرات السلمية بالعنف البالغ الذي يصل أحيانا الى القتل . وتنتهك هذه الممارسات حق التبتيين في تلقي المعلومات ونقلها للآخرين ، كما تنتهك غير ذلك من الحقوق والحريات الرئيسية ، بما فيها حرية التجمع وتشكيل الجمعيات بصورة سلمية وحرية دخول بلد المنشأ ومغادرته . كما أنها تقوض حق شعب التبت في الاشتراك في عملية اتخاذ القرار بشأن تنمية الموارد الطبيعية في التبت واستخدامها .

## باء - تحقيق تقرير المصير للشعب التبتي

١٧ - لقد سبق أن اعترفت الأمم المتحدة في قرار الجمعية العامة ١٧٢٣ (د - ١٦) بحق الشعب التبتي في تقرير مصيره ، وأكدت هذا الحق من جديد في قرارها ٢٠٧٩ (د - ٢٠) . ويعلو مبدأ تقرير المصير في حالة التبت على مبادىء القانون الدولي الأخرى مثل عدم التدخل وحماية سلامة الأراضي ، وذلك لعدة أسباب من بينها: (أ) أن التبت دولة محتلة بموجب مبادىء القانون الدولي ؛ (ب) ولأن الشعب التبتي يخضع لنوع من السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية ؛ و(ج) لأن الشعب التبتي ، يعاني من انتهاكات صارخة ومستمرة لحقوق الإنسان تحت الحكم الصيني على النحو الذي سلف بيانه .

١ - التبتيون شعب متميز

١٨ - تمتلك الحق في تقرير المصير ، تلك الجماعات التي توصف بأنها "شعوب" . وفي حين لا يوجد حتى الآن تعريف مقبول على الصعيد العالمي لكلمة "شعب" ، إلا أننا نعتقد أن الشعب في إطار القانون الدولي يمكن تحديده عن طريق وجود الشعور الشخصي بالانتماء إلى شعب معين ، وعن طريق الاشتراك في خصائص عامة مشتركة يمكن التحقق من وجودها موضوعيا ، وقد تشمل العِرق أو الانتماء الإثني ، واللغة والثقافة والتقاليد والعادات أو التاريخ الذي ينفرد به هذا الشعب . وتنطبق كافة هذه المعايير على الشعب التبتي . إذ أن ، تاريخ العلاقات بين الصينيين والتبتيين سواء قبل احتلال التبت في الفترة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ أو بعدها يبين أولا ، وجود شعور شخصي بالانتماء إلى شعب التبت أو بوجود هوية وطنية لا يحس بها التبتيون فقط بل يحس بها الصينيون أيضاً . وثانياً يتمتع الشعب التبتي بخصائص موضوعية أو بحس بالانتماء إلى شعب معين متميز عن شعب الصين . ويسكن التبتيون إقليما مختلفا جغرافيا وهو الهضبة التبتية ؛ ولقد كانت لهم ثقافة فريدة متطورة ترجع إلى عدة قرون لم تؤثر فيها سوى بعض التأثيرات الخارجية الطارئة ؛ ويشكل الشعب التبتي عرقا متميزا أو مجموعة اثنية متميزة ؛ وتختلف لغتهم التي تنتمي الى مجموعة اللغات التبتية البورمية المميزة عن لغة الصين سواء في الكلام أو في طريقة الكتابة ؛ ويعتبر دينهم ، وهو فرع خاص منشق ومطور عن بوذية ماهايانا ، مختلفا عن الدين في الصين ؛ كما أن للتبتيين تاريخ مختلف .

٢ - التبت بلد محتل

١٩ - لا شك أن الحق في تقرير المصير هو حق مقرر للبلدان التي تم اجتياحها واحتلالها بالقوة . ورغم ما تدّعيه الصين في البيانات التي أدلت بها في الأمم المتحدة ، كانت التبت دولة مستقلة في عام ١٩٤٩ عندما أرسل الشيوعيون الصينيون ٠٠٠ ٨٠ جندي ، وفقا للتقارير ، لغزو التبت وهو بلد مسالم كان يتألف جيشه الدائم من ٠٠٠ ٨ جندي تقريبا . وكانت التبت في ذاك الحين قد توافرت فيها منذ أمد طويل جميع شروط الدولة المستقلة بما فيها وجود رئيس دولة خاص بها ؛ وعلمها الخاص ؛ وجوازات سفرها ؛ وجيشها ؛ ونظمها القضائية والبريدية والجمركية ؛ وسياساتها الضريبية والنقدية ؛ وحكومتها الخاصة الفعالة ؛ والقدرة على تسيير علاقاتها الدولية الخاصة بها .

٢٠ - ولقد كان احتلال الصين للتبت موضوعا أثار الاهتمام والقلق على الصعيد الدولي منذ أمد طويل . ولقد توصل كونغرس الولايات المتحدة في وثيقة صدرت مؤخرا إلى نتيجة مفادها "أن التبت بما فيها تلك المناطق التي ضُمت إلى مقاطعات سيشوان ويونان

وغانسو وشينغهاي الصينية ، يعتبر بلدا محتلا بموجب المبادىء المقررة في القانون الدولي" (المرسوم الصادر عن وزارة الخارجية الذي أصبح قانونا بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١) . وبين الكونغرس في قراره أن التبت "حافظ على مدى تاريخه على هوية وطنية وثقافية ودينية متميزة ومستقلة مختلفة عن الصين" وذلك على نحو ما تثبته الأدلة التاريخية بما فيها وثائق المحفوظات الصينية نفسها واعتراف مختلف الدول الأخرى بالتبت . وتجدر أيضا الإشارة إلى أن قسم الأبحاث العلمية في مجال القانون الدولي التابع لبرلمان ألمانيا الغربية توصل في آب/أغسطس ١٩٨٧ في دراسة أعدها من أجل البرلمان إلى نتيجة مفادها أن التبت كانت دولة مستقلة عندما تم ضمها بالقوة إلى الدولة الصينية وان الصين لم تكتسب في الواقع أي حق قانوني على تلك الأراضي بسبب الحظر المقرر في القانون الدولي والذي يمنع ضم الأراضي بالقوة .

## جيم - التبتيون شعب يعيش تحت السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية

٣١ - ينطوي احتلال الصين للتبت الذي بدأ في عام ١٩٤٩ على العديد من الخصائص التي تتسم بها العلاقة الاستعمارية وهي تشمل: الاحتلال بالقوة من قبل شعب الاحتلال المتميز اثنيا ولغويا وثقافيا عن الشعب المحتل ؛ قيام السلطة الاستعمارية بإدارة الأراضي المحتلة ؛ التمييز المتعمد ضد الشعب المحتل ؛ استغلال الشعب المحتل اقتصاديا ؛ الإفراط في استخدام القوة للقضاء على المعارضة ؛ حرمان أغلبية الشعب المحتل من حقوق الإنسان الأساسية الخاصة به .

٣٢ - وتحمي الصين احتلالها للتبت بقوة عسكرية دائمة قوامها ٠٠٠ ٣٥٠ جندي من الجيش والشرطة العسكرية . ويقدر عدد التبتيين الذين تم اعتقالهم واستجوابهم منذ عام ١٩٨٧ بـ ٠٠٠ ٤ تبتي ؛ ويعتبر اللجوء الى التعذيب عملا روتينيا ، وثمة دلائل مقبولة تدل الى أنه يتم تعذيب أغلبية المحتجزين . ويقال بأن العديد من التبتيين "اختفوا" بفعل السلطات . ولقد تم خلال المظاهرات اعدام بعض من زُعم أنهم "مناوؤن للثورة" بصورة تعسفية أمام الجماهير كما نفذ الإعدام في حالتين في السجن منذ عام ١٩٨٧ . ويستخدم الصينيون شبكة منتشرة من المخبرين ؛ وهم يخلقون جوا من عدم الثقة يمنع التبتيين من الثقة في التبتيين الآخرين .

٣٣ - ويتقلد الصينيون أغلبية مناصب السلطة الحقيقية في التبت . ويبدو أن السلطة الحقيقية في التبت ليست في أيدي الحكومة ولكن في أيدي الحزب الشيوعي وجيش التحرير الشعبي . ورغم أن التبتيين يشغلون مناصب على مختلف مستويات الحكومة إلا أنهم لا يشغلون مناصب هامة في الحزب الشيوعي الصيني أو في الجيش . ويمارس الصينيون

التمييز ضد التبتيين من خلال نظام طبقات غير رسمي ولكن فعلي ؛ ومنذ ان احتل الصينيون التبت عومل التبتيون كمواطنين من الدرجة الثانية في بلدهم . وينم الموقف الذي يتخذه الصينيون تجاه التبتيين عن شعور "بالامتياز" العنصري على نحو ما يتبين من الاشارات المتكررة الى "تخلف" التبتيين حتى في المنشورات الحكومية الصينية الرسمية . ويعامل المستوطنون الصينيون الذين أشار انتقالهم الى التبت قلقاً على الصعيد الدولي ، معاملة خاصة: فهم يحصلون على امتيازات ومنح في السكن والعمل وبطاقات التموين والعلاج الطبي والتعليم . وقدمت مجموعات مثل مجموعة رصد الحالة في آسيا "Asia Watch" معلومات موثقة عن هذا النظام التمييزي القائم على العرق أو الأصل الوطني والمطبق بصورة غير رسمية وإن كانت منتشرة ، كما كان محل تحقيقات أجرتها لجنة القضاء على التمييز العنصري عقب نظرها في التقرير الدوري للصين في شهر آب/اغسطس ١٩٩٠ وانتقادها له .

٣٤- وتستغل جمهورية الصين الشعبية بصورة منتظمة الموارد الطبيعية للتبت لمصلحتها الخاصة ودون أي اعتبار لما قد ينجم عن ذلك من آثار إيكولوجية ودون مساهمة شعبية في عملية اتخاذ القرار على الصعيد الحكومي . ويتم تدمير البيئة الطبيعية للتبت بصورة منظمة ونهائية عن طريق تطبيق سياسة قصيرة النظر تتمثل في جني فوائد اقتصادية فورية . ومن بين أكثر الممارسات ضررا عمليات إزالة الغابات بصورة واسعة النطاق ، واستخلاص اليورانيوم وغيره من المعادن ، وتطوير الأسلحة النووية ؛ ومما يثير الاهتمام في هذا الصدد أن هذه الموارد تصدر إلى الصين أو تستغل بصورة أخرى لصالح الصينيين أكثر مما تستغل لصالح التبتيين . كما تدار المشاريع الإنمائية المدعومة في التبت - مثل محطات توليد الطاقة والكهرباء ، والطرق والمطارات ، والصناعات المتوسطة الحجم والسياحة - في المقام الأول لمصلحة الحكومة الصينية والمستوطنين الصينيين في التبت .

## الخلاصة

٣٥- رغم محاولات الصين الرامية إلى تقييد تدفق المعلومات الى التبت وخروجها منها ، تجلت صورة مثيرة للقلق عن انتهاكات حقوق الانسان في هذا البلد . وظهر تحت حكم الصين نمط يتمثل في تقليص الحقوق والحريات الأساسية بصورة منهجية مما يهدد اليوم الشخصية الثقافية والدينية والوطنية للشعب التبتي .

٣٦- ولن تؤدي الجهود الرامية إلى تحسين مستوى مراعاة حقوق الانسان في التبت إلى تغيير الحالة تغيرا جذرياً إلا إذا اقترنت بمنح الشعب التبتي حق تقرير المصير . وذلك لأن مشاكل حقوق الانسان مرتبطة ارتباطا وثيقا بمقاومة التبتيين للحكم الأجنبي وبمحاولات الصين قمع المقاومة . لذا ينبغي ان تشمل الجهود المبذولة لاقناع الصين بتحسين حالة حقوق الانسان في التبت ، ممارسة ضغوط من أجل معالجة المشكلة الأساسية . ويجب ان يتم اقناع الصين بالسعي لإيجاد حل شامل لمسألة التبت باتباع وسائل سلمية وبإجراء مفاوضات مع الممثلين الشرعيين لشعب التبت الذين يختارهم التبتيون أنفسهم .

٣٧- ونقترح لمواصلة العملية الهادفة الى التشجيع على إيجاد حل سلمي لمسألة التبت صيانة للسلم والأمن الدوليين ولاسترداد حقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعب التبت ، ان تقوم لجنة حقوق الانسان بتعيين مقرر خاص معني بالحالة في التبت . ونظراً لأن الصين قيدت امكانية وصول القائمين برصد حقوق الانسان الى التبت تقييدا كبيرا ، ونظراً لصعوبة الحصول على معلومات دقيقة من النقاش القائم حاليا ، سيكون من المفيد كثيراً أن يتم تعيين مقرر خاص لدراسة الحالة في التبت وتقديم تقرير عن استنتاجاته للأمم المتحدة .

* * *

## ٣ - الإئتلاف الدولي للموئل: تحليل الحالة المتعلقة بالحق في الحصول على مسكن ملائم في التبت

١- يود الإئتلاف الدولي للموئل ان يقدم المعلومات التالية بشأن حق التبتيين في الحصول على مسكن في التبت . وتشمل مصادر هذه المعلومات بحثا قانونيا متعمقا ، ولقاءات أُجريت في دارامسالا بالهند مع لاجئين خرجوا مؤخراً من التبت ، ومناقشات أُجريت مع تبتيين آخرين في المهجر ، وما قدمته من تغطية لهذه المواضيع هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الانسان وتقارير متنوعة لاستقصاء الحقائق قدمتها جهات مستقلة بشأن التبت .

٢- ولقد أصبحت الصين بعد مصادقتها على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري بموجب ما ورد في المادة ٥ (هـ ) "٣" من هذه الاتفاقية ملتزمة قانوناً بعدم التمييز فيما يتعلق بالحق في الحصول على مسكن . وعندما مثلت الصين مؤخرا أمام لجنة منع التمييز العنصري في شهر آب/اغسطس ١٩٩٠ ، أشار أعضاء اللجنة بصورة متكررة الى التمييز الكبير المطبق في ميدان الاسكان في التبت وإلى أن الصينيين في التبت يحصلون على المسكن الحديث المجهز بصورة أفضل من السكن الذي

يحصل عليه التبتيون الذين نبذوا إلى المناطق الأشد فقرا ذات المرافق الصحية غير المناسبة وامدادات مياه الشرب غير الملائمة .

٣- وكذلك فإن مصادقة الصين على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تفرض على الحكومة الصينية ضمان الحق في الحصول على المسكن للمرأة الريفية (المادة ١٤) (٢) . وذلك بالاضافة الى ان تضمين الحق في الحصول على مسكن ملائم في صكوك مثل الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، واعلان فنكوفر للأمم المتحدة بشأن المستوطنات البشرية ، والاعلان المعني بالتقدم الاجتماعي والتنمية وغير ذلك من صكوك ، يشير الى ما يتسم به هذا الحق الانساني من طابع عالمي ، وبالتالي إلى ما له من أهمية بالنسبة لالتزام حكومة الصين بتوفيره .

## الحق في الحصول على المسكن في التبت منذ عام ١٩٥٠

٤ - منذ الاحتلال الصيني غير المشروع وما نجم عنه من استعمار للتبت في الفترة بين عامي ١٩٤٩ و١٩٥٠ ، شجعت سلطات الاحتلال على تطبيق سياسات إسكانية ذات هدفين وهما مراقبة التبتيين من الناحية الاجتماعية وفي نفس الوقت تعزيز سيطرتها على أمة التبت التي كانت مستقلة من قبل . وخلال السنوات الأولى للاحتلال كان أعضاء جيش التحرير الشعبي يقومون بانتظام بتفتيش كافة المنازل التي يمتلكها في لهاسا أو يسكنها معارضون للاحتلال الصيني . وكانت عائلات المعارضين تطرد من منازلها أو ترغم على العيش مع الماشية في حظائر الطابق الأرضي بعد مصادرة كافة ماله أي قيمة من ممتلكاتها دون إنذار أو تعويض . وكذلك كانت عملية نزع ملكية المنازل المملوكة للتبتيين عملية عادية . وغالبا ما كان الصينيون ينتقلون الى منازل سُرقت من التبتيين ويقومون بإحكام قبضتهم على الأراضي التي احتلوها مؤخرا .

٥ - وفي عام ١٩٦٠ ، نظرت لجنة الحقوقيين الدوليين في تقريرها المعنون التبت وجمهورية الصين الشعبية ، في حالة الحق في المسكن في التبت ، بين جملة أمور . ويوجز الاقتباس التالي الحالة في عام ١٩٦٠ ، ويجيب على إدعاءات متكررة بأن الصين تقوم "بتنمية" التبت وبالتالي تدخل تطورات ايجابية على المجتمع التبتي:

> "إن الحركة الضخمة لبناء المساكن في لهاسا تتسم بأهمية كبيرة . ولقد تم نقل العديد من التبتيين من لهاسا وأصبح الصينيون يسكنون في بوتولا ونوربولينغكا . وذلك يدل في حد ذاته على التدفق الكبير للصينيين ، وحيث أن الصينيين كانوا أساسا من الموظفين ، وحيث ان عدد المساكن تضاعف في الوقت الذي كان يتم فيه طرد التبتيين ، فإن ذلك يبين بوضوح أن الاحتياجات السكنية المتزايدة كانت تعود الى ازدياد عدد السكان الصينيين في لهاسا . ولهذا يصعب اعتبار ما ذكر في التقارير الواردة من نشاط كبير في ميدان البناء دليلا على تحسّن في الظروف الاجتماعية التي يعيش فيها الشعب التبتي" .

وخلال العقود الثلاثة ونيف التي مضت على هذا البيان ، استمرت الظروف الاجتماعية التي يعيش فيها التبتيون بما فيها حقوقهم في الحصول على المسكن ، في التدهور .

## الحق في الحصول على المسكن في التبت في الوقت الراهن

٦ - أعرب الائتلاف الدولي للموئل عن اعتقاده بأن الحكومة الصينية وسلطاتها تنتهك بصورة منهجية حقوق التبتيين المقيمين في التبت في الحصول على المسكن ، ولا تعتبر انتهاكات الحق في الحصول على المسكن أحداثا طارئة منعزلة بل تنجم عن سياسات وقوانين تقوم على تمييز شامل ضد الشعب التبتي . وتؤكد الدلائل التالية هذه الادعاءات .

٧ - تبيّن أغلبية المناطق الحضرية في التبت وجود تفاوت كبير بين الأحياء الجديدة الجيدة التجهيز نسبيا ، المخصصة للمهاجرين والمستوطنين الصينيين ، والمساكن التقليدية المتهدمة في القطاع التبتي المعزول . وفي حين يُعتبر وجود المراحيض والمياه الجارية والكهرباء في المنازل الصينية أمرا اعتياديا ، تفتقر الأغلبية الكبرى من المنازل التبتية في المناطق الحضرية الى المراحيض والمياه الجارية . وقد يتمتع بعض التبتيين بخدمات مرفق الكهرباء ولكن غالبا ما يتم ذلك بطريقة انتقائية تقوم على تخصيص حصص معينة من هذه الخدمات وتطبق بصورة شبه دائمة في غير صالح الأحياء التبتية من المدينة .

٨ - ويتم في المناطق الريفية الابتعاد دائما عن البيوت والقرى التبتية لدى توفير إمدادات المياه والكهرباء ، ولا تقدم هذه الخدمات سوى للمكاتب الحكومية الصينية والمستوطنات والمنشآت العسكرية الصينية . ويبيّن تقرير صدر مؤخرا (١٩٩١) أن العيادات الطبية والمدارس والكهرباء ، وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية تكون متوفرة دائما في المراكز التي يقطنها الصينيون ، ولكن غالبا ما تكون بعيدة عن المدن التبتية مما يجعلها ثانوية الأهمية بالنسبة لحياة أغلبية التبتيين . وقد يستفيد التبتيون الذين يعيشون على مقربة من المستوطنات الصينية بالمصادفة من البرامج الحكومية التي ما كانت توفر في ظل الوضع القائم إلا للسكان الصينيين .

٩ - وأوضح تقرير قدمه الوفد الاسترالي المعني بحقوق الإنسان في عام ١٩٩١ ، في معرض التعليق على ظروف المعيشة في القرى التبتية ، أنه من الطبيعي أن يثير مظهر القرى والمستوطنات التبتية الفقيرة مثل تاكتسيه جونغ على طريق غاندين [دير] وحول غونكار دزونغ قرب المطار ، تساؤلات حول الصحة في هذا المجتمع وشروط النظافة فيه .

١٠ - ورغم توسع المساحات السكنية داخل مدينة لهاسا توسعاً كبيراً منذ أن احتلت الصين التبت ، ما زال التبتيون يعانون من تمييز متواصل فيما يتعلق بتخصيص الوحدات السكنية العامة وإمكانية السكن فيها وملاءمتها لهم من حيث الذوق الثقافي . ويُضْمَن للمستوطنين الصينيين وحدات سكنية فور وصولهم الى لهاسا ، بينما لا يحصل التبتيون ، في الحقيقة على حقوق مماثلة .

١١ - ويُحْرَم التبتيون في كثير من الأحيان من الحق في حرية التنقل والحق في اختيار المسكن بحرية (وهما عنصران يشملهما الحق في الحصول على المسكن) . وبينما تبذل السلطات العامة جهودا كبيرة لتوفير وسائل الراحة والاقامة للمستوطنين الصينيين في المراكز الحضرية مثل لهاسا وشامدو وشيغادسيه ، يُمْنَع التبتيون الذين يرغبون في الانتقال الى مثل هذه المدن بحثا عن العمل في أغلب الأحيان ، من تحقيق رغبتهم . وبعبارة عامة ، من الصعب جدا على التبتيين الحصول على إذن بتغيير محل إقامتهم داخل التبت والاشتراك بالتالي في التطورات الاقتصادية التي تحصل في بلدهم .

١٢ - ويجب على المقيمين في مدينة لهاسا أن يحملوا دائما بطاقات هويّتهم . وذكرت تقارير عديدة أن هذا التدبير ينطبق في الحقيقة على التبتيين فقط . وقد طرد العديد من التبتيين بالقوة ؛ فتم ، على سبيل المثال ، في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٩ ترحيل كافة التبتيين غير الحاصلين على تراخيص بالإقامة من مدينة لهاسا بالقوة . ولم ترد أي تقارير عن طرد المستوطنين الصينيين الذين لا توجد بحوزتهم تراخيص إقامة .

١٣ - وقامت السلطات الصينية في غضون النصف الأول من عام ١٩٩٠ بهدم ما يصل الى ١٠ في المائة ، من المنازل التبتية التقليدية المتبقية ، ذات الطابقين المبنية من الحجر . والتي يرجع عمر أغلبها الى أكثر من مائتي عام ، وجاء هذا التدبير كجزء من مخطط لفتح شوارع جديدة في المدينة القديمة . وأُزيلت خمسة صفوف عريضة من المباني الواقعة على أراضي الكائنة في شمالي وشرقي معبد جوكانغ المقدس بهدف الاستعاضة عن المنازل والشوارع التقليدية في الجزء التبتي من المدينة بطرق عريضة ومستقيمة يسهل الوصول اليها لكي يستخدمها الصينيون وقواتهم العسكرية . وأدّت أعمال الهدم هذه الى إجبار ٣٠٠ ١ من الأسر التبتية على السكنى في وحدات سكنية مختلفة تماما عن المساكن التبتية التقليدية ذات الأهمية الثقافية . وبررت السلطات الصينية عمليات الطرد هذه بالادعاء بأن المنازل القديمة كانت "غير آمنة وغير صحية" . ولم يتم التطرق الى بحث الأسباب التي أدت الى تدهور حالة هذه المنازل والى عدم توفر الدعم العام من أجل صيانتها وترميمها وتجديدها . ولقد تم بكل وضوح ، عن طريق هذا البرنامج وبرامج هدم أخرى ، إنتهاك حقوق التبتيين في الحصول على المسكن بما في

ذلك حقهم في عدم طردهم من منازلهم ضد مشيئتهم بالقوة أو بصورة تعسفية . ولقد تجاهلت السلطات العامة التشاور مع هؤلاء الذين طُردوا من منازلهم ، كما تجاهلت منحهم فترات انذار ملائمة ودفع التعويضات المناسبة لهم والتفاوض معهم على الخيارات المتوفرة لإيجاد مسكن جديد وغير ذلك من العناصر المكوّنة للحق في الحصول على مسكن .

١٤ - وفي منتصف عام ١٩٩٠ كان عدد التبتيين من منطقة باركور الذين يعيشون في مساكن مؤقتة خارج المدينة ريثما يتم إيجاد مساكن جديدة لهم في المباني التي بناها الصينيون ، ما لا يقل عن ٥٠٠ ١ شخص . ولقد أدت الجهود المبذولة لإعادة بناء منطقة باركور في لهاسا عقب عمليات الهدم المنتشرة والشنيعة التي استهدفت مساكن التبتيين ، الى ازدياد الشكوك في أن هدف مراقبة الجماهير هو الذي يسيطر الآن على النهج الذي يتبعه الصينيون في تخطيط المدن وعلى سياسة الاسكان في التبت .

١٥ - ويشكل الجزء التبتي من لهاسا اليوم ٣ في المائة فقط من إجمالي مساحة المدينة التي اصبحت مكونة اليوم بصورة رئيسية ، من مباني تجارية صينية حديثة ومجمعات للنوم . ورغم أنه لا يعترف رسميا إلا بأن ٤٠ في المائة فقط من سكان لهاسا هم من الصينيين ، إلا أن تقلص حجم الحي التبتي يعد دليلا حيا يؤكد ما يدعيه التبتيون من أن المستوطنين الصينيين يشكلون الآن الأغلبية في المدينة . ولقد اختفى الحي التبتي تماما من المخططات الرئيسية لمدينة لهاسا في عام ٢٠٠٠ . مما أدى الى ظهور مخاوف إضافية من عزم السلطات الصينية على تحويل العاصمة التبتية كلها الى مدينة صينية .

١٦ - ولقد فُرضت على تبتيين في منطقة أخرى تُنتهك فيها حقوق السكن غرامات باهظة بسبب ايوائهم لبعض الأشخاص في منازلهم بدون تصريح . وكذلك فُرضت غرامات على التبتيين لقيامهم ببناء غرف بدون تصريح وإن لم تكن هذه الغرف الاضافية مخصصة للسكن في أغلبية الأحيان . وأكدت تقارير أنه فُرضت على بعض الأسر غرامات وصلت الى ٦٠٠ يوان لمخالفات مماثلة ، أي ما يعادل إيجار سنة كاملة أو ما يكسبه عامل غير مؤهل من أجر طوال ثمانية أشهر . ولقد دأبت السلطات الصينية على تفتيش منازل التبتيين بصورة عشوائية وأحيانا يوميا . وذكرت التقارير أن المضايقات المستمرة التي كانت تقوم بها الشرطة للأشخاص الذين يسكنون هذه المنازل كانت منتشرة انتشارا كبيرا . ويجب أن يتم النظر في مثل هذه الحقائق من منظور الحق في احترام الحياة الخاصة ومراعاة حُرمة المنزل .

١٧ - ومن الواضح أن مشاريع الإسكان الصينية الجديدة قد صُممت لممارسة الرقابة الاجتماعية كهدف ذي أولوية . وتمت الاستعاضة عن المساكن التبتية التقليدية المؤلفة

من فناء ذي جدار تحيط به منازل مؤلفة من طابقين ، بنوع مشابه من المنازل الرديئة البناء التي استخدم فيها طراز مُهَجّن سيء المحاكاة للمباني التقليدية ولها واجهات تبتية وإن كانت بخسة وغير ملائمة من حيث الأهمية الثقافية ؛ وقد تَبيَّن أن اللجوء الى أساليب البناء الرديئة البخسة وغير الملائمة من حيث الأهمية الثقافية ، وأن تشييد المنازل دون مراعاة عرض الجدار التقليدي ، لا يناسب المناخ البارد للتبت . ولقد أوشكت شبكة الطرقات الصغيرة الملتوية التي كانت تعرف بها لهاسا قبل الاحتلال الصيني ، على الزوال . ولا يمكن دخول الأفنية اليوم إلا بعد المرور من بوابات يقف أمامها الحراس ويتم إغلاقها بإحكام في الليل .

١٨ - ولقد توصل الإئتلاف الدولي للموئل بناء على المعلومات المتاحة له ، الى نتيجة مفادها أن الحق في الحصول على مسكن ملائم ، وهو الحق المعترف به على نطاق واسع في اطار القانون الدولي لحقوق الإنسان ، والمنصوص عليه في معاهدات صادقت عليها الحكومة الصينية ، هو حق تنتهكه الصين بصورة منتظمة وعلى نطاق واسع في أراضي التبت المحتلة . وتؤكد الإجراءات والسياسات التالية التي تطبقها الصين على الشعب التبتي فيما يتعلق بحقوق السكن ، هذا الإدعاء:

(أ) التمييز العنصري في ميدان السكن ؛

(ب) الحرمان العمدي من الخدمات الأساسية ؛

(ج) الاستثمار الانتقائي في ميدان الإسكان على نحو ينطوي على محاباة صارخة للصينيين ؛

(د) نزع ملكية المنازل والممتلكات بصورة غير قانونية وبدون تعويض ؛

(هـ) هدم المنازل ؛

(و) الطرد بالقوة من المساكن ؛

(ز) فرض غرامات ظالمة وباهظة لأسباب لا أساس لها ؛

(ح) تغتيش المنازل بصورة غير قانونية ؛

(ط) الافتقار عموما الى رقابة السكان على سياسة الإسكان ؛

(ي) التدهور العام في ظروف السكن والمعيشة بالنسبة للتبتيين .

ويحث الإئتلاف الدولي للموئل بقوة حكومة الصين على مراعاة حقوق الشعب التبتي الخاصة بالمسكن مراعاة تامة .

* * *

## ٤ - حركة التصالح الدولية: انتهاكات حقوق الإنسان في التبت: منظور اجتماعي وثقافي

١ - ليس الهدف من هذه المذكرة تصنيف أعمال القمع الجارية التي تظهر بوضوح بعد قراءة التقارير السنوية التي يقدمها المقررون الخاصون ، ولكن غرضنا هو النظر إلى

هذه الأعمال القمعية وانتهاكات حقوق الإنسان من منظور اجتماعي - سياسي أوسع والاشارة إلى الخطر الذي يهدد ذات شخصية التبتيين كشعب وكثقافة قائمة بذاتها .

٢ - ورغم عزمنا على التركيز على الحالة الراهنة ، سيكون من المفيد أن نعرض فيما يلي بعض النقاط المرجعية عن تطور الحالة في التبت من عبر التاريخ:

(أ) ١٩٥٠-١٩٥٩: وهي فترة تتراوح بين دخول الجيوش الصينية التبت وبين خروج الدالاي لاما إلى المنفى في الهند مع ٠٠٠ ١٠٠ من التبتيين تقريبا وبينهم العديد من ألمع الرهبان والاساتذة ؛

(ب) ١٩٥٩-١٩٦٥: في عام ١٩٥٩ هرب الدالاي لاما إلى الهند بعد أن تأكد انه لم يعد قادرا على حماية الشعب بوجوده . وأعقبت ذلك فترة من "الاصلاحات الديمقراطية" تم خلالها هدم الأديرة على نطاق واسع ؛ وأرغم الرهبان والراهبات على الرجوع الى اسلوب الحياة العلمانية . وفرضت السلطة الصينية المركزية سياسات اقتصادية واجتماعية دون مراعاة للظروف المحلية . وفرضت سياسات ايكولوجية غير سليمة أدت الى انتشار المجاعة . وتم في عام ١٩٦٥ إنشاء الاقليم التبتي المتمتع بالحكم الذاتي . ويشكل هذا الاقليم المنطقة المركزية في التبت تاريخيا . وتم ضم مناطق أخرى أغلبية سكانها من التبتيين الى المقاطعات الصينية المجاورة ؛

(ج) ١٩٦٥ - ١٩٧٦: ظهور "الثورة الثقافية" في الصين والتبت ؛

(د) ١٩٨٠ - ١٩٨٦: مطلع فترة شهدت تحررا اقتصاديا واجتماعية ركّز على التنمية الاقتصادية فجاء الصينيون من مناطق أخرى (أو يبعثوا منها) الى التبت بحثا عن فرص اقتصادية . وظهرت في هذه الفترة مشاكل تنم عن سيطرة غير التبتيين على التبتيين اقتصاديا ولكن تم تسجيل بعض صور التحسن على الصعيد السياسي ؛

(هـ) ١٩٨٧ - ١٩٩١: ظهرت حركة رجعية "محافظة" أدت الى اتخاذ اجراءات صارمة ضد الدين في التبت . وازدادت في هذه الفترة الدعاية الايديولوجية التي هاجمت "التحرر البرجوازي" في التبت . وفرضت بيجنغ في شهر آذار/مارس ١٩٨٩ الأحكام العرفية . ورغم رفع هذه الأحكام في شهر أيار/مايو ١٩٩٠ حاولت السلطة العسكرية تعزيز السياسات التي تتبعها في ميدان الثقافة والدين والتعليم والأمن والمحافظة على النظام رغم عدم قدرتها على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيش فيها الشعب التبتي .

٣ - وتتفاوت درجة الصرامة في تنفيذ السياسات القمعية بشأن الدين تفاوتا كبيرا من منطقة لأخرى . فالرقابة الاجتماعية والسياسية في المناطق الريفية النائية أقل منها في لهاسا أو المراكز الحضرية الأخرى . ويمكننا تقسيم تحليلنا للسياسات القمعية المتصلة بالدين الى قسمين هما: السياسات التي تتعلق بالأديرة والرهبان والراهبات ، والسياسات التي تتعلق بالسكان المدنيين .

٤ - كانت الأديرة في التبت مركزاً للقيم السياسية والثقافية والدينية عبر التاريخ . فقد كان يتم في الأديرة تعليم الآداب والفنون والدراما والموسيقى . وكانت الأديرة تشكل مدارس الدولة - أي تشكل نظاما تعليميا من المرحلة الابتدائية الى التعليم العالي يركّز على الفلسفة ، والميتافيزيقا ، والمنطق وعلى الطب والعلوم الفلكية أيضا . ويعتبر الرهبان موجهين في تحقيق التنمية الروحية والسعادة الإنسانية . ولقد كان لبعض الأديرة ، لا سيما تلك التي توجد حول مدينة لهاسا ، تأثير سياسي تاريخي وممتلكات واسعة من الأراضي ، ولذلك اعتبر الصينيون النظام الرهباني سنداً رئيسياً "للنظام القديم" ولذا قاموا بتفكيكه الى حد بعيد خلال فترة "الاصلاح الديمقراطي" بين عامي ١٩٥٩ و١٩٦٥ ، وخلال أعنف مراحل "الثورة الثقافية" أي بين عامي ١٩٦٥ و١٩٧٣ .

٥ - وقام هو ياوبنغ ، وقد كان الأمين العام للحزب الشيوعي ، بزيارة التبت في عام ١٩٨٠ ، واعترف علنا بقدر من الخراب الذي جلبته السياسات الصينية على المنطقة . وتمت عقب ذلك ، في عام ١٩٨٢ ، صياغة دستورٍ جديد للصين يحمي "الأنشطة الدينية المشروعة" ويحظر على الدولة "إكراه أي إنسان على الإيمان بالدين أو عدم الإيمان به" . وشوهدت خلال الفترة بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٧ حركة إحياء بطيئة ولكنها مثل رقابة دقيقة ، للنظام الرهباني . وشرع السكان المدنيون في التعاون مع الرهبان على إعادة بناء الأديرة والمعابد التي هدمت . وأعيدت بعض القطع الفنية الدينية كما تم نشر بعض النصوص الدينية . وكان مكتب الشؤون الدينية وهو الهيئة الحكومية الرئيسية المختصة بتنفيذ السياسة الدينية في الصين والتبت ، يمارس رقابة دقيقة على حركة الإحياء المذكورة . وأصبحت الأديرة ذاتها تحت مراقبة "لجان الادارة الديمقراطية" التي أنشأتها الصين للاستعاضة بها عن التسلسل الهرمي الرهباني التاريخي ، الخاضع لرئاسة رئيس الدير .

٦ - ولكن ظلت حركة الاحياء المذكورة للأنشطة الدينية بعيدة كل البعد عن الوفاء بالمعايير المعترف بها دوليا . فبدأت حركة التصالح الدولي ، بناء على ذلك ، بطرح أوجه القصور على لجنة حقوق الإنسان في عام ١٩٨٥ ، وناشدت اللجنة أن تطلب الى الأقسام الاستشارية التابعة لمركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تساعد حكومة الصين على تحديد سياسات وممارسات تتبعها في التبت على أن تكون مطابقة للمعايير الدولية . ولكن لم تتخذ اللجنة للأسف أي اجراء خلال هذه الفترة التي تبين لنا ، عند اعادة النظر اليها ، أنها كانت فترة سياسة متحررة نسبيا ، كان يمكن خلالها قبول مثل هذه الخدمات الاستشارية .

٧ - وأصبحت السياسة المتبعة في الشؤون الدينية أكثر صرامة برجوع النزعة المحافظة - العسكرية . فطُردَ الرهبان والراهبات من أديرتهم أو تم توقيفهم واعتقالهم في السجن دون محاكمة . ولم تعد الأديرة ، نظرا لعدم وجود المعلمين المؤهلين (حيث قتل العديد منهم أو هرب الى الهند) في وضع يُمكنها من تأدية الدور الثقافي والأخلاقي الذي كانت تقوم به في الماضي . وما يجعل الحالة مفجعة الى حد بعيد ، انه لم تتم الاستعاضة عن النظام التعليمي الرهباني بنظام مدني آخر . ويخدم النظام التعليمي العلماني الحالي الصينيين المقيمين في التبت قبل كل شيء ، وتعامل ثقافة التبتيين معاملة الفولكلور الذي ليس له قيمة في المجتمع الحديث . ولا يتم تلقين أي قيم علمانية أو مدنية مقبولة بدلا منها . لذا ثمة خطر حقيقي يهدد بانهيار أخلاقي لا سيما بين صفوف الشباب .

٨ - ولقد لعب الرهبان والراهبات دورا رياديا في الدفاع عن حقوق الإنسان في التبت . وكانوا أول من دعى الى تنظيم المظاهرات السلمية في لهاسا منذ شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، ولقد أصدرت مطبعتهم الخشبية عددا من أهم منشورات الاستقلال . وانضم اليهم آلاف التبتيين المدنيين في المظاهرات الكبرى التي تعبر كل التعبير عن أن حركة حقوق الإنسان حركة يشترك فيها مجتمع الرهبان ومجتمع المدنيين . وكلما ازدادت حركة حقوق الإنسان تصميما ، منذ خريف عام ١٩٨٧ ، كلما ازداد تصميم الحكومة على القضاء على كل تعبير عن مؤازرة للقوميين التبتيين .

٩ - ولطالما قيل إن حرية الدين في التبت هي حرية الشخص العلماني في ممارسة مجموعة متنوعة من الطقوس الدينية وأن القيود وضعت من أجل الرهبان والراهبات . ولكن القيود المفروضة على الأشخاص العلمانيين - الذين يشكلون الأغلبية الكبرى من التبتيين - تؤثر على جوهر الثقافة التبتية . وتتميز الديانة التبتية بعدد كبير من الطقوس التي تستخدم بطرق متعددة وعلى مستويات متعددة ولمجموعة شديدة التنوع من الممارسات . ولإنعاش هذه الطقوس وتدعيمها يجب أن تتوفر الحكمة العميقة والتوجيه المؤهل وإلا تحولت هذه الطقوس والممارسات الى معتقدات خرافية . ويجسّد اللاما الضليع في العلم هذه الحكمة ويوفر هذا التوجيه . والصينيون إذ يمنعون النقل الصحيح للمعرفة ، إنما يستأصلون جذور الحكمة والطاقة الروحيتين للتبتيين ، اللذين بدونهما يصبح الهيكل الأساسي هزيلا عاجزا .

١٠ - والتعليم الديني مثل التعليم المتعلق بتحليل النصوص الدينية محظور في الوقت الراهن خارج الأماكن الدينية . ولكن كان التبتيون يتلقون التعليم بصورة تلقيدية في منازلهم أو في الأماكن العامة غير الأديرة . فإن لم يضطلع معلمون مؤهلون بمهمة التعليم المتعمق والدقيق في الأوجه المتعمقة من الطقوس والممارسات العادية

للديانة مثل ترتيل "المنترا" (الكلمات أو التراتيل المقدسة) والطواف بالأماكن المقدسة ، والسجود ، وقيادة الصلوات الجماعية ، قد تتحول هذه الطقوس والممارسات الى أعمال متكررة خالية من أي معنى . وفي المجتمع التبتي تقترن الولادة والزواج والموت بطقوس تقليدية معقدة يقوم بها الرهبان . وكانت هذه الطقوس تعتبر هامة بالنسبة لوضع الأشخاص المعنيين في المستقبل . وثمة خطر حقيقي يتهدد الأشخاص العلمانيين يتمثل في بقاء طقوس الديانة ورموزها بالنسبة لهم مع ضياع جوهرها . والمراد من ذلك أن يظهر التبتيون بمظهر الشعب المتخلف المؤمن بالخرافات الذي ينحني بايمان موروث أمام صور فقدت مغزاها .

١١ - ويجب لكي تتمكن تقاليد دينية حية من التطور لتلبية احتياجات عالم سريع التغير ، أن تتوفر الحرية وهي حرية النقاش وحرية السؤال لايجاد وسائل جديدة للاجابة على أسئلة أساسية . ولا يمكن التفرقة بين الحرية الدينية وحرية التعبير عن الرأي وحرية النشر وحرية الاجتماع ومناقشة عدد كبير من الخيارات من أجل المستقبل .

١٢ - وتعرب حركة التصالح الدولية ، بوصفها حركة تستند الى البصيرة الروحية ، عن اعتقادها بضرورة وجود الحرية لكي تبرز أعمق حقائق التقاليد الدينية . ونؤمن بأن مثل هذه الحرية تعود بالفائدة على الجميع . ونرى أن من واجب لجنة حقوق الإنسان أن تساعد كافة الدول على تنمية هذا المجتمع العالمي القائم على الحوار واستقصاء الأفكار وعلى التفاهم والتعاون .

* * *

## ٥- الرابطة الدولية لحقوق الإنسان: انتهاك حقوق الإنسان في التبت

### مقدمة

١- في هذه الوثيقة ، تلخص الرابطة الدولية لحقوق الإنسان بعض ما يساورها من قلق بشأن وضع حقوق الإنسان في التبت وتركز بصفة خاصة على الأشكال الحديثة للاعتقال والاحتجاز العشوائي ، واستخدام العنف ضد المتظاهرين المسالمين والتعذيب وغيره من مظاهر سوء المعاملة بحق المحتجزين وإجراءات التعقيم والإجهاض الجبرية .

### الخلفية

٢- بعد فترة سبع سنوات من السياسة التحررية بدأت منذ عام ١٩٨٠ ، عادت أوضاع حقوق الإنسان إلى التدهور بشكل ملحوظ في التبت حيث تحركت السلطات الصينية لسحق المظاهرات الوطنية التي عاودت الظهور ابتداء من أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ . وقد واجه

المسؤولون في جمهورية الصين الشعبية عودة النشاط من أجل الاستقلال بما قيل إن أحد المسؤولين الصينيين وصفه بسياسة "القمع بلا رحمة" .

٣- وقد قتل العشرات من المتظاهرين في لهاسا عاصمة إقليم التبت المتمتع بالاستقلال الذاتي على أيدي قوات الأمن خلال عدد من المظاهرات المنادية بالاستقلال خلال الأعوام ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ . وفي عدد من الحالات قُتِل متظاهرون مسالمون تماما دون إنذار ودون استفزاز . ففي آذار/مارس ١٩٨٩ تفيد التقارير أن جنودا من شرطة الشعب المسلحة أطلقوا النار دون إنذار على متظاهرين غير مسلحين ، وخلال الفترات التالية من عدم الاستقرار ، على بعض المارة والسكان المحليين كذلك . وطبقا لبعض التقديرات الخاصة قتل خلال تلك الحوادث ما بين ٧٠ و١٥٠ من التبتيين . ولم تجر أي تحقيقات قضائية مستقلة بشأن حوادث القتل هذه ، كما لم تنشر أية نتائج لما عسى أن يكون قد أجري من تحقيقات رسمية .

٤- وفي ٨ آذار/مارس ١٩٨٩ فرضت الأحكام العرفية في لهاسا والمناطق المحيطة بها بعد ثلاثة أيام من مظاهرات الاحتجاج على الحكم الصيني للتبت . وكان التبرير الرسمي لفرض الأحكام العرفية هو "حماية وحدة الوطن وضمان أمن المواطنين والملكية الشخصية وحماية الممتلكات العامة من الاعتداء" . ويعتقد أنه تم احتجاز حوالي ألف شخص في لهاسا في الفترة التي تلت فرض الأحكام العرفية مباشرة .

٥- وعلى الرغم من رفع الأحكام العرفية رسميا ابتداء من منتصف ليل ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٠ فقد استمرت السلطات الصينية في استخدام إجراءات قاسية لكبت الأنشطة المنشقة في التبت بما في ذلك:

(أ) القبض العشوائي واحتجاز عدد يتراوح بين ١٠٠ و٢٠٠ من التبتيين منهم أطفال ورهبان بوذيون وراهبات وأفراد عاديين ؛

(ب) التعذيب وإساءة المعاملة للتبتيين المحتجزين لأسباب سياسية ؛

(ج) تقديم عدد من الأفراد للمحاكمة والحكم عليهم دون مراعاة المعايير الدولية للمحاكمات العادلة ، واستمرار احتجاز عدد أكبر من الأفراد لمدد طويلة بدون توجيه أي اتهام إليهم أو تقديمهم للمحاكمة لأنهم ينادون باستقلال التبت ؛

(د) فرض الرقابة على وسائل الإعلام ، وفرض القيود على الحديث بين التبتيين بما في ذلك الحديث مع الأجانب والحرمان من الحصول على المعلومات من مصادر مستقلة .

## القبض والاحتجاز العشوائيين

### ألف - القبض والاحتجاز على أساس الأنشطة المتسمة باللاعنف

٦- يعتقد أن ما بين ثلاثة إلى أربعة آلاف من القوميين التبتيين قد قبض عليهم منذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ . وأغلب السجناء السياسيين التبتيين قد سجنوا لأنهم ينادون بالاستقلال عن الصين أو لأنهم أعلنوا الولاء للدالاي لاما . وأغلب الذين قبض عليهم ، وأعلنت الحكومة الصينية الاتهامات الموجهة إليهم ، قد احتجزوا بسبب أنشطة سلمية تأييدا لاستقلال التبت مثل الأنشطة "الانفصالية" أو "نشر الدعاية المعادية للثورة" أو الاشتراك في "منظمات رجعية سرية" . وقد صدرت أطول الأحكام بالسجن عن جرائم سياسية صرفة - وتصل إلى ١٩ عاما - ضد أشخاص اتهموا بهذه التهم .

المتظاهرون

٧- وقد احتجز كثيرون غيرهم لاشتراكهم في مظاهرات تنادي بالاستقلال . وفي ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩١ نشرت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينهوا) أن ١٠٣٥ شخصا قد اعتقلوا في التبت خلال المظاهرات التي تنادي بالاستقلال منذ ١٩٨٧ . وأنه "أفرج عن ٨٠٧ من هؤلاء خلال فترة الاحتجاز المسموح بها قانونا" أما الباقون وعددهم ٢١٨ فإما قد صدرت ضدهم أحكام من المحاكم أو "أرسلوا لإعادة تربيتهم بواسطة العمل" وهي عقوبة إدارية (انظر الفقرتين ٣٤ و٣٥) . وتدل التقارير غير الرسمية على أن عدد المحتجزين يزيد عن ضعف الأرقام الرسمية على الأقل .

٨- وعلى الرغم من أن بعض المحتجزين قد وجهت إليهم الاتهامات باستخدام العنف ضد قوات الأمن أو الممتلكات الحكومية ، إلا أن الكثيرين قد احتجزوا لمجرد اشتراكهم اشتراكا سلميا في مظاهرات . وعلاوة على ذلك فإن عددا من المزاعم بشأن استخدام المحتجين التبتيين لأسلحة نارية يبدو أنها كانت بلا أساس ، وعلى سبيل المثال فإن مزاعم الحكومة الصينية التي اتهمت التبتيين باستخدام البنادق في مظاهرات يومي ٥ ، ٦ آذار/مارس ١٩٨٩ كذبتها التقارير المستقلة . وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ أبلغت الحكومة الصينية المقرر الخاص للأمم المتحدة بشأن حالات الإعدام بإجراءات مبتسرة وتعسفية بأنه خلال مظاهرة وقعت يوم ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ "اختطف بعض المشاغبين البنادق من رجال الأمن وأطلقوا النار على الجمهور... وقتل ستة أشخاص نتيجة لذلك... وأن رجال الأمن... لم يطلقوا النار ولم يقوموا بهجوم مضاد" . ولكن طبقا لروايات شهود العيان فإن رجال الشرطة وحدهم هم الذين كانت معهم بنادق وأنهم هم الذين قتلوا المتظاهرين . وقد سحبت جمهورية الصين الشعبية مزاعمها الأولية بشكل ضمني في آذار/مارس ١٩٨٨ . ففي بيان أمام لجنة حقوق

الإنسان قال ممثل الصين: "في حوالي الساعة ١١/٠٠ اضطر رجال الشرطة إلى... إطلاق النار في الهواء... وقتل ثلاثة أشخاص من إصابات بالرصاص" .

الاحتجازات قريبة العهد

٩- ما زال احتجاز التبتيين بسبب اشتراكهم في المظاهرات وغيرها من الأنشطة السياسية السلمية مستمرا . وقد تم الإبلاغ عن عشرة حوادث للاحتجاج على الأقل خلال شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩١ كما قيل إن ٣٨ شخصا على الأقل قد تم القبض عليهم بسبب اشتراكهم السلمي في حوادث الاحتجاج هذه . وعلى سبيل المثال ففي يوم ٤ آب/أغسطس ١٩٩١ قبض على كيلسانغ فو نتسوغ وهو راهب من سيرا عندما بدأ في توزيع منشورات في الطريق المحيط بالمعبد الرئيسي في لهاسا ، وكانت المنشورات تنادي باستقلال التبت وبضمان حقوق الإنسان لأهل التبت . وفي ١٨ آب/أغسطس ١٩٩١ ألقي القبض على ٥ راهبات من دير الراهبات في تشوبسانغ لاشتراكهن في مظاهرة قرب الدير . وقيل إن الراهبات وهن تسولتريم سانغمو وعمرها ٢٣ سنة من ملدروغياما ، ونغوانغ يودرون وعمرها ٢٣ من تويلونغ ، ونغوانغ تسيتين من تيتهانغ ، وغيالتسين نغو دروب وعمرها ٢٤ من لهاسا فونكهانغ ، وغيالتسين دامتشويه وعمرها ٢٣ من بنبو لهندروب أو فنبو فو مدو ، بقين محتجزات في سجن غوتسا من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ . وفي ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ قام راهبان و٤ راهبات بمظاهرة قرب المعبد ، وحمل الراهبان اللذان كانا يقودان المظاهرة علم التبت الوطني ، وقد قام ضباط مكتب الأمن العام بالقبض على الراهبين وهما فونتسوك تسيرنغ وعمره ٢٢ عاما وفونتسوك سامتين وعمره ٢٣ أو ٢٤ وإن كانت الراهبات قد أفلتن من الاعتقال . وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ قام ٦ رهبان من دير دريبونغ ، تتراوح أعمارهم بين ١٦ و١٩ سنة ، بمظاهرة في لهاسا رافعين علم التبت وقام ضباط مكتب الأمن بالقبض على اثنين منهم فورا وقيل إنهم ألقوا القبض على أربعة آخرين في تلك الليلة . واحتجز ٦ رهبان من دير دريبونغ بسبب اشتراكهم في مظاهرة في لهاسا يوم ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، وقبض على ٥ رهبان لاشتراكهم في مظاهرة في ميدان باركور يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . وكما سيرد تفصيله أدناه (انظر الفقرات ٣٨ - ٣٣) فقد استخدمت قوات الأمن العام منتهى العنف في بعض عمليات القبض هذه .

باء -الإطار القانوني للقبض والاحتجاز التعسفيين

١٠- ولم يعلن رسميا عن أي اتهامات قانونية وجهت لأغلب التبتيين الذين قبض عليهم خلال المظاهرات وبسبب الأنشطة السياسية الأخرى واحتجز أشخاص كثيرون دون التقيد بالإجراءات الجنائية الرسمية . (انظر الفقرتين ٣٤ و٣٥) . ولكن يبدو أن الكثير من الأشخاص المحتجزين قد تم احتجازهم على أساس أحكام قانون العقوبات الصيني الصادر في ١٩٨٠ - والذي يسري في إقليم التبت المستقل ذاتيا كما يسري في جميع أنحاء الصين

- والذي يعطي أساسا قانونيا لسجن الأشخاص الذين يمارسون حقوقهم في التعبير والتجمع السلمي المحمية دوليا ، وذلك مثل الأحكام التي تنشئ جرائم "معاداة الثورة" . وهؤلاء الأفراد يبدو أنه قد وجه لهم الاتهام بواحد أو أكثر من الأفعال غير القانونية التالية ، وذلك طبقا للتقارير الواردة من مسجونين سابقين بشأن الأسئلة التي وجهها المحققون ، وهي: (أ) "طبع المنشورات" ؛ (ب) "إنشاء منظمات معادية للثورة" ؛ (ج) "التجسس ونقل المعلومات للعدو" ؛ (د) "توجيه النقد إلى الحزب عند الحديث مع الأجانب" ؛ (هـ) "تشجيع الأغاني الرجعية" ؛ (و) "رفع علم التبت والتظاهر" ؛ (ز) "إتلاف الممتلكات أثناء المظاهرات" .

وفي حين وجهت الكثير من هذه الاتهامات إلى المشتركين في المظاهرات إلا أن بعضها قد وجه كذلك في حالات التعبير على المستوى الخاص مثل الحديث بين الأفراد أو المراسلات الخاصة المتعلقة بالموضوعات السياسية أو بشأن اعتقال الآخرين . ومثل هذه الأشكال للتعبير يمكن أن تقع تحت طائلة العقاب طبقا لأحكام قانون العقوبات بشأن "أنشطة الدعاية والتحريض المعادية للثورة" .

١١- إن قواعد الإجراءات الجنائية لحكومة الصين تحتوي الكثير من الأحكام التي تخالف المعايير الدولية للإجراءات القانونية العادلة . بل وأكثر من ذلك فإنه حتى أشكال الحماية الإجرائية التي يوفرها القانون كثيرا ما تهمل في التطبيق . وفي التبت حدث هذا الإهدار للضمانات القانونية المحلية بثلاث وسائل رئيسية: (أ) إهدار الضمانات التي يوفرها النظام الجنائي الرسمي ؛ (ب) تعطيل بعض هذه الضمانات في فترة الأحكام العرفية ؛ (ج) الالتفاف حول الضمانات الإجرائية عن طريق استخدام عقوبات إدارية "لا جنائية" .

القبض والحبس الاحتياطي

١٢- طبقا لقانون القبض والحبس لعام ١٩٧٩ وقانون الإجراءات الجنائية لعام ١٩٨٠ يمكن لسلطات الأمن اعتقال أي شخص يشتبه في ارتكابه عملا جنائيا وحبسه احتياطيا لمدة تصل إلى عشرة أيام . وعند حبس أي شخص بهذه الطريقة يجب على موظفي الأمن العام إصدار أمر ضبط وإخطار عائلة المتهم أو وحدة عمله خلال ٢٤ ساعة بأسباب الحبس ومكانه . ولكن القانون يسمح للسلطات ، في حدود تقديرها الخاص ، بالتغاضي عن هذا الإخطار في حالة ما إذا كان "الإخطار يمكن أن يعرقل سير التحقيق أو إذا ما تعذر الإخطار" . وطبقا للقانون يجب إطلاق سراح المحتجز بعد عشرة أيام إلا إذا صدر قرار رسمي بالحبس من النيابة العامة وفي هذه الحالة يمكن حبس الشخص بصفة رسمية بشرط وجود أمر بالحبس .

١٣- والأغلبية العظمى من أهل التبت الذين احتجزوا لأسباب سياسية منذ عام ١٩٨٧ قد احتجزوا لمدد تراوحت بين بضعة أسابيع وتسعة شهور ثم أطلق سراحهم دون توجيه اتهام إليهم . وفي أغلب الأحوال لا تتلقى العائلات في التبت أي إخطار إلا بعد مرور شهور على القبض على أقاربهم وكثيرا ما لا تتلقى أي إخطار بالمرة .

الاحتجاز على ذمة التحقيق قبل المحاكمة

١٤- طبقا للقانون فإن أقصى مدة يمكن احتجاز المتهم خلالها هي حوالي ستة شهور بين تاريخ القبض الرسمي وتاريخ بدء المحاكمة العلنية . ولكن القانون الصيني يسمح بعدد من حالات مدّ هذه المدة وبعضها غير محدد ومتروك لمطلق تقدير سلطة التحقيق (وذلك على سبيل المثال عندما تكون القضية "معقدة" بصفة خاصة أو عندما يستلزم التحقيق قطع مسافات كبيرة) .

المحاكمات غير العادلة

١٥- على الرغم من أن الكثير من أهل التبت الذين يحتجزون لأسباب سياسية لا يوجه إليهم اتهام رسمي أو يقدمون إلى محاكمة جنائية ، إلا أن السلطات الصينية قد قدمت عددا من المسجونين السياسيين التبتيين إلى المحاكمة منذ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، وهؤلاء الأشخاص قد حرموا من الحق المعترف به دوليا في محاكمة عادلة . ولا تعرف حالة واحدة لأي تبتي وجهت له اتهامات سياسية وبرئت ساحته .

ألف - الحق في الاستعانة بمحام

١٦- طبقا للقانون الصيني فإن الحق في الاستعانة بمحام أو شخص مسؤول آخر يمثل المتهم لا يتحقق إلا في آخر وقت - أي حوالي أسبوع ، وفي بعض الحالات أقل من ذلك ، قبل المحاكمة العلنية . وعندئذ يكون الادعاء قد تمتع بفترة طويلة تمكن فيها إحكام حلقات قضيته ضد المتهم ؛ بل وحتى يكون الحكم قد أصبح مقررا في الأساس ويصبح دور محامي المتهم مقصورا على مناقشة الظروف المخففة التي قد تؤدي إلى تخفيف الحكم .

١٧- وعلى أي حال فالتبتيون ليس من حقهم الاستعانة بمحامين مستقلين فكل المحامين الجنائيين في التبت ، كما هو الحال في الصين كلها ، يعملون كموظفين في مكاتب الاستشارة القانونية التابعة للدولة ولا يمكن لهم أن يمارسوا إلا قدرا ضئيلا من الاستقلال عن سياسة الدولة في القضايا السياسية .

باء - الإجراءات السليمة خلال المحاكمات

١٨- لا يأخذ القانون الصيني بمبدإ افتراض براءة المتهم . وهذا المبدأ الذي نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة ١١(١)) وغيره من صكوك حقوق الإنسان لم يسجل في دستور الصين الصادر في عام ١٩٨٢ ولا في قانونها الجنائي وإن لم يكن بالضرورة مرفوضا من رجال القانون والموظفين القانونيين بها . ومن الواضح أن الشرطة والنيابة العامة والقضاء في التبت تشارك في اعتقاد واسع الانتشار بأن الشخص ما كان ليحتجز لو أنه كان بريئا .

المحاكمة العلنية

١٩- من حق المتهمين الجنائيين طبقا للدستور الصيني وقانون الإجراءات الجنائية أن يحاكموا "محاكمة علنية" . ولكن الضمان القانوني الخاص بالتمتع بمحاكمة علنية لا يرقى قانونا وعملا في الصين إلى المستوى الذي يتطلبه القانون الدولي . فقانون الإجراءات الجنائية به عدد من الاستثناءات للمبدإ العام الخاص بالمحاكمة العلنية والتي يمكن استخدامها لاستبعاد القضايا السياسية الحساسة من دائرة التمحيص العام . وفي التطبيق تعقد كثير من المحاكمات بصورة سرية بمنأى عن الجمهور . وعلاوة على ذلك فحتى عندما لا تكون المحاكمة سرية فإن الحضور لا يسمح به إلا لعدد محدود من الناس المختارين بعناية ولا يسمح للمراقبين الأجانب بالحضور .

إجراءات الأحكام العرفية

٢٠- وأثناء تطبيق الأحكام العرفية في التبت اختصرت السلطات الصينية الإجراءات القانونية العادية . فمرسوم الأحكام العرفية الثاني والصادر في آذار/مارس ١٩٨٩ أمر الأجهزة القضائية "باستعجال تحقيق الجرائم قدر الإمكان... وفرض عقوبات شديدة (في القضايا)" . وكان عليهم أن "ينتهوا من القضايا دون تأخير" وذلك طبقا لقانون صادر في الصين في ١٩٨٣ يسمح بإجراءات موجزة عند محاكمة أولئك "الذين يشكلون خطرا جسيما على الأمن العام" . وهذا القانون يقصر المدد اللازمة لتسليم قرارات الاتهام والتكليف بالحضور والإعلانات إلى درجة اختصار فترة السبعة أيام التي يجب أن تمر بين إخطار المحامي وبين بدء المحاكمة على قصرها إلى يوم واحد فقط ، كما يخفض مدة تقديم الطعن بالاستئناف في أحكام الإعدام إلى ثلاثة أيام بدلا من عشرة .

إجراءات إصدار الأحكام

٢١- لقد كان هناك عدد من التقارير غير الرسمية بأن الأحكام الصادرة ضد بعض المسجونين قد زيدت وهم قيد الحبس . وطبقا للقانون لا يجوز زيادة الأحكام الصادرة بحق المسجونين إلا إذا كانوا قد ارتكبوا جرائم جديدة أو اكتشفت جرائم أخرى أثناء

فترة السجن وحتى في هذه الحالة لا يجوز ذلك إلا بعد توجيه الاتهام رسميا والمحاكمة طبقا لقانون الإجراءات الجنائية . ولا تتوفر معلومات عن الإجراءات التي اتبعت في الحالات التي وردت بالتقارير . وتشمل هذه الحالات قضايا ستة مسجونين اشتركوا في احتجاج سياسي في سجن سانجيب في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١ . وتفيد التقارير أن الأحكام الصادرة ضد خمسة من هؤلاء المسجونين (وانغدو ، ولهاكبا ، وفوربو ، وسونام دورجي ، وفوربو تسيرنغ) قد زيدت من سنتين أو ثلاث سنوات إلى سبع سنوات . أما الحكم الصادر ضد المسجون السادس واسمه تندار فونتسوغ والذي قيل إنه قدم التماسا أثناء الاحتجاج فقد زيد من ثلاث إلى تسع سنوات . وفي عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ زيدت أحكام مسجونين في سجن درابشي وهما تاناك جيغمي زانغبو ولهوندروب كلدين حسب ما جاء بالتقرير من ١٣ إلى ١٩ عاما ومن ثلاث أعوام إلى تسعة على الترتيب وذلك بسبب "هتافهما بالشعارات" داخل السجن .

٣٢- وفي عدد من الحالات هناك احتمال أن تكون أنشطة المتهمين الداعية إلى الاستقلال هي أحد العوامل لصدور أحكام بالإعدام ضدهم . وقد أعدم اثنان من التبتيين بعد محاكمة جماعية عقدت يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ . وعلى الرغم من أن الحكومة ادعت أن الاثنين كانا من المجرمين العاديين إلا أن العديد من أهل التبت يعتقدون أنهما كانا من المناضلين السياسيين وأنهما أعدما رداً على إعلان الدالاي لاما "الخطة السلام ذات النقاط الخمس" في واشنطن قبل ذلك التاريخ بثلاثة أيام . وقد أعدم مسجونان آخران وهما مغمار تاشي وداوا يوم ١٧ أيار/مايو ١٩٩٠ لتنظيمهما محاولة هروب من السجن ولأنهما "قاوما عملية الإصلاح" وذلك طبقا لرواية رسمية نشرت بهذا الشأن . ولكن عريضة اتهام النيابة ، والتي لم تنشر ، أبرزت النشاط السياسي للمتهمين وقالت إنهما قاما بنشاط من أجل الاستقلال داخل السجن . ولم يتم هرب أحد ، كما لم يحدث شروع في هرب ولذلك يبدو أن الإعدام تم بسبب تهم سياسية . وحكم على متآمر مزعوم آخر اسمه دهوندوب تسيرنغ بالإعدام مع وقف التنفيذ لمدة عامين .

استقلال المحاكم

٣٣- إن صدور أحكام قاسية بحق جرائم أساسها النشاط السياسي الخالي من العنف مثل جرائم "الثورة المضادة" هو أحد مظاهر ظاهرة تتغلغل في مجال تحقيق العدالة في الصين ويظهر أثرها بشكل خاص في القضايا السياسية وهي نتيجة لعدم استقلال السلطة القضائية عن أوامر الحزب الشيوعي الصيني . وعلى الرغم من أن دستور الصين ينص على أن المحاكم لا تخضع لتدخل "الأجهزة الإدارية والمنظمات العامة والأفراد" إلا أن أحدا لا يفسر ذلك على أن أيا من هذه الجهات يشمل الحزب الشيوعي . وكثير من أعضاء الهيئة القضائية هم أعضاء في الحزب وهم بالتالي يخضعون لرقابة الحزب الانضباطية على أعمالهم . وتشير بعض التقارير إلى أن لجان الحزب القضائية - السياسية والتي تتشكل

بصفة عامة من أكبر القضاة في محكمة الشعب المحلية وممثل عن الأمن العام والنيابة ومعهم السكرتير المحلي للحزب تحدد مقدما نتائج المحاكمات في القضايا ذات الأهمية السياسية . وعلى الرغم من حدوث بعض التقدم خلال العشر سنوات الماضية في مجال منع تدخل الحزب في الأحكام الروتينية للمحاكم في قضايا الجرائم العادية ، إلا أنه في قضايا "الثورة المضادة" وغيرها من الجرائم السياسية يتم إصدار الأحكام في هذه القضايا روتينيا وبشكل سري بواسطة اللجان الحزبية حتى قبل أن تبدأ المحاكمة .

المعاقبة الإدارية

٣٤- وإلى جانب النظام الرسمي للقبض والتحقيق والمحاكمة في ظل قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية فإن السلطات الصينية تحتفظ تحت تصرفها بنظام مواز معقد من إجراءات الاحتجاز والتحقيق والمعاقبة الإدارية . ويشكل نظام "إعادة التأهيل" أو "إعادة التربية" بواسطة العمل جزءا رئيسيا من هذا النظام . وهذا النظام العقابي مختلف عن "الإصلاح بواسطة العمل" والذي يستخدم ضد الأشخاص الذين يحكم عليهم في النظام الجنائي الرسمي . والقواعد المنظمة "لإعادة التأهيل بواسطة العمل" تسمح بالحكم على الشخص بقضاء فترة تصل إلى ثلاث سنوات في إحدى معسكرات العمل (قابلة للامتداد سنة أخرى) بمقتضى إجراءات إدارية بحت تسيطر عليها سلطات الأمن العام ، بدون جلسات علنية ، وبدون الحق في الاستعانة بمحام ، وبدون حدود لفترة التحقيق . ويسمح القانون الواجب التطبيق بتوقيع هذا الجزاء ضد "أعداء الثورة وضد الرجعيين أعداء الاشتراكية ، الذين لم تتم مساءلتهم جنائيا نظرا لقلة أهمية ما ارتكبوا من جرائم.." .

٣٥- وتفيد المصادر الصينية الرسمية أنه في الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ الى ١٩٩١ ، تقرر بدون محاكمة "إعادة التربية بواسطة العمل" بالنسبة لـ ٩٧ من التبتيين ، من بينهم كثير من الراهبات الشابات . وتقرر أن يخضع بعض المحتجزين للحبس الإداري لمدد تصل إلى ثلاث سنوات بدون توجيه اتهام وبدون محاكمة لمجرد الدعوة السلمية إلى استقلال التبت .

## انتهاك الحق في سلامة البدن

### ألف - استخدام العنف أثناء القبض

٣٦- بالرغم من قلة عدد التقارير التي وردت عن استخدام الأسلحة النارية في قمع المظاهرات منذ فرض الأحكام العرفية ، فإن عدة تقارير قد وردت خلال الأشهر الأخيرة تفيد قيام قوات الأمن في لهاسا بطعن المحتجين المسالمين بالسكاكين أثناء القبض

عليهم . ومن ضمن الأمثلة التي أبلغ عنها بهذا الشأن طعن كونكهياب والمعروف أيضا باسم لوبسانغ توبتشو يوم ٢٦ أيار/مايو ١٩٩١ خلال مظاهرة في لهاسا وقتل باسانغ تسيرنغ يوم ٦ تموز/يوليه ١٩٩١ أثناء احتفال غير رسمي بعيد ميلاد الدالاي لاما .

٣٧- وقد وردت تقارير تفيد استخدام العنف ضد الكثير من المشتركين في المظاهرات المنادية بالاستقلال في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩١ . (انظر الفقرات من ٦ إلى ١١) . وجاء في شهادة شاهد عيان لمظاهرة ١٤ آب/أغسطس في لهاسا (انظر الفقرة ٩) ما يلي: "وثنيت الأذرع (لراهب وراهبة قبض عليهما) وراء ظهريهما إلى [أقصى] درجة ، بحيث كان رأساهما يلمسان ركبتيهما . ثم أخذا إلى مركز الشرطة المسلحة عند نهاية [ميدان باركور] القريب من متجر البانشين لاما . وعند وصولهما إلى هناك تعرض كل منهما لهجوم من قبل سبعة من رجال شرطة الشعب المسلحة . وقد تأثرت الراهبة بالدرجة الأكبر حيث ضربت إلى أن فقدت الوعي . فقد قام رجال شرطة الشعب المسلحة ، وجميعهم من الصينيين بركلهما مستخدمين فنونهم العسكرية وداسوهما بالأقدام . وكانت حالة الراهب سيئة ولكنها أحسن قليلا من حالة الراهبة" . وطبقا لمصادر التبتيين المنفيين ينتمي الراهب إلى دير سيرا ، أما الراهبة واسمها فونتسوغ تسيانغ فتنتمي إلى دير متشونغري . وعلى الرغم من استخدام وسائل مشابهة للسيطرة على المتظاهرين خلال انتفاضات عام ١٩٨٨ إلا أن هذه هي الرواية الأولى عن استخدامها في مكان عام وخلال أحداث سلمية .

٣٨- وخلال مظاهرة في لهاسا قام بها ٦ رهبان يوم ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ (انظر الفقرة ٩) جاء في التقارير أن أحد الرهبان الذي قبض عليه خلال المظاهرة أصيب بجروح صغيرة من طعنات سكين في وجهه أثناء القبض عليه وأصيب ثان بطعنة في ظهره . وقال شهود عيان من أهل التبت إن رجال الأمن العام "حاولوا طعن الرهبان بسكاكينهم" .

٣٩- وجاء في التقارير أن ٦ من رهبان دير دريبونغ الذين تظاهروا من أجل استقلال التبت في لهاسا يوم ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ضربوا بعنف ولكموا وركلوا أثناء اعتقال رجال مكتب الأمن لهم . وطبقا لبعض الروايات فقد طعنوا بالسكاكين كذلك . وطبقا لتقرير ورد من لهاسا فإن "اثنين [من الرهبان] أصيبا بجروح شديدة في جسميهما وفي وجهيهما" . وطبقا لرواية أخرى: "كان أحد الرهبان مصابا بجرح كبير في وجهه وكان الدم ينزف من الجرح" . وبعد أسبوع من القبض على هؤلاء الرهبان الستة أبلغت المصادر غير الرسمية بأن أحدهم قد توفي ، بسبب إصابات في الرأس ، يوم ١٧ أيلول/سبتمبر أثناء احتجازه في سجن غوتسا .

٣٠- وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ أبلغ بأنه يبدو أن العشرات من رجال الأمن العام كانوا يلقون القبض على خمسة رهبان كانوا يتظاهرون في ميدان باركور . وحسب ما جاء بأحد التقارير كان يجري "ركل الرهبان ولكمهم وسحبهم على الأرض قبل شحنهم في سيارة نقل صغيرة مقفلة" .

## باء - تعذيب المحتجزين وإساءة معاملتهم

٣١- يحظر القانون التعذيب في الصين التي هي طرف في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة . وعلى الرغم من ذلك وردت تقارير كثيرة عن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة للتبتيين المحتجزين لأسباب سياسية . ويبدو أن التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة تصبح شائعة بصفة خاصة عندما يحتجز مثل هؤلاء الأفراد لمدة عدة أسابيع أو شهور دون محاكمة ، وفي الفترة التي تسبق توجيه اتهامات رسمية للمسجونين الذين يقدمون للمحاكمة . وفي الحالتين يستخدم العنف كجزء لا يتجزأ من عملية الاستجواب .

٣٢- كذلك وردت تقارير تفيد تعرُّض التبتيين للتعذيب أو غيره من أساليب الاعتداءات البدنية بسبب أنشطة سلمية كانوا يقومون بها في السجن مثل ترديد القراءات الدينية أو الاحتجاج على معاملة مسجونين آخرين . وعلى سبيل المثال فقد ورد تقرير بأن مسجونين سياسيين في سجن درابشي وهما لوبسانغ تنزين وتنباوانغدراك ضربا بعنف وأودعا في الحبس الانفرادي لأنهما بتاريخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩١ سلما وفدا من الدبلوماسيين الأمريكيين برئاسة السفير جيمس ليللي عريضة تتضمن ادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في التبت . وورد تقرير بأن السجناء الذين احتجوا على معاملة هذين السجينين ، ضربوا بقسوة بمعرفة رجال الأمن يوم ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩١ . وأدى احتجاج تالٍ للمسجونين السياسيين في درابشي ، حسب التقارير ، إلى ضرب عدد منهم بقسوة يوم ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩١ وإيداع ١٦ مسجونا في الحبس الانفرادي ومن ضمنهم أولئك الذين كانوا قد ضربوا . وأحد هؤلاء المسجونين واسمه لوبسانغ تسوندروي وهو راهب من التبت تجاوز عمره ٧٠ سنة ضُرب ، حسب التقرير ، بمعرفة موظفي الأمن حتى فقد الوعي وذلك بسبب اشتراكه في احتجاج يوم ٢٧ نيسان/أبريل وكذلك وضع في حالة "عزل كامل" .

٣٣- وكذلك ما تضمنت أشكال التعذيب وغيره من أشكال إساءة المعاملة الواردة بالتقارير الضرب المبرح وتوجيه الصدمات الكهربائية ، كذلك تضمنت تعليق المسجونين من معاصمهم أو كواحلهم أو إبهامهم لمدة ساعات بل أحيانا لمدة أيام ؛ وكذلك إطفاء السجائر المشتعلة في أجسادهم ؛ وجعل المسجونين يقفون لساعات ؛ وتعريضهم لهجمات

كلاب الحراسة المدربة . كذلك كانت هناك عدة تقارير عن أخذ الدماء من المسجونين رغما عنهم في لهاسا في تشرين الثاني/نوفمبر أو كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ وقد أدى هذا حسب التقارير إلى حالات مرضية طويلة المدى . وفي شباط/فبراير ١٩٩١ جاء في التقارير أن عدة أشخاص كانوا لا زالوا يعانون من الارتجاف المزمن واحتاجوا إلى علاج طويل المدى بالمستشفى بعد الإفراج عنهم من السجن والظاهر أن السبب في ذلك هو أخذ الدم الإجباري منهم .

الإجهاض والتعقيم الإجباريين

٣٤- في حين يتراوح فرض سياسات ضبط النسل بشكل كبير في داخل التبت فقد أفادت التقارير أن القيود على عدد الأطفال المسموح لكل امرأة بإنجابهم قد فرضت منذ ١٩٨٧ بشكل متزايد في التبت بأكملها وبصفة خاصة في لهاسا وفي الأجزاء الشرقية من التبت خارج منطقة التبت بأكملها وبصفة خاصة في لهاسا وفي الأجزاء الشرقية من التبت خارج منطقة التبت المستقلة ذاتيا . وتدل المعلومات الواردة من مصادر موثوق بها على أن الإجراءات الجبرية بما فيها العقوبات الاقتصادية تستخدم لإرغام النساء على إجراء عمليات الإجهاض أو التعقيم . وقد أنكرت الحكومة الصينية استخدام الإجبار لتحقيق سياسة ضبط النسل وقد أصرت حتى ١٩٩٠ على أن الحكومة المركزية لا تفرض سياسات ضبط النسل على التبت أو أي مناطق قومية أخرى .

ألف - خلفية

٣٥- إن سياسة ضبط النسل في التبت كما في جميع أنحاء الصين تتراوح كثيرا في مدى القوة الإلزامية المستخدمة في فرضها فيما بين سكان الريف وسكان المدن وبحسب مقدار حرية التصرف الذاتي المتاحة للموظفين المحليين . وحتى منتصف ١٩٩٠ لم تفرض قيود على أغلب المزارعين والرحل من سكان منطقة التبت المستقلة ذاتيا فيما يتعلق بعدد الأطفال المسموح بهم لهم . أما في المناطق الحضرية من التبت حيث يزداد عدد المهاجرين من الصينيين فيبدو أن هناك تشديدا أكثر في فرض القيود على عدد الأطفال المسموح للمرأة التبتية بإنجابهم . وتشير المصادر إلى أن النساء التبتيات في أغلب المناطق الحضرية قد سمح لهن بإنجاب ثلاثة أطفال في حين يسمح للكادرات من التبتيين بطفلين فقط ، أما النساء الصينيات في المناطق الحضرية في التبت فيسمح لهن ، حسب التقارير ، بطفل واحد فقط .

٣٦- وعلى الرغم من هذه الاختلافات فإن سياسة "عائلة واحدة ، طفل واحد" التي يروج لها في جمهورية الصين الشعبية كلها يروج لها في التبت بواسطة وحدات العمل ومكاتب ضبط النسل التابعة للجان المجاورة وتعمل لها الدعاية بواسطة حملات الإذاعة والملصقات الحائطية . وفي أيار/مايو ١٩٩٠ أعلنت السلطات الصينية أن السياسات

الوطنية لضبط النسل والتخطيط للأسرة سيجري تطبيقها في منطقة التبت المستقلة ذاتيا ، ولكن ليس من المعروف بشكل واضح ما إذا كانت هذه الخطة قد طبقت وإلى أي درجة تحقق ذلك .

## باء - التعقيم الإجباري

٣٧- تفيد التقارير أن التعقيم يستخدم كوسيلة رئيسية لسياسة ضبط النسل بالنسبة لنساء التبت . ولئن كان من الجائز أن تكون بعض النساء قد وافقن على إجراءات التعقيم بإرادتهن ، إلا أن شهادات بعض نساء التبت اللاجئات التي تم الحصول عليها حديثا تشير إلى أن الأطباء في المستشفيات الصينية يقومون أحيانا بتعقيم النساء اللاتي دخلن المستشفى للولادة أو لإجراء عملية إجهاض دون إبلاغهن بطبيعة العملية . وقد تدعمت هذه الأقوال بشهادة عدد من الأطباء في المستشفيات الصينية في التبت . فقد أشار هؤلاء الأطباء في مقابلات أجريت معهم حديثا إلى أنه من الإجراءات المعتادة لديهم تركيب أجهزة داخل الرحم كوسيلة لضبط النسل بالنسبة للنساء الصينيات أما بالنسبة لنساء التبت اللائي يمارسن ضبط النسل فيجري ، بصفة عامة ، تعقيمهن عن طريق ربط قنوات المبيضين .

٣٨- ويزعم بعض اللاجئات من التبت أنه بين ١٩٨٧ ، ١٩٨٩ فرض على نساء تبتيات في عدد من القرى في آندو إجراء عمليات إجهاض أو تعقيم بمعرفة وحدات ضبط النسل المتنقلة . وطبقا لهذه المصادر فإن قوات الشرطة المحلية في بعض القرى قد استخدمت القوة البدنية لفرض العملية على النساء الرافضات . وقد جاء في التقارير أن هذا الإجراء قد اتبع مع النساء التبتيات اللاتي يوجد لديهن طفلين فعلا .

## جيم - الإجهاض القسري

٣٩- تتعرض النساء التبتيات اللائي يحملن دون إذن إلى مجموعة من العقوبات التي تهدف إلى فرض الإجهاض عليهن . وهذه العقوبات تشمل توقيع غرامات تزداد مع كل عملية ولادة غير مسموح بها ، والتنزيل من الوظيفة أو فقدانها ، والحرمان من المزايا المالية . وتفيد التقارير أن الغرامات التي تفرض على الكادرات التبتية تزيد بشكل واضح عن تلك التي تفرض على التبتيين العاديين ، ففي ريغونغ على سبيل المثال تفرض غرامة قدرها ٣ ٠٠٠ يوان على الكادر التبتية عن الطفل الأول غير المسموح به في حين أن الغرامة الموقعة على التبتية العادية قدرها ٣٠٠ يوان . وعلاوة على ذلك فإن التهديد بتوقيع عقوبات على إنجاب أطفال زيادة عن المسموح به ، يرغم النساء على اللجوء إلى الإجهاض . والأطفال غير المسموح بهم قد يواجهون عقوبات شديدة فقد يحرمون

من بطاقات الإقامة والتي تعطي الحق في القبول بالمدارس وفي التمتع بالخدمات الصحية والعمل الحكومي وكذلك بطاقات التموين التي تعطي الحق في الحصول على الطعام بأسعار مدعمة .

٤٠- إن الإجهاض يمثل بالنسبة لكثير من نساء التبت خرقا لمعتقدات دينية عميقة وإساءة لقيم ثقافية تركز على أهمية إنجاب الأطفال . ولكن الكثيرات يدفعن ، على الرغم من ذلك ، إلى إجراء الإجهاض خوفا من التهديد بالعقوبات القاسية والضغط من ممثلي وحدات العمل ومكاتب ضبط النسل والتي قد تصل إلى مستوى المضايقات أو الإجبار . إن قسوة الإجراءات القسرية التي تتبعها السلطات الصينية ، طبقا للتقارير ، لتنفيذ السياسة الوطنية لتنظيم النسل تمنع النساء من ممارسة الموافقة الاختيارية الواعية على إجراء الإجهاض وهي تحرم النساء عمليا من حق الاختيار الحر لعدد الأطفال الذي ينجبنه وتحرمهن من الحق في حرمة الحياة الخاصة . وتفيد التقارير أن بعض عمليات الإجهاض تتم في الثلث الأخير من مدة الحمل بما في ذلك الشهرين الثامن والتاسع للحمل مما يشير إلى أن النساء اللاتي يتم إجهاضهن في هذه الفترة لم يفعلن ذلك طواعية .

* * *

## ٦ - الرابطة القانونية لآسيا والمحيط الهادي (لواسيا) الأشكال غير القضائية للرقابة السياسية في التبت

### مقدمة

١ - تقضي السياسة المعلنة لحكومة الصين باستئصال أي مظاهر لحركة استقلال التبت . وتنفيذا لهذه السياسة تقوم أجهزة الدولة وبصفة خاصة قوات الأمن والنظام القضائي بالانتهاك المستمر للمعايير الدولية المتعلقة بالقبض والاحتجاز والمحاكمة ومعاملة المحتجزين والحق في الحياة . وقد وصفت تقارير منظمات أخرى هذه الأنشطة .

٢ - وتركز هذه الوثيقة على أجهزة أخرى للدولة أقل شهرة وتدير في التبت نظاما للرصد والرقابة السياسية أقل وضوحا للعيان . وتصف الوثيقة عددا من المؤسسات ذات الاختصاصات المتداخلة والتي تتغلغل في أماكن عمل كل مواطن وكذا في أماكن الترويح والعبادة .

٣ - ويفرض هذا النظام مجموعة متباينة من العقوبات خارج إطار النظام القضائي ضد الأشخاص المعروفين بتعاطفهم مع الحركة الوطنية . وهو يؤدي كذلك وظيفة شبكة استخبارات تكتشف المناضلين من أجل الاستقلال أو المنشقين تمهيدا للقبض عليهم

وسجنهم . وشبكة الرقابة هذه واسعة وتستخدم كذراع لقوى الأمن وكذلك كجهاز للتخويف هدفه الواضح هو ردع التبتيين عن ممارسة الكثير من حقوق الإنسان الأساسية .

## اجتماعات لجان الجوار ووحدات العمل

٤ - يسجّل التبتيون ، وبعض الصينيين ، المقيمون في التبت بأكملها إما في وحدات العمل أو في لجان الجوار الواقعة في المناطق السكنية . ووحدات العمل موجودة في جميع أنحاء الصين وهي الوحدات الأساسية للتنظيم الاقتصادي والاداري: فالمصنع أو المصلحة الحكومية أو الدير تشكل جميعها وحدات عمل منفصلة . والفصل من وحدة العمل يمثل تهديدا خطيرا للفرد لأن هذا معناه حرمانه من الانتماء إلى مؤسسات تعليمية واجتماعية وسياسية معينة وكذا حرمانه من بعض الاحتياجات الأساسية مثل السلع المقننة بالبطاقات .

٥ - وابتداء من ١٩٥٤ تم تكوين حوالي ٠٠٠ ١٠٠ لجنة جوار في المناطق الحضرية بالصين وكل منها مسؤولة عن عدد يتراوح بين ٠٠٠ ٢ و٠٠٠ ٣ مواطن وتنقسم إلى لجان فرعية بكل منها ٣٠٠ إلى ٤٠٠ . أما في لهاسا فتوجد لجان الجوار في المناطق التبتية فقط من المدينة . وتقول مصادر من لهاسا إن عدد هذه اللجان تضاعف في ١٩٨٨ ، بعد بدء الموجة الحالية من عدم الاستقرار بقليل ، من ١٢ إلى ٣٤ . ويتعين على كل عائلة إرسال أحد أعضائها لحضور الاجتماعات العامة للجنة الجوار . والعائلة التي لا ترسل ممثلا لحضور الاجتماعات يمكن أن تفرض عليها غرامة يتراوح مقدارها بين ٥ و١٠ يوان (وهو ما يساوي ١ - ٢ دولار أمريكي أو أجر يوم للعامل اليدوي) ، أو يمكن ايقاف حقها في الحصول على السلع المدعمة .

٦ - ومنذ بدأت الموجة الحالية من المظاهرات من أجل الاستقلال في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ زادت لجان الجوار من معدل اجتماعاتها وكثفت من وظيفتها الأمنية والرقابية على القاعدة . وهي تلعب الآن دورا رئيسيا في استراتيجية الحكومة لقمع الحركة الوطنية في التبت . وفي المنطقة المحيطة بمعبد جوكهانغ بلغ عدد الاجتماعات في المتوسط واحدا كل اسبوعين منذ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ وحتى تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ على الأقل . وحاليا تعقد الاجتماعات بنفس المعدل في فترات الاحتفالات الحساسة (آذار/مارس وتموز/يوليه وأيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر) حيث يتوقع قيام مظاهرات . وبعد أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ عقدت الاجتماعات الدراسية في وحدات العمل بمعدل ٣ مرات أسبوعيا ويستغرق الاجتماع أحيانا ست ساعات يوميا .

٧ - وكثيرا ما يتم الاعلان عن سياسات الحكومة والقيود التي تفرضها مثل مرسوم الأحكام العرفية الذي صدر في آذار/مارس ١٩٨٩ ، في لجان الجوار ووحدات العمل . وكثيرا ما تتمتع هذه التعليمات بقوة قانونية وتقترن بغرض عقوبات قاسية تدعيما لها ولكن السلطات لا تعلن عنها بأي طريقة أخرى . ففي اجتماع لجنة الجوار في ترومسيكهانغ في لهاسا في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٠ أبلغ السكان أنهم ، وحتى إعلان آخر ، سيمنعون من ذرّ التسامبا (نوع من الدقيق المصنوع من الشعير بعد تحميصه) في الهواء ، وأن حرق البخور غير مسموح به إلاّ للأفراد والعائلات ولكن ليس لأي مجموعات منظمة . وقيل إن مخالفة هذه "التعليمات" قد يستتبع توقيع عقوبة السجن لمدة ٣ سنوات وقد سجن عدد من الناس فعلا لقيامه بذرّ التسامبا في الهواء .

٨ - وفي الفترات التي يتوقع فيها حدوث مظاهرات ، استخدمت الاجتماعات لاصدار التحذيرات بتوقيع العقوبات القانونية ، وطبقا لشهادة عدد من شهود العيان فقد أبلغ السكان والعاملون أثناء الاجتماعات في آذار/مارس ١٩٩٠ أنهم إذا اشتركوا في أي مظاهرة فسيُفصلون من وحدة العمل أو يسجنون أو تطلق عليهم النار دون إنذار . وأبلغ السكان في لجنة جيورمي للجوار في لهاسا في آذار/مارس ١٩٩٠ أنهم سيعتبرون مسؤولين إذا ظهرت أي ملصقات حائطية تدعو للاستقلال في أماكن سكنهم .

رصد الآراء أثناء الاجتماعات

٩ - وتتمثل إحدى المهام الأساسية للجنة الجوار في توعية المواطنين بخط الحزب الساري ، وعند ما يطلب من المشاركين في الاجتماع التقدم بآرائهم فإن وحدات العمل ولجان الجوار تتمكن من تقييم الولاء السياسي للتبتيين . كذلك يطلب من المشاركين في هذه الاجتماعات أن يعطوا تأكيدات ايجابية بإيمانهم بالدور القيادي للحزب الشيوعي . وطبقا لخطوط توجيهية تفصيلية صدرت في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ لحملة دعائية مجددة ، صدر الأمر لجميع التبتيين في جميع مدن وقرى التبت بأن يحضروا دورات دراسية لمجموعات صغيرة العدد وذلك تحضيرا للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين "للتحرير السلمي للتبت" . والتبتيون الذين يمانعون في إعلان رأيهم أو الذين يعلنون تأييدهم للحركة الاستقلالية يكونون عرضة لمزيد من المراقبة والبعض قد تبلغ عنهم الشرطة لالقاء القبض عليهم . كذلك يشجع التبتيون على الابلاغ عمن قد يكونون متعاطفين مع الحركة الاستقلالية وذلك بالحديث علنا أثناء الاجتماعات ، أو ، ابتداء من أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، بوضع ورقة باسم المشتبه فيه ، دون توقيع في "صناديق الاتهام" التي وضعت في أماكن العمل أو الأحياء السكنية .

١٠ - إن هذه الوظائف وغيرها مما تقوم به لجان الجوار ووحدات العمل في التبت ليست أمرا واضحا للمراقبين الخارجيين أو الزوار الأجانب ومع ذلك فهذه المنظمات تلعب دورا متزايدا في منع التعبير عن المعارضة السياسية وفي حرمان التبتيين من حقهم في ممارسة حقوق الإنسان الأساسية .

## الوظائف الأمنية لوحدات العمل ولجان الجوار والرقابة السياسية في المدارس

١١ - ولوحدات العمل ولجان الجوار مسؤوليات مباشرة كذلك بالنسبة لموضوعات الأمن وفرض أشكال الرقابة ، ففي كل أنحاء التبت توجد وحدات غير رسمية للأمن تسمى "لجان الأمن والسلامة" تعمل في القرى وداخل لجان الجوار في الحضر . وواجبات هذه اللجان توضح الارتباط الوثيق بين الوظائف الدعائية والوظائف البوليسية لأغلب المؤسسات غير القضائية في التبت . وطبقا لما جاء بمقال في جريدة التبت اليومية (Tibet Daily) فقد عقدت "لجان الأمن والسلامة" السبعة عشرة في لهاسا ٤٩٣ اجتماعا على الأقل منذ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ اشترك فيها ٤٥٩ ٩٣ شخصا وطلب فيها من المواطنين أن يتجنبوا "اللاءات السبعة: لا تتغرج ، لا تشارك ، لا تؤيد ، لا تنشر الاشاعات ، لا تصدق الاشاعات ، لاتتعاطف مع ، لا تتستر على" . وتتعاون هذه اللجان كذلك بشكل وثيق مع الشرطة التي تعتبر مسؤولة أمامها بشكل مباشر عن طريق قيامها بالتحقيق في أي نشاطات استقلالية محتملة والقيام بدوريات ليلية وابلاغ الشرطة عن أنشطة أي عناصر سياسية معارضة مشتبه فيها . وطبقا للتقارير الرسمية كشفت هذه اللجان من نشاطها منذ آذار/مارس ١٩٩١ .

١٢ - كذلك تم تطوير نظام معقد للرقابة بما في ذلك شبكة من الأفراد العاديين الصينيين والتبتيين الذين يعملون كمرشدين . وهؤلاء المرشدون يجندون لهذا العمل إما تحت إغراء المكافآت المالية المجزية أو تحت ضغط التهديد بسجنهم هم أنفسهم بتهمة النشاط السياسي إذا لم يتعاونوا ، أو بإيذاء أقاربهم .

١٣ - ويوجد نفس القدر من الرقابة في المدارس . وكانعكاس للسياسة المتبعة في لجان الجوار ووحدات العمل طلب من الطلبة في بعض المدارس المتوسطة أن يجيبوا كتابة على استبيانات تطلب إبداء الرأي في حركة الاستقلال ، وفي ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ وزع إعلان رسمي على كل وحدات العمل التي يشترك فيها آباء الطلبة في مدرسة لهاسا المتوسطة رقم ١ وعلى الآباء أنفسهم يأمر الأُطُر برصد النشاط السياسي للطلبة أثناء عطلات المدارس .

١٤ - ووردت تقارير عن فصل أطفال تبتيين من المدارس بعد اشتراكهم في نشاطات تدعو للاستقلال . وفي إحدى الحالات القي القبض على مغمار وهو أحد سكان حي نياك كهانج في لهاسا يوم ٦ آذار/مارس ١٩٨٩ بعد اشتراكه في مظاهرات تنادي بالاستقلال . وبعد الافراج عنه في ٦ آذار/مارس ١٩٩٠ أبلغته إدارة المدرسة أنه لن يسمح له بالعودة للمدرسة بسبب نشاطه الوطني ، طبقا لما جاء بالتقرير .

مجموعات العمل - وحدات التحقيق السياسي المتنقلة

١٥ - وبشكل مستقل عن لجان الجوار أو وحدات العمل تتشكل "الليدهون روكهاغ" ومعناها مجموعات العمل (ولجان مجموعات العمل المرتبطة بها والمسماة ليدهون تسوكشونغ) من موظفي الحكومة الموثوق بهم وأعضاء الحزب الشيوعي المعروفين بقدرتهم على الاقناع وتبحرهم في النظريات السياسية . وهم يشكلون مجموعات متنقلة مخصصة ترسل لاستقصاء الحوادث الاجرامية المشتبه فيها بما في ذلك الاضطرابات السياسية . وتقوم مجموعات العمل بمراجعة الملفات الموجودة بوحدات العمل ولجان الجوار والخاصة بالتبتيين المشكوك فيهم سياسيا وتتعاون مع الشرطة والنيابة العامة والمحاكم لاتخاذ القرار بشأن وضع شخص ما تحت المراقبة أو احتجازه أو فصله من عمله .

١٦ - ويبدو أنه قبل ١٩٨٩ كانت مجموعات العمل تنشط فقط في المدن غير المستقرة سياسيا مثل لهاسا وتسيتانغ وغيانتسي وتشامدو ولكنها نادرا ما كانت تنشط في المناطق الأكثر استقرارا في المناطق الريفية النائية . ولكن بعد حملة "الغربلة والتحقيق" (انظر أدناه) التي بدأت في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ انتشرت مجموعات العمل في أغلب مناطق التبت إن لم يكن كلها ، ريفها وحضرها .

أنشطة مجموعات العمل في الأديرة

١٧ - لقد كانت مجموعات العمل هي السلاح الرئيسي في الهجوم غير القضائي على أديرة الرهبان والراهبات التي عبّرت ، ولو بشكل سلمي ، عن أي معارضة لحكم الصين في التبت . وفي خطاب دوري داخلي للحزب الشيوعي لمنطقة التبت المستقلة ذاتيا عبر غيالتسين نوربو رئيس منطقة التبت المستقلة ذاتيا عن وجوب تقوية الأمن المباشر والرقابة السياسية داخل الأديرة أكثر من ذي قبل .

الغربلة والتحقيق بمعرفة مجموعات العمل وطرد الرهبان والراهبات

١٨ - كانت مجموعات العمل المخصصة تقيم بصفة دورية في كل الأديرة المشكوك فيها سياسيا في منطقة لهاسا منذ أوائل ١٩٨٨ . وعلى سبيل المثال أقامت مجموعات العمل

بين خريف ١٩٨٧ ونهاية ١٩٩٠ في غارو وهو واحد من أكثر أديرة الراهبات نضالية في التبت لمدد بلغ مجموعها ثمانية عشر شهرا . وقيل إنها عادت إلى غارو في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٩١ حيث أعلنوا منع قبول راهبات جدد في الدير وغيرها من القيود . وإلى جانب لجان الادارة الديمقراطية ، فإن مهمة مجموعات العمل تتمثل في كشف الرهبان والراهبات المشكوك في اشتراكهم المتكرر في أي شكل من أشكال النشاط الوطني أو المشكوك في ولاءاتهم السياسية .

١٩ - ومنذ المظاهرة الكبيرة من أجل الاستقلال في آذار/مارس ١٩٨٨ طُلِب من الرهبان والراهبات أن يحضروا اجتماعات منتظمة تتسم بالتهديد باستخدام العنف . وفي يوم ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، وبعد وصول مجموعة عمل تضم ٤٥ عضوا إلى دير سيرا ، قيل للرهبان ، طبقا لرواية راهب كان حاضرا: "يجب عليكم أن تعترفوا باشتراككم في مظاهرة العام الماضي . وإذا لم تعترفوا وإذا كررتم ذلك العمل فسنقتلكم ؛ سوف تعدمون ؛ سنضعكم في السجن مدى الحياة . سوف تدوسكم عجلة القانون" .

٢٠ - ولقد سجن عدد من الرهبان والراهبات الذين اعتبرتهم مجموعات العمل من المشاغبين الذين اشتركوا بشكل متكرر في أنشطة وطنية . وآخرون ، من بينهم كثيرون كانت تهمتهم الوحيدة أنهم رفضوا أن يتبرأوا من فكرة استقلال التبت ، طردوا فورا من أديرتهم وارسلوا إلى نوع من المنفى الداخلي . وهذه العملية بعيدة تماما عن أي إجراء قانوني وتدخل في باب القرارات التي يتخذها موظفون سياسيون والتي لا يمكن استئنافها أو الطعن فيها . وكجزء من حملة كبرى طرد أكثر من ٣٠٠ راهب وراهبة بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ونيسان/ابريل ١٩٩٠ بما في ذلك ٣٧ من دير دريبونغ ، و٨٠ من دير تشوبسانغ للنساء ، و٣٧ من دير شونغساب للنساء .

٢١ - وعلى سبيل المثال أُبلِغت الراهبات من ديري غارو وتشوبسانغ أنهن بعد فصلهن أصبحن:

(أ) ممنوعات من لبس ملابس الراهبات أو حلق شعورهن ؛

(ب) ممنوعات من الالتحاق مرة أخرى بأديرتهن أو أية أديرة أخرى ؛

(ج) مسموح لهن بأداء الصلاة في الدير المحلي بقريتهن ولكن بشرط العودة للمبيت في منازل عائلاتهن في المساء ؛

(د) ممنوعات من أداء الشعائر الدينية في منازل الآخرين وإن كان يبدو أنه مسموح لهن بأدائها في منازلهن الخاصة ؛

(هـ) ممنوعات من مغادرة قراهن دون إذن من ممثل الحكومة في القرية ؛ وأن هذا التصريح بالسفر يعطى لمدة أقصاها ١٥ يوما ؛

(و) مطلوب منهن العمل كفلاحات وغير مسموح لهن بالقيام بأي عمل آخر .

وتفيد روايات منقولة مباشرة بشأن فصل الرهبان من أديرة دريبونغ وغاندين وغيرها في المنطقة المحيطة بلهاسا بفرض قيود مماثلة على حرية التعبد والحركة .

٣٢ - وتعطى صورة من "ورقة الفصل" لرجال الشرطة والموظفين المدنيين الذين يطلب منهم وضع الرهبان والراهبات المفصولين تحت المراقبة . كذلك يطلب من والدي الرهبان والراهبات المفصولين التوقيع على إقرار باعتبارهم مسؤولين عن اشتراك أبنائهم أو بناتهم في أي نشاط استقلالي جديد .

## حملة الغربلة والتحقيق

٣٣ - في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ شنّت حكومة المنطقة حملة في جميع أنحاء التبت لاجراء "الغربلة والتحقيق" بالنسبة لكل التبتيين المشتبه في أنهم منشقين سياسيا بما في ذلك أعضاء الحزب . وأنشئت إدارة جديدة اسمها "مكتب تثبيت الوضع" لتدريب ١ ٠٠٠ من المحققين والاشراف على عملية التحقيق التي تمت في جميع وحدات العمل ولجان الجوار ومجموعات العمل . ويقول أحد المنشورات الدورية التي أصدرها هذا المكتب أنه يمكن الحكم بإدانة الشخص من مواقفه وحدها . وجاء فيه أن أي شخص يرفض تنفيذ توجيهات لجان الجوار أو "يبدي الامتعاض من أعمال الغربلة والتحقيق سواء بالكلام أو بالعمل" يجب أن تُبلَّغ عنه فورا الإدارات الأعلى أو "مكتب تثبيت الوضع" .

٣٤ - لقد كانت عملية "الغربلة والتحقيق" جزءا من حملة تطهير موجهة ضد مؤيدي الحركة المنادية بالديمقراطية في الصين . أما في التبت فقد ركزت الحملة على الموظفين وأطر الحزب الذين يتعاطفون مع الحركة المنادية بالاستقلال . فقد فصل مغمار تنزين وهو تبتي عمره ٣٥ عاما كان يعمل في الكترونيات بحكومة مقاطعة التبت المستقلة ذاتيا من عمله في ٦ نيسان/ابريل ١٩٩١ لأن أمه وهي سيدة اسمها نغاوانغ يودون وعمرها ٤٤ عاما كانت تقضي حكما بالسجن لمدة ست سنوات في سجن درابشي بتهمة القيام بأنشطة استقلالية . وفي ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ جاء في مقال نشر في جريدة التبت اليومية (Tibet Daily) الرسمية أنه يجري الإعداد لحملة غربلة مجددة ستجري بين أعضاء وأُطُر الحزب المشكوك في اعتناقهم لآراء انشقاقية أو منادية بالاستقلال .

## الخلاصة

٣٥ - إن المؤسسات التي تحدثت عنها هذه الوثيقة - وهي وحدات العمل ولجان الجوار ومجموعات العمل ولجان المدارس والأمن والسلامة - تحاول أن تغرس في المواطنين

الالتزام باطاعة سياسات الحكومة والحزب الشيوعي . وهي بهذا تبدو وكأنها تلعب دورا تعليميا ، ولكن باستنادها إلى نظام من العقوبات القضائية وغير القضائية فهي تعمل في الواقع كوكالات للدولة موجهة لكي تردع وتراقب وتعاقب خصوم الحكومة والحزب الشيوعي . وفي التبت تشكل هذه المؤسسات جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية الهادفة للتبت حتى التعبيرات السلمية عن المعارضة السياسية . وأنشطة هذه المؤسسات تنطوي على انتهاك للحقوق الأساسية للتبتيين بشكل مباشر وغير مباشر بما فيها حقهم في حرية التعبير والاجتماع والتظاهر والدين وحقهم في الحصول على المعلومات ونقلها للآخرين .

* * *

٧ - <u>فريق حقوق الأقليات: مباشرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالصين: منظور تبتي</u>

[إن البيانات الاقتصادية والاحصائية الواردة في هذه الوثيقة منقولة عن أعمال وانغ خياكيانغ وباي نانغنغ ووانغ دانيو وتسيتين وانغتشوك و ا. توم غرونفيلد وغوان بوران ولي جوكنغ والجزء الخاص بالتبت من كتاب "السكان في الصين ١٩٨٨".]

١ - يعمل فريق حقوق الأقليات في هذا العرض على فحص الوضع في التبت أساسا من ناحية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . والواقع أن انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية في التبت والتي كثرت التقارير بشأنها ليست إلا الوجه الأكثر ظهورا لمخطط من الانتهاكات الواسعة التي تتخلل نسيج الحياة اليومية حتى لأكثر التبتيين خضوعا وتميزا . لقد أضير التطور الطبيعي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي - الثقافي للتبت بسبب التشويه الهيكلي الذي أصابه من جراء النماذج الغريبة التي فرضت عليه خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية . إن شعبا ومجتمعا كان مكتفيا ذاتيا وله ثقافته المتقدمة وتقاليده العريقة قد أصبح معتمدا بشكل كامل تقريبا على قرارات تتخذ على بعد عدة آلاف من الأميال بمعرفة شعب غريب عنه له تقاليده وقيمه وأهدافه وطموحاته التي تخالف كل ما له منها ، ويفرض عليه أن يقبل ويتماشى مع هذه النماذج الغريبة لكي يستمر في البقاء .

٢ - "ولا يزال نظام الأُطُر واللجان ووحدات الانتاج الخ يباشر الاشراف على الكثير من أوجه الحياة للتبتي العادي . ومن المهم أن نتذكر أنه ليس نظاما من وضعهم وإنما هو شيء فرض عليهم من الخارج ، فالتبت عبارة عن مجتمع "يدار" ومحمل بعبء غير

متناسب من الأنشطة الحكومية والعسكرية وليس مجتمعا منتجا ومكتفيا ذاتيا (وذلك طبقا لاعتراف الصينيين أنفسهم)" .

٣ - ولو تركنا جانبا وضع التبت السابق من وجهة نظر القانون الدولي ، وهي المشكلة التي بقيت بلا حل ، فإن التبتيين في منطقة التبت المستقلة ذاتيا لا يتمتعون حتى بذلك القدر الضئيل من الاستقلال الذاتي الوارد بتشريعات الصين . وطبقا لتعريف الاستقلال الذاتي نفسه فإن المناطق المستقلة ذاتيا في الصين يفترض أن تتمتع بالحقوق التالية: يمكن أن تعدل المراسيم والأحكام المركزية لتتمشى مع الظروف المحلية ، ويمكن للمناطق المستقلة ذاتيا أن تستخدم لغاتها الخاصة ، وتدرب موظفين محليين ، وأن يكون لها الرأي الأخير في الشؤون الاقتصادية ، وأن يكون لها إدارتها المالية الخاصة ، وأن ترسم سياساتها التعليمية الخاصة ، وأن تتحكم في المكتب المحلي للأمن العام والشرطة المسلحة وأن تتحكم في السكان المتحركين (المؤقتين والمهاجرين) .

٤ - إن ادارة منطقة التبت المستقلة ذاتيا قد استوردت بكاملها من الصين . وعلى الرغم من أن حجم الانتاج الصناعي والزراعي الكامل لمنطقة التبت المستقلة ذاتيا يمكن مقارنته بانتاج مدينة واحدة كبيرة الحجم في الصين فإنه مخصص لادارتها نظام كامل من اللجان والمصالح والمكاتب يبلغ مجموعها ٦٣ مما يتناسب مع مقاطعة صينية كاملة . وفي الوقت الذي تضاعف فيه انتاج مقاطعة التبت المستقلة ذاتيا أربع مرات فقد تضاعفت التكاليف الادارية عشر مرات . وتجري أعمال الادارة أساسا باللغة الصينية وهو ما يعتبر مخالفة للمواد ٣ ، ٢١ من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث يحرم أكثر من ٩٠ في المائة من شعب التبت من المشاركة نظرا لعدم معرفتهم باللغة الصينية (وهذه الملاحظة والملاحظات اللاحقة قد تنطبق بنفس الدرجة على مناطق خارج منطقة التبت المستقلة ذاتيا إلاّ أن عدم توفر المعلومات الدقيقة عن تلك المناطق سيجعلنا نقصر هذا العرض على منطقة التبت المستقلة ذاتيا أي حوالي نصف المنطقة التبتية) .

٥ - وعلى الرغم من تزايد عدد التبتيين في إدارة الاقليم إلاّ أن هذه ظاهرة حديثة جدا . ففي ١٩٨٠ عندما زار هو ياوبانغ التبت لاحظ "أن فرض المزارع الجماعية بالقوة قد أدى إلى تخريب الاقتصاد المحلي ، وإلى تحطيم الروح المعنوية لشعب التبت بشكل كامل ، وإلى جعل البنية الأساسية عاجزة بشكل محزن وهي التي يشرف عليها اداريون من الصينيين الهان والمعتمدون بشكل كامل على مساندة الصين" ويقال إن نسبة التبتيين بين الأُطر قد وصلت في ١٩٩١ إلى ٦٦ في المائة ولكن هذا لا يضمن انتقال السلطة اليهم بشكل حقيقي (المادة ٢١) . إن الاستقلال الذاتي للأقاليم المستقلة ذاتيا في الصين ليست إلا مجرد كلام منمّق من الحزب الشيوعي . ولا يتمتع أي اقليم مستقل ذاتيا في الصين بأي قدر من الحكم الذاتي الحقيقي . بل إن أي منطقة اقتصادية خاصة عادية في الصين مثل خياين تتمتع باستقلال ذاتي أكثر من التبت هذا فضلا عن المناطق

الاقتصادية الأكثر أهمية مثل شنزنغ وشيكو . وهذا التقييم الصريح صادر عن جيغمي نغابو وهو عالم أنثربولوجيا تلقى تعليمه في الصين ووالده نائب رئيس مؤتمر الشعب الصيني . وهو يستمر قائلا: "أما عن حق الاعتراض (الفيتو) الذي يمكن أن تمارسه حكومة التبت المحلية بالنسبة لسياسات الحكومة المركزية ... فإن أحدا في الحكومة المحلية لا يمكن أن يجرؤ أبدا على ممارسة هذا الحق" . وكما قال البانشين لاما ، وهو تبتي آخر ذو مركز عال في الحكومة ، في اجتماع رسمي لمؤتمر الشعب الصيني: "إن المسألة ليست أننا لا نستطيع أن نمارس السلطة وإنما هي أننا لم نمنح أبدا أي سلطة" .

٦ - إن فرض نظام غريب قد اقترن بعملية تدفق أناس هم جزء من ذلك النظام كما أنهم يحظون بالأولوية في الحصول على الإسكان والعمل والتعليم والصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية مما يمثل اعتداء على المواد ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ . "لقد زُرِع مجتمع صيني كامل في المنطقة ، وهذا المجتمع يبقى عمليا منفصلا عن المجتمع التبتي ... وهذا المجتمع الصيني يخدمه الصينيون أنفسهم . وبالنسبة فهؤلاء القوم فإن التبتي لا وجود له" . وبالنسبة لقوم لا وجود لهم فإن من الصعب أن يحصلوا على أعمال . وسكان لهاسا الجدد يحدون من دخول أهل التبت الأصليين بمنتهى التشدد ، مما يشكل مخالفة للمادة ١٣ ، في حين يتساهلون بالنسبة للمهاجرين من الصينيين وكذلك المؤقتين الذين ينظر إليهم على أنهم يأتون معهم بالتقدم .

٧ - وإذا نظرنا ما إذا كانت الأشكال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستوردة قد جلبت الرخاء أم لا فإنه مما يلقي الضوء على الأمور أن نلاحظ أن "دخل المشروعات التبتية كان بصفة عامة بين السنوات ١٩٥١ و١٩٦١ يندرج في إطار "المنطقة السوداء" ... ولكن بعد ١٩٦١ أصبح دخل هذه المشروعات يندرج في إطار المنطقة الحمراء ، حيث زاد العجز بسرعة بمعدل ١٣,٧٧ بالمائة في السنة ودون أمل في التحسن . إن نقطة التحول التي بدأ عندها الدخول في منطقة العجز كانت بالضبط عام ١٩٦٠ عندما تم "اصلاح" المشروعات التبتية التي كانت تدار أساسا وفقا لقوانين السوق وأُدمجت بشكل كامل في نظام "الوعاء الكبير الواحد" . وكانت هذه أول سنة تتم فيها السيطرة الصينية بالكامل بعد أن فرض على حكومة التبت التوجه إلى المنفى في شهر آذار/مارس ١٩٥٩ بعد تسع سنوات من التعايش الصعب .

٨ - ومنذ ذلك الحين ازدادت استثمارات الدولة بمعدل أُسّي (ضخم) . فبعد أن كانت النسبة ٣٠ في المائة من الانتاج الصناعي والزراعي الكلي في الخمسينات (عندما كانت الحكومة التبتية ما زالت في موقعها) ارتفع الدعم الحكومي إلى نسبة ٩٨ في المائة في الثمانينات بعد عقود من السيطرة الصينية . "لقد بلغت حصة الفرد من الناتج الصناعي والزراعي في التبت عام ١٩٨٣ ، ٣٦٤ يوان في حين بلغت حصة الفرد من الدعم

الوارد من بيجنغ في نفس العام ٣٥٧ يوان للفرد أي ٩٨ في المائة من القيمة المنتجة محليا" . ... "إن قيمة الناتج هي في الجزء الأكبر منها نتيجة الدعم الحكومي" . لقد نقل عن أحد موظفي منطقة التبت المستقلة ذاتيا في صحيفة China Daily بتاريخ ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩١ وضع برنامج يكلف بليون يوان لتحقيق تغطية ٧٠ في المائة من الاحتياجات من الحبوب . ولكن التبت قبل ١٩٥٠ لم تكن تغطي احتياجاتها الذاتية فحسب ، بل كان من المعروف أن لديها احتياطي كبير من الحبوب .

٩ - كيف يستخدم هذا الدعم؟ "إن نصيب الأسد من الأموال التي توفرها الحكومة المركزية تستخدم ثمنا لسلع مشتراة من بقية أنحاء البلاد". أي أن الأموال التي ترسل إلى التبت تعود ثانية إلى الصين . إن الفائدة التي يحصل عليها الاقتصاد الصيني واضحة فهل هناك فوائد يمكن مقارنتها بها تتحقق لاقتصاد التبت؟ على الرغم مما يقال من أن الانتاج الزراعي قد ازداد بنسبة ٨٩ في المائة مع ازدياد مساحة الأرض المزروعة بنسبة ٤٠ في المائة "إلا أنه يمكن للمرء أن يقول دون أن يخطئ كثيرا أنه بالنسبة للفلاح التبتي المتوسط الذي يعيش في قرية صغيرة فإن الطعام المتوفر له لم يزد إلاّ قليلا منذ ١٩٥٠" . فمنذ الاحتلال يبدو أنه قد حصل انفصام بين اقتصاد المدن الحديث واقتصاد الريف القديم . ويلاحظ المراقبون أن الحوار بين المجتمعين أصبح قليلا جدا وانخفض التفاعل بينهما إلى الحد الأدنى وفيما عدا بعض الاستثناءات القليلة أصبح مقصورا على المناسبات الرسمية .

١٠ - "إن السؤال الفاصل بشأن أي نشاط تنموي يجب أن يكون: كيف يؤثر على حياة الناس؟ "وفيما عدا الرجال العسكريين فإن أغلب الموظفين الصينيين (خبراء ومهنيين) وكذا التجار وأصحاب الحوانيت والعمال اليدويين والباعة الجائلين يقطنون المناطق الحضرية في حين أن أغلب التبتيين هم من الفلاحين والرحل . لقد كان الدخل السنوي لحوالي ٩٠ في المائة من أهل التبت الذين يسكنون في المناطق الريفية لا يتجاوز ٣٦٧ يوان في ١٩٨٧ في حين كان متوسط دخل الفلاح في الصين في نفس السنة يبلغ ٧٨٣ يوان . إن ٩٨ في المائة من المهاجرين الصينيين الرسميين للتبت يقال إنهم يعملون في مشروعات تملكها الدولة وكان متوسط الأجر فيها ١٤٣ ٢ يوان في عام ١٩٨٥ أي أعلى من متوسط الأجر في الصين (٤٤٣ ١) بنسبة ٨٧ في المائة .

١١ - وعلى الرغم من ذلك فإن الدعم الحكومي موجه أساسا لسكان الحضر . "لقد استهلك ١٥ في المائة من السكان وهم غير الزراعيين ٧٠ في المائة من كل الاستهلاك السلعي . وعلاوة على ذلك فإن الأغلبية العظمى من السلع المباعة في المنطقة يتم احضارها من خارجها ... إن العجز بالنسبة للسكان غير الزراعيين يجب أن يدفع من خزانة الدولة ... وفي هذا البند وحده انفق ٣٣٠ يوان على كل فرد من السكان غير الزراعيين وهو ما يزيد ٢٩ ضعفا عما ينفق على الفرد من السكان الزراعيين وقدره ١١ يوان" . وكثير من هذا المبلغ ينفق بشكل غير منتج على البيروقراطية المشار إليها

أعلاه . "إن متوسط مساحة المكاتب وقاعات الاجتماعات بالنسبة لكل بيروقراطي في لهاسا هي النسبة الأعلى في الصين كلها" .

١٢ - وفي المدن نجد أن المصانع والمرافق والمكاتب بها موظفين أكثر من الحاجة . وهذا أمر مقصود في رأي بعض المصادر "لخلق سوق عمل للمهاجرين الصينيين المطلوبين بشدة لتخفيف التركيب الاجتماعي التبتي والمحافظة على النظام الصيني" . وهو أمر اضطراري في رأي مصادر أخرى "حيث أن ما لا يقل عن ربع القوة العاملة في أي وحدة عمل في التبت في أي لحظة معينة يكون موجودا في الصين لقضاء إجازة" وكمثال على هذا فإن أي محطة قوى في الصين لها نفس القدرة التي لمحطة ناتشنغ في التبت يعمل بها ٤٠ شخصا ؛ أما محطة ناتشنغ فيعمل بها ٣٠٠ شخص .

١٣ - وعلى الرغم من أن بعض الصينيين من أصحاب المؤهلات العالية قد أرسلوا فعلا إلى التبت وأن الصينيين معروفين بالاخلاص والتفاني في أداء الواجب إلاّ أن ذلك لا ينطبق على أغلبية المهاجرين . وتعليقا على هذه الحقيقة قال البانشين لاما في ١٩٨٧ "إن تكاليف الانفاق على صيني واحد في التبت تساوي تكاليف الانفاق على أربعة منهم في الصين . فلماذا تنفق التبت أموالها لاطعامهم؟ ... لقد عانت التبت كثيرا من سياسة ارسال عدد كبير من الناس الذين لا فائدة لهم" .

١٤ - إن القرارات المتعلقة بالاقتصاد لا تتحدد بحسب الاحتياجات الحقيقية أو امكانيات التبتيين أو حسب رغباتهم المعلنة ، وإنما بحسب الأولويات الايديولوجية للحزب الشيوعي الصيني . "لقد بنيت في لهاسا وتشامدو مصانع للزجاج وللكيماويات . وهكذا تبدد ١٥ مليون يوان خلال بضع سنوات" . "لقد تكلف منجم الفحم في خيانغيانغ ٤,٧٨ مليون يوان ولكنه لم ينتج أي فحم بالمرة واضطر عمال المنجم إلى استخدام روث البقر كوقود" ... إن ١٥ في المائة من محطات القوى المائية الصغيرة التي بنيت في التبت لا تعمل جيدا واعتبر ٢٣ في المائة منها بمثابة خردة . وفي منطقة شيغاتسي وحدها فإن ٤٠ في المائة منها معطلة .

١٥ - وتحتفظ الدولة الصينية بعدد من الصناعات غير الاقتصادية رغم التكلفة المرتفعة التي تتحملها . "فمصانع نيينغشي المشهورة للنسيج تنتج ٣٠ منتجا مختلفا وتحقق سبع منتجات منها فقط ربحا ... ولو ألغي النظام الموحد لشراء وتسويق الصوف وتم شراء المواد الخام بسعر السوق لاصيبت المصانع بخسارة تقترب من ٣ ملايين يوان . ولو رفعت الرقابة عن أسعار الخشب وتمت ادارة الغابات بنظام المسؤولية لأدى ذلك إلى أن هذه المصانع التي تحرق ٣٦ مترا مكعبا من خشب الوقود كل يوم ، المصانع التي

طالما أبرزت في الأفلام والمجلات على أنها تمثل الوجه الجديد للتبت ، لأدى ذلك إلى إغلاقها فورا" .

١٦ - وأحد الاستخدامات الأخرى للدعم هو تخفيض أسعار القمح والأرز اللذان يشكلان الطعام الرئيسي للسكان الصينيين . فقد كان الأرز يشترى في شتاء ١٩٨٦/١٩٨٥ من الفلاحين الصينيين في زيشوان بسعر ٠,٩٠ من اليوان للكيلوغرام ويباع في منطقة التبت المستقلة ذاتيا بسعر ٠,٤٠ يوان للكيلو . وكان القمح يشترى بما بين ١,١٣ و١,٣٦ يوان للكيلو ويباع بسعر ٠,٤٤ إلى ٠,٤٨ يوان للكيلو . أما الشعير وهو الغذاء الأساسي للتبتيين الفقراء فترك وشأنه ليباع بسعر ٠,٧٦ يوان للكيلو . وهناك في الواقع وجه آخر للصورة وهو الحصص التي يجبر الفلاحون على بيعها للدولة . فالشعير يشترى بسعر ٠,٣٥ يوان للكيلو ويباع لجمهور التبت بسعر ٠,٨٠ يوان للكيلو . أما الزبد وهو الغذاء الأساسي الثاني لأهل التبت فإنه يشترى من الرحل بسعر ١,٦ إلى ٢,٠ يوان للكيلو في حين أن سعره في السوق يصل إلى ١٦ يوان .

١٧ - والنباتات الطبية وغيرها من المنتجات الطبيعية الثمينة يجب أن تباع للحكومة بأسعار محددة تقل كثيرا عن أسعار السوق . وتقول تقارير موثوق بها أن الموردين عليهم استكمال حصص مفروضة على كل فرد منهم والا فرضت عليهم غرامة ، ومحاولة البيع بشكل فردي تعتبر "تجارة في السوق السوداء" وتؤدي للمحاكمة . ونفس الشيء ينطبق على الخشب الذي تتركه فرق تقطيع الأشجار التي تقوم بقطع الأشجار في منحدرات جبلية بكاملها ثم لا يحملون إلا الكتل القريبة من الطريق ، فإذا ضبط تبتي وهو يتناول شيئا من الكتل المتروكة فهذا يعتبر "سرقة لممتلكات الوطن" .

١٨ - على الرغم من الادعاءات الرسمية بأن منطقة التبت المستقلة ذاتيا قد أعفيت من الضرائب منذ ١٩٨٠ ، إلا أن التبتيين يدفعون ضرائب عالية وفي كثير من الأحيان تعسفية . يقول أحد التبتيين المنفيين "هناك مكتبان يصدران تراخيص العمل بالتجارة والمفروض رسميا أن تدفع ٣٠ في المائة من أرباحك المعلنة على المبيعات . ولكن ما يحدث عمليا هو أنهم يفرضون عليك دفع أي شيء يرتأونه" واضطر أحد الأفراد إلى التنازل عن حانوته وترك التبت بعدما تم رفع أساس ضريبته بشكل مفاجئ وتعسفي ، من ٥٠ يوان إلى ٥٠٠ يوان ثم ٥٠٠ ١ ، ثم ٠٠٠ ٣ ، وأخيرا إلى ٠٠٠ ٧ يوان . ويفرض على الرحل والفلاحين بيع نسبة معينة من انتاجهم - قد تصل إلى النصف - للدولة بأسعار منخفضة بشكل مصطنع .

١٩ - كذلك يعاني الرحل من انعدام المشاركة الشعبية . فعلى الرغم من "التغييرات المؤلمة" التي مروا بها منذ ١٩٥٩ فإنهم لا زالوا "مزدهرين لأنه ليس هناك من

ينافسهم" إذ لا يستطيع أحد غيرهم البقاء على تلك الارتفاعات أعلى الهضبة . وعلى الرغم من خبرتهم الطويلة في طريقة الادارة الصالحة للاستمرار للمراعي إلاّ أن الحكومة لا تثق في تقديراتهم . "على الرغم من قدم نظام الرعي الذي يتبعه الرحل فالحكومة تعتبره نظاما سيئا ينطوي على الافراط في الرعي ويؤدي إلى تدهور بيئي ولذلك فرضت حدا أقصى لعدد الحيوانات بالنسبة لكل شخص في بعض المناطق في حين تفرض تخفيضا دوريا في حجم القطعان في مناطق أخرى" . حسب قول عالم الانثروبولوجيا ملفين غولدستين ، ويضيف "وتؤيد أبحاثنا ما يؤكده الرحل من أن أمر الحكومة بتخفيض عدد الماشية في بهالا لم يكن له ما يبرره حيث لم نجد ما يدل على الرعي المفرط أو على تدهور المراعي . إن المحافظة على البيئة الفريدة لتشانغ تانغ (هضبة التبت) ليست موضع اهتمام الصين وحدها ولكنها موضع اهتمام العالم كذلك ، وتحظى حماية السكان المحليين بنفس درجة الأهمية . وإنه ليكون من دواعي السخرية أنه بعد أن أفلتت طريقة حياة هؤلاء الرحل من الثورة الثقافية المخربة ، أن تدمرها الآن بعض الأفكار الحديثة عن الحفاظ على البيئة والتنمية مبنية على شواهد خاطئة وافتراضات غير صحيحة" .

٣٠ - لقد اقيمت مشروعات ضخمة ذات تأثيرات ايكولوجية جسيمة على الرغم من الاعتراض الصريح والعلني لبعض كبار المسؤولين التبتيين . وقد منع البانشين لاما مشروعا لنقل مياه ياموروك تسو المعروفة باسم "البحيرة الفيروزية" الى نهر تسانغبو حيث أعلن عدة مرات أن تصفية مياه البحيرة سوف يُلحِق أضرارا ببيئة غير مقبولة بمراعي الرحل التي تحيط بها وأن البحيرة لها قيمة خاصة لدى أهل التبت بصفتها موقعا ذا قدسية . وتوقفت أعمال الانشاءات ولكن جاء في مقال نشر حديثا في أحد المطبوعات في بيجنغ أنه "قد غير رأيه" . وفي الواقع فقد بدأت الأعمال فور وفاته في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩ .

٣١ - وينظر إلى الاختلافات الثقافية من منظور تفوق الأشكال الصينية و"تأخر" أي شيء تبتي ودونيته (مادة ١٣) . "ومنذ عهد قريب (١٩٨٧) نشرت قصة ... بقصد ... الهزء من التبتيين" وعندما اعترض أكبر مسؤول تبتي في حكومة الصين على استخدامها كسيناريو لأحد الأفلام ، "لم يستجب أحد . وبدلا من ذلك منح الفيلم جائزة أولى". ويفرض على التبتيين الذين يعملون في هيئات "الحفاظ" على الفولكور أن يؤلفوا وينشروا أشعارا جديدة صحيحة سياسيا لكي تغنى على الألحان القديمة . ولقد اكتسب الكثير من أعمال الموسيقى والمسرح التبتي نكهة صينية قوية (المادة ٣٧) .

٣٢ - يعكس مستوى التعليم المتاح للتبتيين الوضع الاجتماعي المشوه ، فمن المفارقات أن التبتيين هم الذين عليهم أن ينتظروا دورهم في القبول بالمدارس المتميزة لحين استيعاب كل أبناء المهاجرين . ثم هنالك مشكلة اللغة: فقد يلتحقون

بمدرسة من الدرجة الثانية حيث يتعلمون شيئا من اللغة التبتية واللغة الصينية ولا انكليزية ، أو إذا استطاعوا قد يلتحقون بمدرسة صينية متوسطة حيث مستوى التعليم أرقى كثيرا ولكنهم لن يتلقوا الا تعليما رمزيا للغة التبتية أو ربما لا تبتية بالمرة ، وفي نفس الوقت سيكون عليهم منافسة أطفال ، لغتهم الأصلية هي الصينية . لقد كافح بعض الآباء في أول الأمر لالحاق أبنائهم بالمدارس الأفضل ولكن عندما تبين أنه عند الالتحاق بالجامعة أو المعاهد العليا في الصين جرى تفضيل الخريجين الصينيين أو أبناء كبار الموظفين التبتيين الحاصلين على درجات أقل من أبنائهم غيّر الكثيرون رأيهم . وهم يضحون الآن فيرسلون أبناءهم إلى المنفى ، حيث يوجد حاليا أكثر من ٣ ٠٠٠ يدرسون في المدارس التبتية المتوسطة في الهند .

٣٣ - إن فَرض القيم والسلوك الصينيين كان عملا ضارا وغير مجد . وقد وجد التبتيون الذين رفضوا التكيف أن عليهم الاختيار بين النضال أو الهرب . أما الاحتجاج السلمي (مادة ١٩) فقد قوبل بالقمع الوحشي مما يشكل مخالفة للمواد من ٧ إلى ١٣ . ولقد ذهب عدد مماثل من التبتيين إلى المنفى لتفادي القيود الكثيرة المفروضة على دراسة الديانة والفلسفة البوذيتين (مادة ١٨) . ويحاول الكثير من التبتيين عبور الحدود كل شهر إلى نيبال ، وينجح منهم حوالي ٣٠٠ . أما غير المحظوظين فيعادون قبل أن يبلغوا الحدود . أما سيّؤو الحظ ويقدرون بما بين ٤٠ و٥٠ شهريا فتقبض عليهم الشرطة في نيبال وتبيعهم إلى حرس الحدود في الصين بالمخالفة لأحكام المادتين ١٣ و١٤ .

٣٤ - وبصفة عامة يمكن القول إن محاولات الصين لتغيير مجتمع التبت وشعبها لم ترض أيا من الطرفين . فالصينيون يعتبرون أن أهل التبت جاحدون وناكرون للجميل . أما بالنسبة للتبتيين فقد جاء في تقرير وفد حقوق الإنسان التابع للحكومة الاسترالية والصادر في ١٩٩١: "إن التبتيين غير المرتبطين بالحكومة عارضوا سيطرة الصين على التبت بشكل ساحق وسعوا من أجل الاستقلال وعودة الدالاي لاما وكانوا قاطعين بالنسبة للافتقار إلى الحرية الدينية والحقوق المدنية والسياسية ، وتحدثوا عن الافتقار إلى العدالة والتعليم والعمل وحرية التعبير ، كما تحدثوا عن القيود على حرية الحركة . وأكدوا أن الثقافة والدين التبتيين يجري اغراقهما تحت وطأة أثقال التأثيرات الصينية" .

- - - - -